

إشكالية النسخ في القرآن الكريم

دراسة في استنطاق النص
آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً



د. عادل عباس النصراوي

إشكالية النسخ في القرآن الكريم

دراسة في استنطاق النص
آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً

إشكالية النسخ في القرآن الكريم
دراسة في استنطاق النص
آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً
Problematic copies in the Qur'an
Study in questioning text
Verses murder and Mnsukadtha model

الدكتور عادل عباس النصراوي

الطبعة الأولى: بيروت - لبنان، 2017

First Edition: Beirut - Lebanon, 2017

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders



لبنان - بيروت / الحمرا

تلفون: +961 1 751055 / +961 1 541980

✉ daralrafidain@yahoo.com

✉ info@daralrafidain.com

🌐 www.daralrafidain.com

📘 dar alrafidain

📷 Dar.alrafidain1

🐦 DAR ALRAFIDAIN@maassourati

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978- 1 - 77322- 096- 3

إشكالية النسخ في القرآن الكريم

دراسة في استنطاق النص
آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً

الدكتور عادل عباس النصراوي



شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ پیدل < nktba.net

الإهداء

الى وطني المضمخ بالشهادة...
همس طفلة يحوم مثل فراشة... في غرفتي الصغيرة...
يُدغدغني... يذكرني بأيامي الجميلة...
غداً يأتيك يا وطني الأحبة... وغداً سنلتقي في ليلة سعيدة...
ويجأُ في صحو النهار... صوت...
ليدفن فرحتي في ليل الانتظار... كي نموت...
عيناى... كالليل... تزارُ في الظلام... تحدّقان بالنجوم
وتومضان بالحنين... لتمسكا القمر...
ولتمسدا على يد الجريح... وتغسلا الجراح بالندى...
آه... يا وطني أحسك بين أضلعي... أو أراك مثل حمامة تهيم
يطول بك الليل في أسى تحيقه الهموم...
فألقي فوق السرير كأني الحجر... لولا أنه من دم يفور...
وتوقضي صرخة طفلة تنن من ألم... كما يئن العراق...
أنا المفتون بالعراق... أحلم بالسعادة..
أو أخاف من غدي القريب... في بلدي المهدد بالموت والمجاعة...
فكيف أحلم بالسعادة... وأنا أسمع النخيل يئن في مهاده...
فهيها... أن تُودّعني روحي... أو أناَم على السرير...
إلا أن يكون تراب العراق... لي وسادة...

مقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين، وصَلَّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وعلى مَنْ اتبعهم وسار على هداهم من الصحابة والتابعين الى يوم الدين وبعد.

اخترتُ موضوعةَ النسخ في القرآن الكريم لما لها من أهمية بالغة لكونها تمثل معضلةً شائكةً عَبَرُ الأزمان في التشريع الإسلامي عموماً وفي آيات الأحكام على وجه الخصوص، وأنَّ هذه الآيات المباركة تحدّد السلوك العام للمسلمين أفراداً ونظماً.

ولعلَّ مسألة الجهاد في حياة المسلمين قد شغلت حيزاً كبيراً في حياة المسلمين عامة منذ فجر الدعوة الإسلامية الى أيامنا هذه، بل أنَّ قيام الدولة الإسلامية آنذاك اعتمد اعتماداً كبيراً على قضية الجهاد، والله تعالى قد حثَّ المسلمين كافة عليه ودعاهم الى نصرته دينه من خلاله، فوضع الله تعالى ونبيه الكريم محمد صلى الله عليه وسلم من خلال القرآن الكريم ضوابطَ عديدة لحركة المسلمين الجهادية بما يضمن الحياة الصالحة لهم ولغيرهم من المجتمعات الأخرى، بل عَدَّ سفك قطرة دمٍ بغير حقٍّ من الآثام الكبيرة سواء أكانت لمسلم أم لغير المسلم، وكان النبي محمد صلى الله عليه وسلم يلتمس الأعذار والمسوّغات لدرء القتل والقتال والبحث عن وسائل أخرى سلمية لتحقيق ما كان يصبوا إليه المسلمون.

ولمّا كانت نظرة الإسلام بهذا المستوى من الأفق الرحب والفضاء الواسع الذي يبحث عن سبل السلام والابتعاد عن الحرب والقتال فقد نظر الى الآخر غير المسلم نظرة إنسانية لم يمنعه منه مانع من دين أو عقيدة، بل جعل الوازع الإنساني هو الطريق الى تحقيق السلم والتضامن بين الناس على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم وأديانهم، بمعنى أنّ الإسلام كان يدعو الى بناء دولة مدنية تضم في أحشائها كلّ القوميات والأديان، يحكمها قانون مزاجه الإنسان المتحضّر الذي يرتفع فوق كل تلك المسميات التي لو فُعّلت في أيّ كيانٍ اجتماعي لجعلت منه كياناً لا يستطيع الصمود أمام المتغيرات.

لقد التفت علماؤنا الى ذلك ووضّعوا الضوابط في التعامل مع الآخر غير المسلم بما يحفظ هيبة الدولة والمجتمع والفرد، وأن تعمل كلّ منظومات الإسلام وفق أسس علمية لأجل العبور الى جادة الأمان.

لكن وجدنا أنّ هناك من يحاول أن يفسّر الأشياء على غير ما وُضعت لها، ولعلّ ما جاء في قضية النسخ في القرآن الكريم لدليل واضح على ذلك، إذ حاول بعضهم أن يلوي النص عن اتجاهه ويديره الى حيث تتجه المصلحة وتارةً الى حيث يراه الحاكم أو لأغراض أخرى، فأولّوا بعضَ نصوص القرآن الكريم بما لا يصح فيه التأويل فوجّهوها الى غير وجهتها الصحيحة، سواء أكان ذلك عن علم منهم أم لجهالةٍ فيهم، فقالوا بنسخ كثيرٍ من آيات المودعة والمسالمة في القرآن الكريم بآيات القتل أو القتال لا عن رواية صحيحة بل كان أغلبه اجتهاداً منه لدفع ما هم وجدوه من تناقض بين آيات القرآن - بحسب زعمهم - فجعلوا من النسخ مطية لهم للإفلات من هذه القضية، ولو تدبّروا آيات القرآن وثوّروا نصوصه لوقعوا على معينٍ دلاليّ يُضيء لهم الدرب تنزيلاً للقرآن الكريم ووعياً بمعانيه.

أنا لا أقول بخلو النص القرآني من النسخ، لكن بحدود ضيقة جداً فرضتها بعض الظروف لأنّ القرآن الكريم يُحاكي الواقع الذي نزل فيه ويتعامل مع المتغيرات بمرونة كبيرة فجعل بعض أحكامه متدرّجةً لتخفيف العبء عن المسلمين، غير أنّهم فهموا هذا التدريج عند انتهاء مدة إزالة الحكم نسخاً في حين يُعدّ هذا من باب ملاحظة التطوّر للمجتمع ومحاكاته ووضع الأحكام المناسبة له.

إذن كان اختيار موضوعه «النسخ في القرآن الكريم دراسة في استنطاق النص» الخاصة بآيات القتل ومنسوخاتها لتبيّن بعضاً من ملامح السلم والموادعة والمصالحة الذي يدعو لها الإسلام ونبذاً لسفك الدماء، بل يحاول البحث من خلال التحليل العلمي الدقيق لآيات القتل ومنسوخاتها أن يبرهن بالدليل على المضامين الكبيرة في القرآن الداعية الى التآخي ونبذ العنف والبحث عن السبل الكفيلة لإشاعة السلام بين الناس.

لقد تضمّن الكتاب دراسةً عن الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم واختلاف العلماء المسلمين في دلالاته، فضلاً عن المستشرقين بوصفهم دارسين للنص القرآني وقد اتخذ بعضهم من هذه القضية مدخلاً لبث سموم الفرقة بين المسلمين وغيرهم والطعن بالقرآن الكريم، ثم حاولت الدراسة أن تبيّن الضوابط التي من شأنها أن توضّح طريق الاستدلال على النسخ في آيات القتال ومنسوخاتها فضلاً عن تبيان وظيفة النسخ، وسلّطت الضوء على بعض الآراء المنحرفة التي استغلت هذه الظاهرة لإشاعة القتل، ثم انتهت الدراسة الى تحليل علمي لما يقرب من (50) آية من آيات الموادعة والمصالحة، وتركّت باقي الآيات التي اشتركت معها بالمضمون قصداً للاختصار التي قيلت أنها نُسخت بآية السيف وباقي آيات القتال فاتضح خلاف ذلك.

هذا وقد اعتمدتُ على كثير من المصادر والمراجع التي أفادتني من نحو كتب الناسخ والمنسوخ والتفاسير القرآنية وغيرها من كتب المعاني واللغة والنحو وكتابات المستشرقين في القرآن الكريم.

هذا وأرجو من كلِّ مَنْ يقرأ كتابي أن يزودني بالملاحظات التي يراها جديرة بالمراجعة، وفي النهاية لا يسعني إلا أن أشكر كلَّ مَنْ أعانني بفكرة أو مصدر على كتابة هذا السّفر الذي أرجو فيه من الله تعالى أن يجعله ذخراً لي ولعائلي ليوم لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون إلا مَنْ أتى الله بقلبٍ سليم والشكر موصول الى ولدي مقدار الذي نضد لي كل كلمات هذا الكتاب وسطوره وجمله.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين وصلى الله على محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

العراق - النجف الاشرف - شهر رمضان 1437هـ

أ.م. د. عادل عباس النصراوي

كلية التربية الأساسية - جامعة الكوفة

النسخُ في القرآنِ الكريمِ وتدايعاتُ فهمه

أحاول في هذه المقدمة أن لا أهتم بحدِّ الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لغة واصطلاحاً فقد تصدّت له كتب ومصنفات كثيرة عند القدماء والمعاصرين⁽¹⁾ التي تُطالعنا في هذه القضية، فمنها ما أفرد لها مؤلفوها كتباً خاصة بهذا الموضوع⁽²⁾ ومنهم من ضمّنها في كتب علوم القرآن⁽³⁾، وقضية النسخ مشكلة يشوبها التعقيد حتى شكّلت في الفكر العربي والتشريع الإسلامي معضلةً شائكةً لتعلّقها بالعقائد والفقه الإسلامي والأحكام على الأغلب، فضلاً عن كون أغلب ما وقع منه خاضعاً لاجتهادات خاصة لم تعتمد على الرواية الصحيحة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويشوبها الضعف والتدليس، بمعنى أنّها لا تخضع للتمحيص الشديد في طلب الرواية والتأكد منها متناً وسنداً، فضلاً عن الاكتفاء بدلالة ظاهر النص بسبب

(1) - راجع على سبيل المثال البرهان/ الزركشي: 2 / 21، الإتيان / السيوطي: 2 / 40، مناهل العرفان/ الزرقاني: 2 / 71 - 73، مفهوم النص/ د. نصر حامد أبو زيد: 117 - 120، حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم / د. محمد عمارة: 147 - 148

(2) - هناك أكثر من كتاب مستعمل في الناسخ والمنسوخ منها كتب الناسخ والمنسوخ لقتادة والزهري

والنحاس والقاضي ابن العربي والهمداني وابن العتائقي الحلي وابن الجوزي والسخاوي وغيرها

(3) - منها كتاب البرهان للزركشي والإتيان للسيوطي ومناهل علوم القرآن للزرقاني وأغلب كتب علوم القرآن القديمة والحديثة

من الاعتماد على بعض من فنون اللغة من دون الغور في أعماقه وكشف مضامينه إذ إنّ النصّ القرآني نصٌّ كثيف في معانيه ودلالاته لذا يجب على دارسه أن يتدبّره ليثوّر مكانه المليئة بالدلالات الكبيرة وأنّ الاكتفاء بظاهر النصّ ربّما يُوقع الدارس في وهم التعارض والتناقض، أو في وهم الدلالة، وتداعياته تُفضي الى الانحراف عن الدلالة الحقيقية للنص، مضافاً الى كلّ ذلك التغاضي عن سبب النزول في معالجة قضية الآيات الناسخة والمنسوخة الذي يُوحى ببعض الدلالة، بل ويُسلّط على النصّ القرآني إضاءات توضح الطريق لقاريء القرآن بعض من إichاءات دلالية، وربّما كان إهمالها يؤدي الى غموض في الدلالة، وضَعْف التفريق بين التناقض والتعارض بين الآيات التي ادّعي فيها النسخ بسبب الخلط في كلّ ذلك، وإهمال كون التشريع الإسلامي جاء في كثير من الآيات الداخلة ضمن موضوعات النسخ متدرّجاً ومتطوّراً عند معالجة القضايا الاجتماعية، أي أنّ الواقع كان له أثرٌ كبيرٌ في توجيه الأحكام ورسم حدودها الزمانية والمكانية، لذلك أنّ عملية إهمال الواقع الاجتماعي في التشريع الإسلامي فقهاً يأخذ بأيدي الباحثين والدارسين الى دلالة موهومة من خلال بروز ظاهرة التناقض بين النصوص القرآنية في موضوع معيّن، وهو في الحقيقة تعارضٌ، وعند تدبّر الآيات لم نجد له حضورَ تفرقةٍ بين نصوص القرآن ومعانيه⁽¹⁾، وكذلك قد يقع سوء فهمٍ لدلالة الناسخ والمنسوخ من خلال

(1) - التعارض بين الآيات القرآنية لا يُوجب النسخ ما لم يصل الى درجة التناقض، إذ يمكن رفعه بالجمع بين النصين ومحاولة ترجيح أحد النصين أو الدليلين على الآخر كالتعارض بين الخاص والعام فيُرفع بترجيح الخاص على العام عن طريق تخصيص العام، وكذلك معرفة المتأخر من المتعارضين على المتقدم فيُعدّ المتأخر ناسخاً للمتقدم، لذلك لا يُعدّ التعارض وحده كافياً للقول بالنسخ.

عدم ملاحظة وحدة الموضوع للنصوص التي يقع فيها النسخ، إذ إنّ ظاهر النص يبادرنا بوجود هذه الوحدة الموضوعية، لكن عند التدبّر والتمعّن فيه من خلال سياقه العام والتركيب الجملي للناسخ، تراه مخالفاً للمنسوخ فيسقط النسخ، بمعنى أنّ وحدة الموضوع في الآيتين الناسخة والمنسوخة يُعدّ شرطاً مهماً في وقوع النسخ، وأنّ سقوطه يعني عدم حصوله.

إنّ اكتشاف هذه المضامين يحتاج الى تدبّر عميق في النص القرآني فضلاً عن الصبر والتأني في ملاحظة دقائق التركيب ولغة النص وأصل دلالتها وما تطوّر عنها، عند ذلك ستجد الدلالة واضحة ومغايرة لما عليه الآخرون، أي أنّ آليات اللغة مهمة جداً في معرفة خبايا النص، وإنّ كانت لوحدها غير كافية إلاّ أنّها تشكّل ظاهرة مؤثرة في الكشف عن الدلالة ربّما تفوق أيّ ظاهرة أخرى تستعمل ذلك.

هذه الموضوعات المتعلقة بالنص المبارك لغة وتركيباً وسياقاً وغيرها من الأدوات لها أهميتها في الكشف عن المضامين التي يكتنفها القرآن الكريم، وقد أغفلها كثير من العلماء المسلمين حتى توسّعوا في النسخ، فضلاً عن المستشرقين الذين ذهبوا الى ذلك لدواعٍ عقديّة أو دينية أو استعمارية، لأنّ دراسة هذه المظاهر دراسة علمية صحيحة وبرؤية معاصرة من شأنها أن تكشف عن كثير من الدلالات المختبئة بين طيات النص ومنها معرفة الناسخ من المنسوخ.

تكتسب هذه القضية - أي النسخ - في القرآن الكريم أهمية كبيرة من بين مظاهر محتوى النص المبارك، لعلاقتها الوثيقة بالتشريع الإسلامي المتعلقة بالأحكام، وإبعاد محاولات الطعن بالقرآن الكريم، ونسبة التحريف إليه زيادة أو نقصاً أو تناقضاً بين آياته وسوره ومعانيه إذ إنّ القول

بنسخ التلاوة دون الحكم أو نسخ الحكم والتلاوة معاً يؤدي الى القول بذلك، وربما يأخذ بأيدي بعضهم الى القول بالعبثية في النص القرآني، فيكون ذلك القول مهمزاً للتحريف أو الطعن به، لذلك حرص العلماء كثيراً على دراسته والاهتمام به (فقد رُوي عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب «كرم الله وجهه» أنه دخل يوماً مسجد الجامع بالكوفة فرأى فيه رجلاً يُعرف بعبد الرحمن بن دأب وكان صاحباً لأبي موسى الأشعري، وقد تحلق عليه الناس يسألونه وهو يخلط الأمر بالنهي والإباحة بالحظر، فقال له علي رضي الله عنه: أتعرف الناس من المنسوخ قال: لا قال: هلكت وأهلك⁽¹⁾)، لأن الجهل بذلك يؤدي الى الاستدلال بما لا يدل عليه القرآن أو خلافه فيقع الوهم أو الانحراف عن دلالة النص المبارك، لذلك نبّهوا الى كثير من المسائل التي تخص هذه القضية منها ظاهرة التدرّج في الأحكام ورأوا أن ليس من شأن وقوع النسخ ما كان بدافع التدرّج في الأحكام بقصد التسهيل على الناس، وقد سئل عليه السلام فأجاب: (إن الله تبارك وتعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم بالرأفة والرحمة، فكان من رأفته ورحمته أن لم ينقل قومه في أول نبوته عن عاداتهم حتى استحکم الإسلام في قلوبهم، وجلت الشريعة في صدورهم)⁽²⁾، تسهلاً عليهم في تقبل الأحكام على وجه التدرّج وفق متطلبات المجتمع وحاجاته، فهذا - في الحقيقة - ليس بنسخ، لأنّه ليس بحكم ثابت فينسخ⁽³⁾، أو يُبدّل بحكم جديد فإنّ (كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّ ما تُوجب ذلك الحكم، ثم ينتقل

(1) - الناسخ والمنسوخ / أبو النصر هبة الله ابن سلامة (بهامش كتاب أسباب النزول / الواحدي):

6، ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العتائقي الحلي: 72 - 73

(2) - رسالة المحكم والمتشابه / الشريف المرتضى: 60

(3) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 379

بانتقال تلك العلة الى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً⁽¹⁾ لأن في الإزالة الغاءً لذلك الحكم، في حين أن توقف حكم بسبب من انتهاء وقته لا يُعدّ إزالة عقلاً، فهو حكم فرضته ظروف المجتمع، وربما تتكرر تلك الظروف فنحتاج اليه مرة أخرى، أي هو حكم لأمر وقع وانتهى وربما يعود مرة أخرى لحاجة المجتمع له.

إذن، مسألة النسخ لها علاقة بأمور التشريع الإسلامي لأن ما نسب من قضايا النسخ يتعلّق أكثره بآيات الأحكام التي فيها مناط الحكم الشرعي سواء أكان دائماً فقط أم وقتياً، إذ تنتهي حدود تمدّد الحكم فيه الى وقت محدّد لظروف خاصة، وليس في هذا نسخ، وسوف يكون هناك ما يُشير الى هذا التوقف من خلال نزول آية قرآنية تُوقف العمل به لا غير، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له أن يُوقف حكماً شرعياً إلا بتشريع إلهي آخر، قال تعالى ﴿وَإِذَا تُلِّيَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽²⁾، فدفع بذلك قضية نسخ القرآن بالسنة النبوية المباركة، ونستشف هذا الموقف من الإمام الشافعي (ت 204هـ) في رسالته عندما أسس لآلية النسخ والمنسوخ، إذ حكم النص القرآني في حصول النسخ من خلال تأويله بما يُناسب مقتضى الحال واعتماداً على أخبار السنة النبوية الشريفة، غير أنه لم يعدّها ناسخة له بل جعلها ممّا يُستدل بها على النسخ⁽³⁾، يقول جورج طرابيشي:

(1) - مفهوم النص / د. نصر حامد أبو زيد: 123

(2) - سورة يونس / الآية: 15

(3) - ظ: الرسالة / الشافعي: 190 - 205

(إنَّ الشافعي بتأسيسه آليّة الناسخ والمنسوخ قد أطلق من قمقمه عفريت التلاعب بالنص القرآني، إذ ليس القائل الإلهي لهذا النص هو مَنْ يحدّد ما هو الناسخ وما هو المنسوخ، بل هو المؤوّل البشري لهذا النص، فحيثما وُجد تعارض أو تنافٍ في المعنى أو حتى مجرد اختلاف، أمكن لهذا المؤوّل أن يحذفه من خلال تشغيل آليّة الناسخ والمنسوخ)⁽¹⁾، ومن خلال التأويل للنص القرآني كان يحلو لبعض علماء النسخ أن يوسّعوا فيه إذا شعروا بوجود تناقض - بحسب زعمهم - أو تنافٍ بين الآيات فأولّوا تلك الآيات ليهربوا من ذلك، ولو تدبّروا فيه لما حصل، وربما كان ذلك منهم استسهالاً من عدم ولوج الطريق الصعب لكشف حقيقة النص، حتى عدّ بعضهم آية السيف ناسخة لوحدها أكثر من (120 آية) تدعو للمصالحة والمسالمة بين الناس⁽²⁾.

ولعل من مصاديق عدم نسخ السنة للقرآن الكريم ما كان نسخ حكم التوجّه الى القبلة الأولى إذ لم يكن إلاّ بأمر من الله تعالى بعد طلب النبي صلى الله عليه وسلم منه سبحانه، وهو ممّا لا ريب في وقوعه فيه⁽³⁾، فقد قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽⁴⁾، وهو رأي الشيخ المفيد⁽⁵⁾ (ت 403 هـ)، والشافعي (ت 204 هـ) إذ عدّ السنة

(1) - من إسلام القرآن الى إسلام الحديث / جورج طرايشي: 208

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 184، ابن العربي: 139، ابن خزيمة 271

(3) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 301.

(4) - سورة البقرة / الآية 144.

(5) - ظ: أوائل المقالات / المفيد: 144

النبوية مفسرة للكتاب وليس ناسخة له⁽¹⁾، وقد عدّ بعضهم ذلك من الشافعي انزياحاً من مستوى الاستدلال بالسنة على الكتاب الى مستوى تحكيم السنة بالكتاب وبالتالي نسخه بها⁽²⁾، ويورد على ذلك شواهد من نحو نسخ قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾⁽³⁾، ولعلّ هذا التطوّر في محاكمة النصوص الناسخة والمنسوخة من خلال تأويلها أو الاستشهاد عليها بالسنة النبوية بوصفها ناطقة عن الله تعالى هو الذي أخذ بأيدي كثير من العلماء الى التوسع بالنسخ، فأوردوا هذه المنسوخات من دون أن يذكروا سنداً لرواية أو متناً لها.

لقد قسّم علماء القرآن النسخَ على ثلاثة أقسام:

1 - نسخ التلاوة من دون الحكم.

2 - نسخ الحكم من دون التلاوة.

3 - نسخ التلاوة والحكم معاً.

أمّا رفع التلاوة بالنسخ من دون الحكم فذلك ممّا يُعدّ تحريفاً لأنّه رفع لكلام الله تعالى من القرآن الكريم ونسبة النقص اليه وهذا ممّا يُوجب البطلان، والأكثر منه بطلاناً رفع الحكم والتلاوة معاً، وأمّا رفع الحكم من دون التلاوة فهو الواقع ودلّ عليه الكتاب العظيم.

(1) - ظ: الرسالة / الشافعي: 118

(2) - ظ: من إسلام القرآن الى إسلام الحديث / جورج طرابيشي: 210

(3) - سورة البقرة / الآيتان 180، 240

سوف أعرض لقضية نسخ الحكم مع بقاء التلاوة فقط، لاتضح بطلان النوعين الآخرين لما فيهما من شبهة التحريف وعدم صمودهما أمام الدليل العقلي والقرآني، وأمّا مسألة نسخ الحكم وبقاء التلاوة فتكاد تكون الأوضح في القرآن إذ دلّ عليه بعض الآيات، وقد توسّع فيها آخرون⁽¹⁾، ولأجل دراستها ينبغي أن نطرح تساؤلاً مهماً والإجابة عنه، وهو ما الفائدة من وجود آية قرآنية نُسخ حكمها، ألم يُعد ذلك نصاً زائداً بعد زوال حكمه؟.

لأجل الإجابة عن هذا التساؤل ينبغي فهم إشكالات معينة تتعلق بموضوع الآيتين النسخة والمنسوخة، وتركيب بنائهما اللفظي والأسلوبي وكيفية استعمال مفرداتهما ومدى تكافؤ السياقين فيهما لفظياً ودلالياً، فضلاً عن أسباب النزول لكل منهما.

كلُّ إشكالية من هذه الإشكالات تقدّم أسئلةً متعددةً ينبغي الإجابة عنها جميعاً كي نستطيع التوصل الى نتيجة واضحة عن التساؤل الأكبر المتعلّق بعدم إزالة النصّ المنسوخ حكمه.

إنّ تساوي الإجابة وتكافؤها بين الآيتين النسخة والمنسوخة سوف يُحقّق النسخ بمعنى الإزالة الكلية للفظ والمعنى، إذ لا موجب عقلياً بعد ذلك لوجود اللفظ عند تعويضه بلفظ مماثل له، ويؤدي الوظيفة ذاتها لفظاً ودلالة وأسلوباً وتركيباً.

هذا الأمر صعب الوقوع أو أنّ وقوعه يكون من باب الاستحالة وذلك أنّ الألفاظ والكلمات لها معانٍ وقيم دلالية غير متساوية في أصل معناها وفي التركيب الجملي لها لذا سيؤول هذا الى إفراز معانٍ للآيات

(1) - من نحو هبة الله بن سلامة والنحاس وابن حزم الاندلسي والقاضي ابن العربي

الناسخة لا تكون مكافئة بالضد تماماً لما عليه الآيات المنسوخة، وهذا يكون ضمن قوانين اللغة التي نزل بها القرآن الكريم فيتعدّر عندها تكوين نصّ يحمل علائق قاصمة لعري النص السابق عليه كلياً، لذلك سيكون النصّ الجديد (الناسخ) في أغلب الأحيان مؤثراً في تحديد دلالة النصّ السابق (المنسوخ) بشكل جزئي، وهو ممّا يدعو الى بقاء النصّ المنسوخ في القرآن للإفادة من باقي الدلالة الموجودة فيه غير المزالة، وهذا مما يحجّم من دور التأويل للنص، ويحدّد مدى تمدّد الدلالة التأويلية فوق دلالة النص القرآني. فضلاً عن ذلك أنّ الآيات الناسخة والمنسوخة يجب أن لا نحدّد دلالتها بدلالة سبب نزولها فقط وإهمال دلالة عموم اللفظ فيها، فإنّ دلالة سبب النزول دلالة جزئية - كما أوضحت ذلك قبل قليل - ، فاذا تكافأت دلالتا سببي نزولهما، فستكون دلالة الناسخ مزية لدلالة المنسوخ المحدّدة بسبب النزول فقط من دون إزالة دلالة عموم اللفظ، وهذا ممّا يُوجب وجود النص المنسوخ لوجود بعض الدلالة التي يتضمنها عموم اللفظ، ثم أنّي لم أجد رواية في السنة النبوية ألغت تمام دلالة عموم اللفظ.

لذلك لا يمكن رفع النص المنسوخ من القرآن، فرفعه يُعدّ تحريفاً، لإزالة بعض الدلالة التي يحملها مجمل النص المبارك من نحو نسخ التلاوة والحكم معاً، وقد ذهب الشيخ المفيد رحمه الله في تعريف النسخ بما يقرب من هذا الفهم بقوله: (والنسخ عندي في القرآن إنما هو نسخ متضمّن من الأحكام وليس هو رفع أعيان المُنزل منه)⁽¹⁾، لما في المُنزل من دلالات إضافية لا يمكن الاستغناء عنها، أو تحييدها بحجة نسخ

(1) - أوائل المقالات / الشيخ المفيد: 134.

بعض من معاني النص الذي يتضمنها⁽¹⁾، لذا أن المتأمل في آيات الله تعالى يجدها نافذة الحكم، وصدق الله سبحانه حين يقول: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾⁽²⁾.

إذن سيكون حدود التغيير المفروضة بالقرآن الكريم من خلال النسخ لا تتعدى حدود نسخ الأحكام دون التلاوة بحدود ضيقة جداً - كما رأينا ذلك - لأن التوسع في النسخ سوف يُدخل التشريع في عبثية، وقد يكون ذلك مهمزاً يتكأ عليه خصوم القرآن والإسلام للقول بأن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم هو الذي يؤلف القرآن، وأنه بشري المنشأ، وترى هذا السلوك قد اتبعه كثير من المستشرقين غير المنصفين اتجاه القرآن وحاولوا من خلاله الطعن به والقول ببشريته، وهو السلوك نفسه لدى اليهود الذين عاصروا الدعوة الإسلامية وكذلك المشركين، فعندما تحوّلت القبلة الى الكعبة، نبز اليهود النبي محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه يخالف دينهم ويتبع قبلتهم، أو أنهم كانوا يدّعون بأنهم الذين دلّوا النبي محمداً صلى الله عليه وسلم وأصحابه على القبلة، وقد كانوا جاهلين بها⁽³⁾، فأعمل لذلك نصاً - بحسب زعمهم - بتحويل القبلة الأولى وناسخاً لها ومُدلاً الى الكعبة المشرفة، وهم في كل ذلك يُشيرون الى أن القرآن من تأليفه، وهو ظاهر قولهم.

من الذين بحثوا في هذه القضايا المستشرق كولدزيهير وكان يعزو النسخ في القرآن الى التطور الداخلي فيه ويرى أن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم قد

(1) لمعرفة المزيد من أدلة القائلين بنفي النسخ من القرآن راجع كتاب (النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين) / الشيخ محمد محمود النداء: 67 - 70

(2) - سورة فصلت / الآية 42

(3) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 1 / 227.

أرغم واضطر الى ذلك فقال: (إِنَّ الرُّسُولَ نَفْسَهُ قَدْ اضْطُرَّ بِسَبَبِ تَطَوُّرِهِ الدَّاخِلِيِّ الْخَاصِّ وَبِحَكْمِ الظُّرُوفِ الَّتِي أَحَاطَتْ بِهِ إِلَى تَجَاوُزِ بَعْضِ الْوَحْيِ الْقُرْآنِيِّ إِلَى وَحْيٍ جَدِيدٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْيَ أَن يَعْتَرِفَ أَنَّهُ يُنْسَخُ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا سَبَقَ أَنْ أُوحَاةَ إِلَيْهِ)⁽¹⁾، فهو يشير الى أَنَّ الْقُرْآنَ بِيَدِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ بِهِ كَيْفَمَا يَشَاءُ بِحَسَبِ الظُّرُوفِ الَّتِي تَحِيطُهُ فَيُشَرِّعُ لَهُ مَا يَشَرِّعُ، وَيُنْسَخُ مَا يُنْسَخُ، بَعْدَ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْوَحْيَ الَّذِي جَاءَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهَذَا مِمَّا يَتَعَارَضُ مَعَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽²⁾.

من تداعيات هذا الرأي كان يرى أَنَّ مِنَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقَعَ النِّسْخُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ تَوْسُّعِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى قَوَانِينٍ مَتَطَوَّرَةٍ لَتَسَايِرِ حَرَكَةِ التَّطَوُّرِ فَوْسَّعَ مِنَ النِّسْخِ إِلَى أْبَعَدَ مِنْ دَوْرِ الْعَصْمَةِ النَّبَوِيَّةِ وَيَقُولُ: (فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ، فَمِنَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ - بَلْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - عِنْدَمَا تَجَاوَزَ الْإِسْلَامُ حُدُودَ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ وَتَأَهَّبَ لِكَيْ يَصِيرَ قُوَّةً دَوْلِيَّةً)⁽³⁾، وَهَذَا التَّوَجُّهُ فِي النِّسْخِ إِنَّمَا يَنْطَلِقُ بِهِ مِنَ الْمَنْهَجِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الْمُسْتَشْرِقُونَ فِي دَرَاةِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ بِأَدَوَاتٍ غَرَبِيَّةٍ، فَمَثَلُ كُولْدزِيهْيِرِ وَغَيْرِهِ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْوَحْيِ، لَذَا كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَجِدُوا مَا يَتْلَاهُمْ مَعَ مَنَاهِجِهِمْ فَذَهَبُوا فِي النِّسْخِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي لَا يَتَّفَقُ مَعَ طَبِيعَةِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ وَالثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَمُومًا.

(1) - الْعَقِيدَةُ وَالشَّرِيعَةُ فِي الْإِسْلَامِ / كُولْد زِيهْيِر: 33.

(2) - سُورَةُ يُونُسَ / الْآيَةُ 15

(3) - م. ن: 33.

غير أنّ المنصفين من المستشرقين لا يرون هذا الرأي بل حصروا مسألة النسخ بالعصر النبوي، قال المستشرق مايكل كوك: (إنّ محتوى الوحي المنزل عرضة للتغيير من عهد نبوي الى عهد نبوي آخر)⁽¹⁾، وغير متجاوزٍ لعصر النبوة، بعد انقطاع الوحي، لأنّ أيّ تغيير أو نسخٍ في القرآن يُعدُّ تحريفًا، وأن ليس لأحدٍ فعُلّ ذلك بعد النبوة بل هو كائن بأمر الله تعالى الى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد عدّ نولدكة وقوعه بالأمر الصعب حين قال: (كون تنزيل ما قد نُسخ بتنزيل آخر هو أمر صعب التصور بحدّ ذاته، ما يجعلنا نعتقد أنّ محمداً لم يخلق هذه الفكرة)⁽²⁾.

أمّا مونتجمري واط فكان يرى في النسخ أنّ النبي محمداً صلى الله عليه وسلم ما كان ليُقحم آياتٍ من تأليفه في القرآن، وأنّه صلى الله عليه وسلم كان يميّز بين ما يُوحى إليه وبين ما ينتجه عقله الواعي⁽³⁾، وأمّا مفهوم النسخ عنده فهو تصويب للنص، قال: (وربما يكون قد حاول - أي النبي محمد صلى الله عليه وسلم - أن يُصوّب النص إذا أحسّ أنّ النصّ الموحى به يحتاج الى إصلاح)⁽⁴⁾، وهذا مفهوم خاطئ للنسخ، لأنّ النصّ القرآني محفوظ بعناية الله سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽⁵⁾، لكنّه فهمَ النسخ بمعنى إصلاح الخلل، فيما أنّ الرؤية الإسلامية له أنّه إبدال حكم ثابت بحكم آخر، تبعاً للظروف التي أحاطت بالنص الحامل لذلك الحكم مع بقاء النص ذاته يحمل دلالة إضافية غير الدلالة المنسوخة لأنّ النصّ المبارك فيه من الاتساع ما ليس

(1) - محمد نبي الإسلام / مايكل كوك: 55.

(2) - تأريخ القرآن / نولدكة: 48.

(3) - ظ: محمد في مكة / مونتجمري: 122.

(4) - م. ن.

(5) - سورة الحجر / الآية 9.

لغيره من النصوص اللغوية الأخرى، وقد يكون الحكم المنسوخ يمثل حركة جزئية في النص أمّا باقي الدلالات التي تكتنف النص فهي باقية، لذا وجب بقاء النص وعدم محو تلاوته من القرآن لتضمّنه الدلالات الأخرى غير المنسوخة أصلاً.

ويذهب الى هذا الرأي في النسخ أيضاً المستشرق «رودونسون» في كتابه «محمد» الذي ينقل لنا آراءه الدكتور ساسي سالم الحاج وقد استشهد بآراء «ريتشارد بيل» (R. Bell) في ذلك فيزعم (أنّ القرآن الموجود بأيادنا تعرّض لمراجعاتٍ عديدة، وأنّ هذا العمل قد أنجزَ تحت رعاية محمد صلى الله عليه وسلم إن لم يكن قام به من تلقاء نفسه، إنّ هذه المراجعات لم تكن خالية من الأخطاء والنتائج السيئة فإنّ الله يُعيدُ وحيه ويكمّله ويغيّره⁽¹⁾، فهو يتصوّر القرآن من تأليف النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو وحده الذي يزيد أو ينقص أو يصحح به كيفما يشاء، لا أن يكون وحيّاً من الله، لأنّ في عقيدته أنّ القرآن من صنع محمد صلى الله عليه وسلم غير أنّ النبي صلى الله عليه وسلم عندما كان يصدر هذه التصحيحات والمراجعات ينسبها الى الله تعالى - بحسب زعمه - وقد كان ذهابه الى هذا الرأي منطلقاً من عقيدته التي لا تؤمن بوجود وحي يُوحى الى النبي بهذا القرآن كما أنّ نبرة الإلحاد كانت ظاهرة في مجمل آرائه في موضوعة القرآن الكريم، وهذا ما كان إلّا بعد شيوع ثقافة الإلحاد التي ظهرت في أوروبا أبان عصر التنوير - كما عرفنا ذلك من قبل⁽²⁾ - فأصبح من مثل هذه الأمور ثقافة يعتقدها المجتمع الأوروبي،

(1) - نقد الخطاب الاستشراقي / د. ساسي سالم الحاج: 1 / 385.

(2) - ظ: كتابي (إشكالية فهم النص القرآني عند المستشرقين): 17 - 37، إذ وضّحت فيه ما يتعلّق بكيفية شيوع مذهب الإلحاد في المجتمع الأوروبي أبان عصر التنوير وإلى يومنا هذا.

فتحمّلها هذا المستشرق في آرائه بالقرآن الكريم الذي نزل في بلاد العرب ومراعياً لثقافتهم وعاداتهم وقيمهم الاجتماعية فضلاً عما يحمله من قيم عالمية تجدها عند التفتيش في طيات النص المبارك من خلال التركيب اللفظي والجمالي فضلاً عن الوعي اللغوي العالي فيه، وصياغاته اللغوية التي توحى بأبعد مدى من الدلالات التي ربّما لا نستطيع أن نلّم بها، وهذا ليس من باب منح القدسية للنص المبارك، وإنّما هو الواقع الذي يراه كلّ من أوتي بسطة في العلم في اللغة العربية وفنونها، وقد غفل عنها الأعاجم ممّا الثّبس عليهم، فضلاً عن ذلك كان يرى رودنسون أنّ مسألة النسخ في القرآن كانت بدافع مراعاة الضّعف الذي يعتري البشر، فبالنسخ يخفّف عنهم الواجبات الملقة عليهم، ويكون ذلك بنسخ الأحكام وإحلال أحكام بدلاً عنها أخفّ منها⁽¹⁾.

إنّ عملية التخفيف في الأحكام لم تكن - كما علمنا - من باب النسخ، وإنّما هي حالة تتوافق مع تغيّر الواقع الاجتماعي، فالأحكام القرآنية نزلت لتوافق الواقع المتغيّر، وإنّ عملية الثبات أو الجمود فيها ممّا يعرقل مسيرة الحياة، فإذا انتهى الحكم الشرعي عند حدود الزمن المقرّر له كان لأبد من الإتيان بحكم آخر بدلاً عنه ليساير الواقع الجديد للمجتمع.

إذن، النصّ القرآني نصّ مرتبطٌ بآليات الواقع المرتبط دوماً بالتغيير لذلك كان النسخ في النصوص القرآنية الخاصة في الأحكام يُمثّل الدينامية والحركة التي تتمتع بها الأحكام القرآنية وتصورها في المستقبل القريب أو البعيد.

(1) - ظ: م. ن.

فيما يرى المستشرق «روبير برونشنج» «R. Brunschvig»، في دراساته الإسلامية أنَّ النسخ ما كان إلّا بسبب التناقض، ولأجل تجاوز التناقض في النصوص القرآنية شُرّع النسخ، والنسخ عنده (يعني رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عن دليل ذلك الحكم)⁽¹⁾، غير أنّه كان يرى أيضاً أنَّ من الصعوبة قبول التغيير أو التبديل في القوانين الإلهية الصادرة عن الله المتّصف بالحكمة والخلود⁽²⁾، وهذا ممّا يومئ الى أنَّ النسخ ممّا يتّصف به عمل البشر في الأحكام الوضعية، وهذا الرأي مصدره من كونه يرى أنَّ القرآن من تأليف النبي محمد صلى الله عليه وسلم لا من الله تعالى، وهذا واضح البطلان، لأنّه انطلق من حدود ثقافة غربية لا تؤمن بذلك أبداً - كما أوضحت ذلك قبل قليل - وهو يحاول أن يعرض القرآن الكريم بكل ما فيه من قيم وأفكار على آرائه ومحاولة منه لتثبيت أركان منهجه من خلال تطبيق القرآن عليه، ولمّا وجده غير متفق معه، نسب ذلك الى وجود التناقض بين آياته ليسوّغ بشرية القرآن وفق رؤاه، فضلاً عن ذلك كان يجد في التناقض الذي يدّعيه في النص القرآني معنى التعارض بين الآيات القرآنية المدّعى فيها النسخ، وقد ألمحنا من قبل الى الفرق بين المصطلحين.

إذن، من مجمل ما قدّمنا من آراء بعض المستشرقين لقضية النسخ في القرآن الكريم نجد أنّهم قد عارضوا قضية النسخ، ويرون أنَّ ما قام به المسلمون في النسخ ولجأوا إليه ما كان إلّا لإزالة التعارض بين الآيات المتناقضة، مع علمنا أنّهم لا يرون فرقاً بين التعارض والتناقض كمصطلحين عاملين في البحث القرآني والفقهّي، ثم أنّهم لا يقرّون

(1) - م. ن: 1 / 384 - 385.

(2) - ظ: م. ن: 385.

بحكمة النسخ طبقاً للنظرية الإسلامية ويُرجع الدكتور حسن حنفي ذلك الى تشبّث المستشرقين بالمناهج العلمية التي لا تقرّر في النهاية الإيمان بالوحي الإلهي من الناحية العقلية، وبيان ذلك أنّ النسخ في القرآن يدلّ على وجود الوحي في الزمان وتغيّره طبقاً للأهلية، ومن هنا كان خطأ الرأي الذي يتصوّر الوحي الإلهي خارج الزمان، والتشريع خارج تطور المجتمعات⁽¹⁾، ويرى الدكتور الساسي، أنّ منهجهم هذا مصدره عدم إيمانهم بالتطوّر والتدرّج في التشريع كما يؤمن به المسلمون، ولا يعتقدون أنّ النسخ تملّيه طبيعة تطوّر المجتمع وتطوّره من حالة الى أخرى⁽²⁾ بل يرون أنّ التطوّر هو انتقال كليّ من حالة الى أخرى، بمعنى أنّ حالة التطور الجديدة تعدّ لاغية لما قبلها، وهذا محال في التشريع الإسلامي بل أنّ التطوّر في الأحكام يعني مراعاة الحالة العامة للمجتمع، وإلغاء القطيعة مع ما سبق من الأحكام وذلك أنّ التطوّر الإسلامي يعني أنّ المجتمع مهما بلغ من التطوّر فأنه بحاجة الى مبادئ أولية يمكن أن يفيد منها الإنسان بل يُعدها من أساسيات المجتمع، فالإنسان لا يُولد وهو كامل من كل شيء بل يحتاج الى آليات تعمل على تطوّره فتكون تلك الميادين طريقه الى ذلك، وبهذا يكون الإسلام منظومة متكاملة متطورة لكل ما يحتاج الفرد المسلم وعندها سيكون في مأمن من الأفكار والعقائد الأخرى.

لقد ألمحنا من قبل أنّ تغيّر الأحكام بحسب قانون التدرّج ليس من النسخ في شيء، كما صوّره الدكتور الساسي ونسبهُ الى المستشرقين، وقد نبّه إليه كثير من علمائنا القدامى والمعاصرين، منهم الإمام أبو القاسم

(1) - ظ: دراسات اسلامية / د. حسن حنفي: 334 - 335

(2) - ظ: نقد الخطاب الاستشراقي / د. ساسي سالم الحاج: 1 / 386.

الخوئي عند مناقشته بعض الآيات التي ادّعي نسخها وبُنيت فيها الأحكام على التدرّج من نحو النسخ في آيات الجهاد عندما لم يكن الإسلام وقتها قوياً ثم قوّيت شوكته، قال: (إنّ النبي الأكرم لم يُؤمر بالجهاد في بادئ الأمر، لأنّه لم يكن قادراً على ذلك حسب ما تقتضيه الظروف من غير طريق الإعجاز وخرق نوااميس الطبيعة، ولما أصبح قادراً على ذلك، وكثر المسلمون، وقوّيت شوكتهم، وتمّت عدّتهم وعُدّتهم أمر بالجهاد، وقد أسلفنا أنّ تشريع الأحكام الإسلامية كان على التدرّج، وهو ليس من نسخ الحكم الثابت بالكتاب في شيء⁽¹⁾)، وإلى هذا يذهب الدكتور نصر حامد أبو زيد، إذ يعدّ التدرّج في الأحكام من باب المنسأ وقد أخرج العلماء المنسأ من باب الناسخ والمنسوخ، قال: (إنّ تحديد وظيفة النسخ في التسهيل والتيسير والتدرّج في التشريع، تجعل المنسوخ كلّهُ من باب «المنسأ» ويكون معنى التبديل في الآيات... هو تبديل الأحكام لا تغيير النصوص بإلغاء القديم بآخر جديد لفظاً وحكماً، وأنّ فهم معنى «النسخ» بأنّه الإزالة التامة للنص تتناقض مع حكمة التيسير والتدرّج في التشريع⁽²⁾).

إنّ إيمان المستشرقين بكون النسخ في القرآن مبنياً على التدرّج - كما وضعنا ذلك - قد قادهم الى الطعن بالقرآن الكريم والدين الإسلامي وإظهاره دين حرب وقتال من خلال نظرتهن الى ظواهر النصوص القرآنية التي تدعو للجهاد، فصوروا الإسلام دين حرب لا دين سلام بسبب من رؤيتهن السطحية لظاهرة النصوص الداعية إليه، فهذا كولدزيهير يدرس ما جاء في آية السيف، ويستشف منها دعوةً الى قتال المشركين أينما وجدوا

(1) - البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 379.

(2) - مفهوم النص / د. نصر حامد أبو زيد: 123.

بل يرى من خلالها أنَّ قتالهم واجبٌ يفرضه النص المبارك بسبب من تغيّر الزمن الذي فرض عليه سلوكاً آخر مع المشركين لا يدعو الى المهادنة والمصالحة كما كان من قبل في أيام ضَعْفِهِ في مكة فيقول: (فمنذ تركه مكة تغيّر الزمن ولم يصر واجباً بعد «الإعراض عن المشركين» أو دعوتهم كما يقول القرآن ﴿بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾⁽¹⁾ بل حان الوقت لتتخذ كلمته لهجة أخرى «﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾⁽²⁾، ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾ متغافلاً عن السبب الذي نزلت فيه هذه الآية المباركة الذي خصّ مجموعة من المشركين لا عمومهم ممّن نقضوا العهد والميثاق الذي عُقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم وحلفائه مع قريش وحلفائها⁽⁵⁾ وهذا الأمر كان قد وقع لكثير من علماء المسلمين، الذين لم يحكموا سبب النزول لآيات القتل والقتال في الاستدلال على المعنى فوقعوا في هوس كثرة النسخ بهذه الآيات على آيات المصالحة والموادعة والمسالمة مع عموم الناس.

فضلاً عن ذلك أنّه كان يجهل فنون اللغة العربية وعلومها، ولو كان له علم بذلك لعرف ما يُوحيه التركيب اللغوي للآية الضامن لحقن دماء الناس غير الذين نقضوا العهد من مشركي مكة، إذ أظهرت الدلالة

(1) - سورة النحل / الآية 125.

(2) - سورة التوبة / الآية 5.

(3) - سورة البقرة / الآية 244.

(4) - العقيدة والشرعية في الإسلام / كولديهير: 27.

(5) - ظ: للمزيد في معرفة ظروف نزول سورة التوبة وتداعيات سبب النزول مراجعة كتابي (إشكالية

البعد التاريخي للقرآن: 134 - 159).

اللغوية والنحوية لمجمل الآية المباركة حصر القتل بأولئك المشركين لا عموم من أشرك بالله ولم يعتدي على الإسلام والمسلمين أو من له عهد وميثاق⁽¹⁾ بل أن الإسلام قد حقن دم بعض أولئك المشركين ممن استجار به واستثناه من القتل، إذ أردف آية السيف بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾، وكذلك حقن دم من كان له عهد وميثاق مع النبي واستقامت سيرته مع المسلمين، قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾⁽³⁾، فهذه الاستثناءات من المشركين دليل على عدم عمومية المشركين بل كانوا مجموعة مخصوصة ممن نقض العهد مع النبي وقتل حلفاءه من خزاعة في مكة قبل الفتح إذ استنجد به واستغاثه زعيمهم، فأقر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عينه، وكان ذلك سبباً لفتح مكة وتطهيرها من رجس الكفر والأوثان.

ثم أن كولدزيهير يذهب الى أبعد من ذلك عندما صوّر النبي محمداً صلى الله عليه وسلم نبي حرب يحمل سيفه الدامي لإقامة مملكته، حين يقول: (بعد أن كانت الرؤيا له تكشف انهيار هذا العالم السيء، انتقل فجأة الى تصوّر مملكته

(1) - تجد توضيح ذلك في كتابي (إشكالية البعد التاريخي للقرآن) إذ تضمّن دراسة وافية عن سورة التوبة شملت الظروف التي أحاطت بنزولها والأحداث المواقبة لها منذ غزوة تبوك حتى فتح مكة، فضلاً عن الأثر الدلالي في تداعيات الأحداث في آية السيف من خلال بحث لغوي نحوي شامل لها. ظ: إشكالية البعد التاريخي للقرآن: 134 - 167.

(2) - سورة التوبة / الآية 6.

(3) - سورة التوبة / الآية 7.

في هذا العالم، وقد أدى هذا الطابع الى نتائج كانت محتومة بسبب التغيّر السياسي الذي أثاره في الجزيرة العربية نجاح تبشيره، والدور الشخصي الذي قام به وكان له الأثر الكبير في توجيه الدعوة، فهو الآن يحمل السيف في العالم، ولا يكتفٍ بـ«عصاه التي يضرب الأرض» ولا بنفثات شفّيته لإبادة الكفرة، بل هو نفير الحرب الذي كان ينفخ فيه، وهو السيف الدامي الذي رفعه لإقامته مملكته⁽¹⁾، فهو بقوله هذا يريد أن يقول أنّ النبيّ محمدًا صلى الله عليه وسلم بنزول آية السيف قد ألغى كل أشكال المودعة والمصالحة مع المشركين الذين كانوا يعيشون في الجزيرة العربية، وأنّ هذه الآية قد نسفت كل أحكام الآيات التي تدعو للصّح والمهادنة مع غير المسلمين، فعندما كان النبيّ محمدٌ صلى الله عليه وسلم وأصحابه ضعفاء في مكة كان لا يدعو للجهاد أو قتال المشركين لضعفه، غير أنّه بعد أن قويت شوكة المسلمين في المدينة أعمل السيف ليكون هو الفيصل مع كلّ من لا يجد في الإسلام ديناً يتّبعه، وهذا ما عارضه الإمام الخوئي قدس سره إذ عدّ التدرّج في الأحكام لا يُوقع النسخ، وعليه فلا تكون آيات القتل والقتال ناسخة لآيات المصالحة والمودعة عنده، لأنّ أحكامها ليست بأحكام ثابتة فيُنسخُ بها⁽²⁾.

ولم يلتفت كولدزيهير الى أنّ هذه الآية تُعالج حالة خاصة مع مشركي مكة ممّن تحالف مع قريش ضد النبي محمد صلى الله عليه وسلم وكانت الآيات الداعية الى المودعة لم تتفق معها في موضوع، ومعلوم أنّ من شروط النسخ وحدة الموضوع في الناسخ والمنسوخ ووقوع التعارض والتنامي المفضي الى النسخ، فعندما فُقد الأمر سقط النسخ.

(1) - العقيدة والشرعية في الإسلام / كولدزيهير: 27.

(2) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 379

إذن، فَهَمَّ المستشرقون وقوع النسخ في القرآن بسبب التدرّج في نزول الأحكام للموضوع الواحد، ووجدوا أنّ ما نزل متأخراً ناسخاً لما سبقه، ولم يعلموا أنّ التدرّج لم يكن فيه إلغاءً أو إزالة لحكم بقدر ما كان انتهاءً لحكم معيّن محدّد بزمانٍ معيّن، وإحلال حكم آخر امتداداً له ليعالج قضايا أخرى مستجدة في الواقع لا يقوى الحكم السابق على حلّها، وبذلك لا يكون الحكم المتأخّر مزيلاً للمتقدّم منها كي يُسمى نسخاً⁽¹⁾.

إنّ هذا الفهم الخاطئ للنسخ قد أوحى بوجود التناقض في النصوص القرآنية في حين أنّ التدرّج في الأحكام مبعثه التعارض بينها وليس التناقض وأنّ التعارض بين الآيات لا يُوجب النسخ ما لم يصل الى درجة يمكن معه رفعه - أي التعارض - بجمع الدليلين أو النصين ومحاولة ترجيح أحدهما على الآخر وفق الطرق المتبعة في ذلك، لذا لا يُعدّ التعارض دليلاً كافياً لوقوع النسخ ما لم يصل الى درجة يمتنع فيها وجود المتعارضين معاً.

الاستدلال على النسخ

لعلّ من أهم المشاكل التي ظهرت في الدراسات القرآنية هي كيفية الاستدلال على النسخ في القرآن الكريم، وتكييف الآيات الناسخة مع الآيات المنسوخة، ثم الخروج برأي صحيح في إثبات النسخ أو نفيه بينها، وقد ذهب العلماء في ذلك مذاهب شتى حتى وقع كثير منهم في استدلالات خاطئة في تعيين النسخ، ممّا وسّع فيه أو ضيّق، فقد اختلفوا في

(1) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 305، 379، التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن / د.

ابراهيم الزملي: 38 - 40.

الآيات الناسخة وتفاوتوا في عددها فضلاً عن اختلافهم في عدد الآيات المنسوخة، إذ بلغ عددها لدى ابن خزيمة (ت 311هـ) (246 آية)⁽¹⁾ بينما لم يتجاوز هذا العدد عند السيوطي (21 آية)⁽²⁾، ولعلّ مرجع هذا التفاوت الى طريقة الاستدلال على النسخ وشروطه المتوفرة في الآيات الناسخة والمنسوخة، فضلاً عن مواضع النسخ التي انقسم علماء النسخ فيه بين مُكثرٍ ومُقلٍّ أو نافيٍّ له، فمن المكثرين أبو جعفر النحاس وابن سلامة وابن حزم وابن العربي وغيرهم، ومن المقلّين المعاصرين الإمام أبو القاسم الخوئي وأما الذين أودوا به تماماً أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي من مفسري القرن الرابع الهجري، ومن المعاصرين الشيخ محمد الخضري والشيخ أبو زهرة والشيخ محمد الغزالي والشيخ عبد المتعالي الصعيدي والشيخ عبد المتعالي الجبري والدكتور مصطفى زيد وغيرهم⁽³⁾.

لقد وضع أبو بكر بن العربي شروطاً للنسخ نجلها بما يأتي⁽⁴⁾:

- 1 - أن يكون شرعياً غير عقلي.
- 2 - أن يكون منفصلاً غير متصل.
- 3 - أن يكون المقتضى بالمنسوخ غير المقتضى بالناسخ حتى لا يكون منه البطل.
- 4 - أن يكون الجمع بين الدليلين غير ممكن.

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 271 - 281

(2) - ظ: الإتيان / السيوطي: 2 / 45

(3) - ظ: تفنيد دعوى النسخ في القرآن الكريم / جمال البنا: 87، 102، حقائق وشبهات حول معنى

النسخ في القرآن الكريم / د. محمد عمارة: 141، 147

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 11

5 - أن يكون الناسخ في العلم والعمل مثل المنسوخ.

6 - معرفة المتقدم من المتأخر.

فيكون ابن العربي قد حدّد النسخ في الأحكام الشرعية التي من شرطها أن يتصل الناسخ مع المنسوخ في وحدة الموضوع وهذا ممّا أخرج الاستثناء والتخصيص منه، وأن يفترقا في دليل إقامتهما وعلى أن يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ، غير أنّهم لم يتفقوا مع كلّ هذه الشروط في وقوع النسخ، فمنهم من اختصر في ذلك أو وسّع في الذي يقع فيه النسخ إذ جعله بعضهم في الأمر والنهي ولم يدخل الخبر فيه في حين أضاف بعضهم الخبر المُوحي به بالأمر والنهي⁽¹⁾، وبعضهم ضمّ الاستثناء إليه⁽²⁾، ولعلّ مرجع ذلك الى طريقة الاستدلال، فمع اختلافهم في ذلك اختلفوا في الناسخ والمنسوخ بين مختصرٍ وموسّع.

من مجمل ما قدّمنا يمكننا وضع بعض الضوابط التي من شأنها الاستدلال على النسخ وتتمثل بما يأتي⁽³⁾:

1 - وجوب وقوع التعارض التام والتنافي بين الناسخ والمنسوخ، وأنّ التعارض التام يعني الغاء حكم سابق بحكم آخر وقع بعده في حين أنّ التناقض يعني افتراق موضوعي الآيتين عن بعضهما والإخلال بوحدة الموضوع لهما، وهذا ممّا يُفضي الى عدم وقوع النسخ أصلاً.

2 - الرواية الصحيحة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم والأئمة الأطهار عليهم السلام والصحابة

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 8

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 269

(3) - ظ: أسباب النزول / د. بسام الجمل: 270 - 272

الأجلاء (النقل أو التوقيف) إذ لا يُقبل في ذلك اجتهادُ أمام النص المحكم أو تأويلٌ له في إيقاع النسخ وربّما هذا الأمر وسّع فيه.

3 - التحقق من تأريخ النزول للآيات الناسخة والمنسوخة وأن تكون الناسخة متأخرة عن المنسوخة.

4 - أن يختص النسخ بالأمر والنهي وإهمال غيرهما لأنّ النسخ ممّا يختص بالأحكام وأنّ الخبر من الله تعالى لا يقع فيه النسخ لأنّه إخبار لا يتضمّن حكماً، وأمّا الاستثناء أو التخصيص فهو إخراج حكم من حكم آخر باقٍ.

5 - وحدة الموضوع في الآيتين الناسخة والمنسوخة لأنّ اختلاف الموضوعين يعني أن لا وجود لعلاقة بينهما كي تنسخ إحداها الأخرى لفقدان الجامع الرابط بينهما.

6 - التركيب اللغوي للناسخ والمنسوخ، أي يجب أن تكون الجملتان الناسخة والمنسوخة انشائيتين في تركيبهما، وأمّا أن كانت إحداها إنشاءً والأخرى خبراً فعندها يقع التناقض المفضي الى عدم وقوع النسخ لأنّ معيار النسخ في الأصل الإنشاء لا الخبر.

إنّ شروط الاستدلال هذه ربّما لم تتحقق جميعها عند دراسة الآيات القرآنية في موضوعة النسخ، وهي بمنزلة الضوابط التي ينبغي على دارسي النسخ أو المفسرين أو الباحثين الالتزام بها وتحقيق أعلى نسبة منها لأجل الوصول الى الحقيقة التي يتوخونها ولعلّ إهمال بعضها سيؤوّل بالنتيجة الى الغموض في الكشف عن النسخ أو الوقوع في اللبس أو الاشتباه بين التعارض أو التناقض أو غيرها.

إنَّ الحكمة من حصول النسخ في الآيات القرآنية تتمثل في بقاء النص القرآني الخاص بالأحكام مرناً ومتفاعلاً مع الحياة الاجتماعية ومواكباً لحركة التطور فضلاً عن حيوية الفكر الإسلامي المنبعث من النص القرآني الحكيم، وأنَّ هذه المرونة التي يتمتع بها النص المبارك تدفع كثيراً من الشبهات التي أحاطت به، فضلاً عن مراعاة حال المجتمع الإسلامي، ولعل من أهمّ وظائف النسخ تتمثل بما يأتي:

- 1 - التدرّج في الأحكام على المكلفين لأجل تخفيف وطأة الأمر أو النهي فيما يتناسب مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المسلم.
- 2 - تنزيه القرآن من تناقض الأحكام التي تصوّرها من لا يتدبّره قراءة وفهماً بسبب من عدم التفريق بين التعارض والتناقض في الآيات النسخة والمنسوخة فتوهموا التناقض فيه فاحتالوا لدفع ذلك بوقوع النسخ وهذا ممّا يفضي الى إفقار القرآن الكريم لا إغنائه، وإغلاقه لا انفتاحه، بل أنّ ذلك يفتح الأبواب الى تأويل مغلّ بالدلالة التي يتوخاها النصّ وذلك أنّ المؤوّل ربّما يفرض آرائه على النص القرآني فيجعل من القرآن الكريم تبعاً لآرائه لا العكس، وهذا ممّا يخلّ به أيّما إخلال ومرجع ذلك الى التعنّت وسوء المنهج المتّبّع في دراسة القرآن الكريم.
- 3 - من وظائف النسخ أيضاً أن يدلّنا الى معرفة نزول القرآن وترتيبه وفق زمن النزول لا على وفق تلاوته، وهذا ممّا يفتح الآفاق على فضاءات أخرى تُغني النص القرآني.

4 - بيان مقدار انسجام النص القرآني بين الناسخ والمنسوخ وتماسكه فضلاً عن المرونة في الأداء الدلالي في الآيات المذكورة وقدرتها على محاكاة الظروف وانسجام الأحكام التي تتضمنها تلك الآيات مع حركة المجتمع والفكر فضلاً عن مواكبتها بمختلف التطورات التي تلاحق المجتمع المسلم من خلال انسجام المضامين العليا للآيات القرآنية لمجمل الحركة الاجتماعية للمسلمين.

5 - تحصين المسلمين من الوقوع في وهم الدلالة إذ إنّ معرفة النسخ يوفر لهم شروط الأمان والمعاشة السلمية مع الآخرين وأنّ الفهم الخاطيء له يُوقع في مزالق الانحراف عن الصواب وخاصة ما يتعلق منها بآيات القتل والقتال التي نسخت - بزعم بعض علماء النسخ - أكثر من مئة آية تدعو الى المصالحة والموادعة مع الآخرين إذ برّزوا لها معانٍ لم تكن متوافقة مع الشرع الإسلامي الداعي الى التسامح والسلام واحترام عقائد الآخرين من غير المسلمين فوظفوا النسخ على خلاف ما عليه دلالات الآيات المنسوخة بآيات لا تتصل موضوعياً معها، فأحكموا السيف في رقاب الناس.

6 - ولعلّ ظهور بعض الجماعات التي تنتسب للإسلام في عصرنا الحاضر كان منهجها يعتمد ذلك فتوهموا في آيات القتل والقتال وظيفة الجهاد وأنّها فريضة قد أضع المسلمون العمل بها فأحيتها هذه المنظمات بسبب الفهم الخاطيء للنسخ بآية السيف في قوله تعالى ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾⁽¹⁾،

(1) - سورة التوبة / الآية 5

(وقد وردت هذه الآية المباركة بتأويل فاسد في إحدى أخطر الوثائق المؤسّسة لفكر التيار السلفي الذي يدّعي الجهاد في النصف الثاني من القرن الماضي ونُشر في كتاب «الفريضة الضائعة» للمهندس محمد عبد السلام فرج أمير جماعة الجهاد الإسلامي التي اغتالت الرئيس المصري أنور السادات⁽¹⁾، إذ اعتمد على آراء بعض المفسرين منهم الحافظ ابن كثير والضحاك وغيرهم ممّن أفتى بنسخ كل آيات المواعدة والمسالمة مع المشركين بآية السيف فأعمل القتلَ فيهم، وربّما كان من تنظيمات القاعدة والنصرة وداعش ومن سار على هذا نهجهم قد رأى هذا الرأي الفاسد فشهروا سيف القتل أمام إخوانهم وأبناء جلدتهم من المسلمين في العراق والشام وليبيا واليمن وغيرها من بقاع المسلمين والعالم، ولعلّ من المفارقة أنّهم لم يجاهدوا ضد الكيان الصهيوني العنصري الذي احتل أرضنا العربية في فلسطين، وهذا الكيان المسخّ أولى بالمحاربة من غيره لأنّه كيان غاصب للأرض العربية المسلمة.

إذن، كانت وظيفة النسخ في غاية الأهمية وأنّها متعلقة بحياة الناس جميعاً من المسلمين وغيرهم، وأنّ اختلاف المنهج في فهم الآيات الناسخة والمنسوخة ربّما يُودي الى واقع مأساوي لا يحتمله المجتمع أو أن يُستغل من جهات معادية تحاول إشعال الفتنة بين طوائف المسلمين من خلال التفسير الخاطيء لآيات القتل والقتال التي نزلت لمعالجة قضايا خاصة وفي ظروف خاصة جداً لا يمكن تعميم حكمها بعد مئات السنين على نزوله حتى أنّنا لم نسمع ولم يصلنا خبر يدّعي

(1) - إشكالية البعد التاريخي للقرآن / د. عادل عباس النصراوي: 125

أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَتَلَ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ نَزُولِ بَرَاءَةِ لَشْرِكِهِ أَوْ كُفْرِهِ بَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْتَمِسُ الْعِذْرَ لِدَرْءِ الْقَتْلِ عَنْهُمْ وَهَذَا مِنْهُجُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَيْضًا فَبَعْدَ آيَةِ السِّيفِ مُبَاشَرَةً جَاءَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾، فَالْتِمَسَ لِهَذَا الْمُشْرِكِ عِذْرَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْدِّينِ فَجَعَلَهُ دَارَةً لِقَتْلِهِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ بَلْ حَاوَلَ تَوْجِيهَهُ لِلدِّينِ الْحَقِّ مِنْ خِلَالِ سَمَاعِهِ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ لِيَكُونَ لَهُ الْمُنْهَجُ الَّذِي يَسْتَنِيرُ بِهِ فِي طَرِيقِهِ نَحْوَ الْحَيَاةِ الصَّالِحَةِ.

وَفِي قِرَاءَةِ سَرِيعَةٍ لِلْقِصَصِ الْقُرْآنِيَةِ الَّتِي ذَكَرَتْ الْأَقْوَامَ الَّذِينَ وَقَعَ فِيهِمْ الْعَذَابُ كَقَوْمِ لُوطٍ وَأَصْحَابِ الْأَيْكَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ لَمْ نَجِدْ مَا يُوحِي أَنَّ هَلَاكَهُمْ كَانَ بِسَبَبِ شُرْكِهِمْ أَوْ كُفْرِهِمْ وَإِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ مَا اقْتَرَفُوهُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْآثَامِ وَالْانْحِرَافَاتِ أَوْ بِسَبَبِ ظَلَمِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِهِم الْآخِرَ.

نظرة سريعة على آيات القتل في القرآن الكريم

لَمْ يَقْتَصِرْ نَسْخُ آيَاتِ الْمَوَادَعَةِ وَالْمَسَالِمَةِ وَالْإِعْرَاضِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ...﴾⁽²⁾ الْمَسَامَةَ بِآيَةِ السِّيفِ - بِحَسَبِ مَا ادَّعَاهُ بَعْضُهُمْ - بَلْ تَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى آيَاتٍ أُخْرَى، يُنبَأُ ظَاهِرُهَا بِإِزَالَةِ حُكْمِ الْمَوَادَعَةِ وَإِشَاعَةِ حُكْمِ الْقَتْلِ بِرِقَابِ مَنْ اِخْتَلَفَ بِالْعَقِيدَةِ أَوْ الدِّينِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

(1) - سورة التوبة / الآية 6

(2) - سورة التوبة / الآية 5

الْمُعْتَدِينَ ﴿١﴾ والظاهر من هذه الآية أنَّ شرعية قتال غير المسلمين مرهونة بقتالهم للمسلمين، ثم أنَّ الله تعالى قد نهى المسلمين عن قتالهم اعتداءً منهم، أي أنه سبحانه قد حصر القتال بمن قاتل المسلمين ونهى عن الاعتداء. وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُم وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَكُم فِيهِ فَإِنْ قَاتَلَكُم فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿٢﴾، الذي أردف به الآية السابقة ليتيم معناها إذ حدّد القتال فيها بالذين يعتدون على المسلمين بالقتال، ثم حرّم القتال عند المسجد الحرام.

ومنها أيضاً قوله سبحانه: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٣﴾، فالآية المباركة مخصوصة بالمنافقين لا بالمشرّكين أو الكافرين، وقد دلّ على ذلك ما جاء قبلها من قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿٤﴾، وهذا ممّا يُسقط القول بكونها ناسخةً لآيات المواعدة والمصالحة، فضلاً عن ذلك أنه سبحانه اشترط لقتالهم انحرافهم وتوليّتهم لأنّ انحراف مَنْ عليه صبغة الدين وهو يضمّر خلافه سيكون أذاه كبيراً على عموم المسلمين.

(١) - سورة البقرة / الآية ١٩٠

(٢) - سورة البقرة / الآية ١٩١

(٣) - سورة النساء / الآية ٨٩

(٤) - سورة النساء / الآية ٨٨

ثم آية السيف التي عُذَّتْ بِأَنْهَا نَاسِخَةٌ لِمِئَةِ وَأَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةٍ ثُمَّ صَارَ آخِرُهَا نَاسِخًا لِأَوَّلِهَا⁽¹⁾ وهو قوله ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾⁽²⁾، ولم نعلم أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد حَكَّمَ هذه الآية في رقبة مشترك لشركه بل كان حكمها مخصوصاً بمن نقض العهود والمواثيق معه وقتلوا حلفاءه من خزاعة.

وكذلك قوله سبحانه ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾⁽³⁾، الذي فيه أمر بقتال المشركين الذين يقاتلون المسلمين، أي أنَّ بناءً أمر القتال مشروطٌ بقتال المشركين لهم، وإذا كان خلاف ذلك فيُعَدُّ اعتداءً وهو مما نهى الله عنه، أمَّا قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾⁽⁴⁾، فيتعلّق بما سلف من أمر آية السيف ومخصوص بالمشركين الذين نقضوا العهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم وحلفائه حين قتلوا حلفاءه من خزاعة، وليس لعموم المشركين لكونهم لا يؤمنون بالله تعالى.

أمَّا قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾⁽⁵⁾، فهو متعلّق بآية السيف وأحداثها التي خَصَّتْ مجموعة من أولئك المشركين المعتدين على حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنَّ سبب النزول ليوضح ذلك⁽⁶⁾، فضلاً عن ذلك

(1) - ظ: البرهان / الزركشي: 2 \ 28

(2) - سورة التوبة / الآية 5

(3) - سورة التوبة / الآية 36

(4) - سورة التوبة / الآية 14

(5) - سورة التوبة / الآية 123

(6) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 3 / 83

نجد أنّ في الآية تحديد السبيل لكيفية القتال، وليس أمراً بالقتال، إذ أوعز الله تعالى للمسلمين بقتال الأقرب لهم من الكفار ثم الأقرب، وهذا نوع من تكتيك يتبعه القادة لقتال أعدائهم، إذ في البدء يعملوا على فكّ حصون الأعداء القريبة لهم فيقضموا الأرض شيئاً فشيئاً، فلا نلمس في الآية أمراً بقتال، وإنّما هو توضيح لطريقة قتال الأعداء، وقد اتبعت بعض الحركات السلفية في عصرنا الحالي تفسيراً منحرفاً لهذه الآية بمقاتلة من يختلف معهم بالرأي من باقي المذاهب الإسلامية بوصفهم ممّا يلونهم فحقّ عليهم مقاتلتهم.

إذن، نستشف من هذه الآيات وغيرها التي تحمل المضامين ذاتها عند فحص معانيها وتدبرها لم نجد لها داعية الى قتال المشركين أو المنافقين لمجرد شركهم أو كفرهم وإنّما هناك سبب آخر من نحو سلب حقوقهم أو قتل أهلهم أو الاعتداء عليهم أو إخراجهم من ديارهم من غير حق، أو أنّ هذه الآيات تدعو الى طريقة القتال وأخذ الحيطة والحذر لأجل سلامة حياة المسلمين وحفظهم، بمعنى أن يكون هناك تخطيط للقتال وتهيئة.

هذا الاستنتاج يدعونا الى الوقوف بحذرٍ شديدٍ اتجاه أقوال نسخ آيات المواعدة وضرورة تدبّر معاني الآيات الناسخة والمنسوخة من خلال لغة النصّ المبارك وآليات اللغة وفنونها من نحو ودلالة وصرف وبلاغة وغيرها، وكذلك من خلال أسباب النزول والرواية الصحيحة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم والأئمة الأطهار عليهم السلام والصحابة الأجلاء رضي الله عنهم، وكذلك ضرورة مراعاة طريقة الاستدلال وشروطها للوصول الى الحقيقة الكامنة في هذه النصوص المباركة.

الآيات التي ادّعي نسخها بآيات القتل

توطئة:

تعددت الآيات المنسوخة في القرآن الكريم الموصوفة بآيات المواعدة والمصالحة والإعراض بآيات القتل والقتال، وخاصة بآية السيف، حتى بلغت عدداً يفوق التصور، وأن هذه الأعداد منها قد قادت بعضهم الى القول بوجود العبثية في القرآن الكريم، إذ شعروا أن لا ضوابط حاكمة يعتمدها هؤلاء الذين يقولون بالنسخ، وقد اضطر أحد المستشرقين الى أن يصف هذه العبثية في النسخ بالسخرية، حين قال: (وترتفع - أحياناً - دائرة الآيات المنسوخة الى حد يدفع الى السخرية)⁽¹⁾، فضلاً عن اختلاف العلماء في وقوع النسخ بآية معينة فمنهم من رأى فيها نسخاً ومنهم من خالف ذلك للآية ذاتها، ويستدل كل منهم على سلامة ما ذهب إليه بطرق متعدّدة، ولو فتّشنا فيما استدلوا به على النسخ لوجدنا أغلب رواياتهم وحكاياتهم إحداها تنقض الأخرى، فربّما رُويت واقعة بروايتين متناقضتين عن راويةٍ واحدٍ، وهذا وغيره ممّا دفعنا الى ضرورة التحري عن الصحيح منها صوناً للقرآن الكريم.

(1) - تأريخ القرآن / نولدكة: 49

وقد اتبعتُ منهجاً يعتمد على اللغة وعلومها فضلاً عن أسباب النزول وباقي علوم القرآن لتكون دليلاً الى ما أسعى إليه، وأني لم استقصِ كل آيات التي ادّعي نسخها بآيات القتل والقتال، وإنما اخترتُ قسماً منها وتركت الأخرى لمشابتها لمضمون الآيات المدروسة قصداً للاختصار، فمثلاً اخترتُ آية ذَكَرَ فِيهَا التَّوَلَّى أو الإِدْبَارَ ثم تركتُ الأخريات منها، وكذلك درستُ آية تدعو الى الصبر أو الإعراض وأوكلتُ إليها قريناتها وهكذا لباقي الآيات، فبلغت لدي خمسين آيةً، والله المستعان على ذلك.

1 - قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾.

عدَّ قسّم من العلماء هذه الآية منسوخة، منهم قتادة إذ ذهب إلى أن ناسخها قوله سبحانه ﴿فَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾⁽²⁾، وقال: (نَسَخَتْ هذه الآية ما كان قبلها وأُمرَ فيها بقتال أهل الكتاب حتى يُسلموا أو يُفدوا بالجزية)⁽³⁾، وإلى هذا ذهب كل من النحاس وابن سلامة ومكي وابن الجوزي وابن العتائقي⁽⁴⁾ وغيرهم.

(1) - سورة البقرة / الآية 109

(2) - سورة التوبة / الآية 29

(3) - الناسخ والمنسوخ / قتادة: 33

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 27، ابن سلامة (في هامش كتاب أسباب النزول للواحدي): 37

- 38، ابن العتائقي: 79، الايضاح / مكي: 108، ابن خزيمة: 278 (في ذيل الناسخ والمنسوخ / ابن

النحاس)

ونقل ابن كثير (ت 774هـ) أنَّ الآية منسوخة عن كثير من العلماء بإسناد صحيح حيث قال: (هذا إسناد صحيح، ولم أرهُ في شيءٍ من الكتب الستة، ولكن له أصلٌ في الصحيحين عن أسامة بن زيد)⁽¹⁾، فيما ذهب الزركشي (ت 749هـ) إلى أنَّ قوله سبحانه ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽²⁾ هو الناسخ للآية⁽³⁾. بيد أنَّ هناك مَنْ ذهب الى عدم نسخها، منهم ابن العربي المالكي (ت 543هـ)، وعلَّل ذلك بكون الحكم المحدود الى غاية لا تكون ناسخة له⁽⁴⁾، بمعنى أنَّ الأمر المحدد بزمانٍ تخصيصٌ، وهذا ليس بنسخٍ عنده⁽⁵⁾، فيما تعذَّر السخاوي (ت 643هـ) من عدم نسخها بكونها محكمة، والمحكم لا يُنسخ، حيث قال: (ومتى كان للخطاب طريق في الحكم بأنَّه محكم كان أولى من حملِه على أنَّه منسوخ، نحو قوله عزوجل ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾⁽⁶⁾ محمِّلٌ هذا على أنَّه محكمٌ أولى)⁽⁷⁾.

ومن المعاصرين السيد أبو القاسم الخوئيرحمه الله⁽⁸⁾، فقد ذهب الى بطلان النسخ فيها لأنَّ نسخها قد توقَّف على الالتزام بأمرين فاسدين هما: .

الأول: أن يكون ارتفاع الحكم المؤقت بانتهاء وقته نسخاً، وهذا لا

(1) - تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 1 / 153

(2) - سورة التوبة / الآية 5

(3) - ظ: البرهان / الزركشي: 2 / 22.

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 32

(5) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العثاقي: 14

(6) - سورة البقرة / الآية 109

(7) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ (في ذيل جمال القراء وكمال الإقراء) / السخاوي: 2 / 505

(8) - سنذكره فيما بعد بالإمام الخوئي.

يُعدّ منه، لأنّ النسخ إنّما يكون في الحكم الذي يصرّح فيه لا بالتوقيف، ولا بالتأيد، أي أنّ النسخ هو رفع الحكم الثابت الظاهر بمقتضى الإطلاق على الدوام وعدم الاختصاص بزمان معيّن.

الثاني: أن يكون أهل الكتاب أيضاً ممّا أمرَ النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم، وذلك باطل، لأنّ الآيات الآمرة بالقتال إنّما وردت في قتال المشركين ودعوتهم الى الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر.

وأرى أنّ هذه الآية المباركة غير منسوخة أيضاً لما سنستدل به على ذلك:

1 - إنّ موضوعها يختلف عن موضوع آيتي القتل والسيف، وذلك أنّ المنسوخة تختصّ بالكفار من أهل الكتاب حصراً، ويُعصّد ذلك سببُ النزول الذي نقله كثير من المحققين، فمنهم من قال: أنّها نزلت في كعب بن الأشرف اليهودي، وكان شاعراً وكان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم ويحرّض عليه كفّار قريش في شعره فضلاً عن أذى بعض اليهود له صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة⁽¹⁾، فيما نقل الزمخشري (ت 538هـ) أنّها نزلت في نفرٍ من اليهود دعوا حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر بعد وقعة أحد الى الرجوع الى ما كانوا عليه من الشرك بعدما أصابهم في أحد، فأبوا ذلك⁽²⁾، في حين ذهب الطبرسي (ت 548هـ) الى أنّها نزلت (في حَيّ بن أخطب وأخيه ياسر بن أخطب، وقد دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم حين قدِمَ المدينة، فلمّا خرجا قيل لحَيّ: أهو نبي، قال: هو هو، ف قيل ما عندك؟ قال: العداوة الى الموت، وهو الذي نقض العهد وأثار الحرب يوم الأحزاب)⁽³⁾.

(1) - ظ: أسباب النزول / الواحدي: 24، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 1 / 153

(2) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 1 / 202، ظ: تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 153/1

(3) - مجمع البيان / الطبرسي: 184/ 1

فرغم التباين البسيط في سبب النزول إلا أنها تتوحد في نزولها بالمدينة فيما بعد معركة أحد، وهي خاصة بنفرٍ من كبار يهود فيهما بالمشرّكين - كما هو في آية السيف أو غيرها ممّا ذُكرَ أنها ناسخة - فتباينُ موضوعي الآيتين يأخذ بأيدينا الى القول بعدم النسخ لاختلاف الموضوع.

2 - لغة النص ومعناه ودلالته، إنّ تماسك النصّ يوجّه بكثير من الدلالات القاطعة على رفع النسخ، فَوُدَّ أهل الكتاب يرجوع المسلمين الى الشرك هو حالة طبيعية وكذلك الأمر بالنسبة الى المسلم فإنه يودّ لو يصبح أهلُ الشرك مسلمين، غير أنّ الودّ المكتوم في القلب لا يمكن محاسبة الفرد عليه، لكن عندما يصبح حالة واقعية مقترنة بالدعوة، عند ذاك سيكون مناسباً لنقض أصل الاتفاق بين المسلمين واليهود، إلا أنّ العقوبة لا تصل الى حدّ القتل في كلّ الأحوال، لأنّ مثل هذه العقوبة لا تكون إلا لقتل سابق، لقوله سبحانه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك أنّ الله تعالى أمر النبي والمسلمين بالعفو والصفح، ولم يكن المسلمون آنذاك ضعفاء عند رجوعهم من أحد قياًساً باليهود، بل كانوا بمستوى من القوة تُهاب من غيرهم، وقد دلّ النصّ القرآني على ذلك، إذ إنّ دلالة العفو في الآية المباركة جاءت بمعنى الترك، وقد يكون ذلك عن غير استحقاق للمعفو عنه⁽²⁾، وكذلك الصّفح (معناه العفو، يُقال:

(1) - سورة البقرة / الآية 178

(2) - ظ: مقياس اللغة / ابن فارس: 642 - عفو

صفحتُ عن ذنب فلان، وأعرضتُ عنه فلم أؤاخذه، وضربتُ عن فلانٍ صفحاً إذا أعرضتُ عنه وتركتَه، فالصَّفوحُ في اللغة: العفوُّ عن ذنوب العبادِ مُعْرِضاً عن مجاراتهم بالعقوبة تَكْرُماً⁽¹⁾، ولما كان العفو والصفح ترك إنزال العقوبة بالمدنب من غير استحقاق له، أو هو تَكْرَمٌ من العفوِّ عن المعفوِّ عنه، فإنَّ ذلك يشير الى شرف المعفوِّ وذلة المعفوِّ عنه، وهذا الأمر مما يدفع بنا الى القول إنَّ المسلمين كانوا هم الأقوى لا اليهود في المدينة المنورة بعد معركة أُحد.

إذن، الصورة اللغوية للنص قد مثَّلت الحال خير تمثيل، ولما كان المسلمون أقوياء، فهم قادرون على محاسبة اليهود بما يستحقونه، وخاصة أنهم نكثوا العهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم فلا حاجة لنزول أمرٍ بقتالهم، بل أنَّ إرداف الأمر بالعفو والصفح في قوله سبحانه ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾ إنما دلَّنا الى عدم إشاعة سياسة القتل، ولو أراد أن يُنظِّم المسلمون حياتهم بعد انكسار جيشهم في أحد، فلا بُدَّ من مراجعة عامة لتلك الواقعة وترميم البيت المسلم، وأنَّ قتال اليهود آنذاك ربَّما يقلق الحالة الأمنية، أو ربَّما يُبعدهم عن دخول الإسلام، في حين أنَّ دخولهم فيه سيعمل على تقوية شوكة الإسلام، لذلك أنَّ أمره تعالى - وإن جاء مخفياً - لا يعني - في أيِّ حالٍ - أمراً بالقتل، كي تكون الآية منسوخة بآية القتل أو آية السيف التي ذكرت سابقاً

(1) - لسان العرب / ابن منظور: 7 - 356 - صفح

2 - قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾⁽¹⁾.

قيل أنَّ هذه الآية منسوخة بقوله سبحانه ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽²⁾، فقد ذكر قتادة ذلك وعدّها من منسوخات آية السيف⁽³⁾، وكذلك قتادة كما ذكر النحاس وابن خزيمة (ت 311 هـ) وابن سلامة والطبرسي وغيرهم⁽⁴⁾، بينما نجد أكثرهم يذهب الى عدم نسخها منهم الإمام محمد الباقر عليه السلام وذكر ابن العتائقي ذلك إذ يقول: (قال الباقر عليه السلام وعطاء بن أبي رباح هي محكمة)⁽⁵⁾، ويرى أبو جعفر النحاس عدم نسخها كون الآية من الفرائض، واستدل بذلك على مجموعة من الآيات، فصَحَّ عنده (أنَّ الآية غير منسوخة وأنَّ المعنى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ أدعواهم الى الله)⁽⁶⁾، أمّا السخاوي فهو الآخر لم يعدّها من المنسوخات ولا يصحَّ عنده ذلك لأنّها من الأوامر والنواهي⁽⁷⁾، وكذا الحال عند أبي حيان الأندلسي إذ لا يرى في الآية نسخاً حيث يقول: (روي عن قتادة أنَّ قوله ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ منسوخٌ بآية السيف، وهذا لا يتأتّى إلّا إذا قلنا إنَّ المخاطب بها هذه الأمة)⁽⁸⁾ وذكر أيضاً ما يراه الإمام محمد الباقر عليه السلام، وعدّ قوله هو الأقوى⁽⁹⁾.

(1) - سورة البقرة / الآية 83

(2) - سورة التوبة / الآية 6

(3) - الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 271

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 26، ابن سلامة: 37، ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 1 / 150، ولم أجد ذلك في كتاب الناسخ والمنسوخ لقتادة.

(5) - الناسخ والمنسوخ / ابن العتائقي: 78، ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 37/35

(6) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 26

(7) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 504 - 505

(8) - البحر المحيط / أبو حيان: 416/1

(9) - ظ: م. ن

هذه مجمل الأقوال فيها، وقد تضاربت بين نسخ الآية وعدمه، ولعلّ السبب في ذلك يعود الى فهم دلالة النص، وما يفرزه السياق العام، فضلاً عن القرائن الحاكمة في توجيه الدلالة لعموم النص.

ابتدأت الآية المباركة بخطاب عموم بني اسرائيل لا غيرهم، فهو خطاب خاصّ بهم حين ذكرهم دون غيرهم، كما أنّه تعالى لم يقل «اليهود»، بمعنى أنّ الخطاب كان موجّهاً لعموم مَنْ انتمى لهم سواء أكان المخاطب يهودياً أم ممّن دخل منهم في الإسلام، ثم استثناهم من خطابه هذا، لذلك لم يكن خطاباً عاماً للمسلمين.

ولعلّ الذي يأخذ بأيدينا الى ذلك، أنّ الآية المباركة كانت خبراً عما أُخذَ من ميثاق على بني اسرائيل، بأن يعبدوا الله تعالى لا غيره، حين قال (لا تعبدوا إلّا الله) وأصبح الخطاب بعد ذلك بما يشبه الأمر، لأنّه حين ابتداء بقوله ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ...﴾ لم يظهر الفعل، وقد يُراد من ذلك التوسعة في دلالة الإحسان للوالدين ولذي القربى واليتامى والمساكين لأجل إحكام الروابط الاجتماعية وتماسك لحمّة المجتمع، ولو حدّد الفعل لاقتصرت الدلالة عليه، ففي الحذف اتساع في الدلالة لتشمل كل أعمال الخير اتجاه المذكورين ولعلّ أكثر المفسرين قدّروا الفعل (أحسنوا) أو غيره، وأجد أنّ في ذلك تخصيصاً لنوع الإحسان أو تأكيداً له، وهذا قصور في الدلالة، في حين أنّ القرآن الكريم قد بُني على الاتساع والكثرة في الدلالة، مع قلة في الألفاظ المؤدية الى كل ذلك.

لهذا السبب لا يمكننا تحديد نوع الخطاب أهو إخبار أو إنشاء، لكنّ الذهن يرجح أنّ الجملة خبرية ودالة على الطلب المُفضي الى الالتزام بحكم الميثاق المأخوذ على بني اسرائيل.

بيد أن الخطاب بعد ذلك يعدل الى الطلب والأمر، حين نقول ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ فابتداء الجملة بفعل الأمر الموجّه لبني اسرائيل بالتحديد، وليس لغيرهم وهذا الطلب قد ناسب الذي قبله بعدم تحديد الإحسان، بقصد التناسب الى عدم تحديد القول بمعنى محدّد له، إذ لو أراد لقال ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ - بفتح السين - غير أن هذا التحديد لا يعمل تجانساً مع عدم تحديد الإحسان، لذلك عدل عن القول الحَسَن الموصوف بالاسم الى القول الموصوف بالمصدر (حُسْن) لأجل أن يكون القول مستوعباً لجميع أنواع الحُسْن الذي يستوعبه المصدر وهذا مما ناسب عدم تحديد الإحسان.

إنّ مجيء ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ بهذا الاتساع والمقتّرن بالطلب يُوحى الى أمر آخر غاية في الأهمية يدفع كون الآية منسوخة، وذلك أنّ بنية الطلب هذه بنية غير ساذجة، لأنها تجاوزت أصل بناء الجملة العربية في أصل الوضع الى بنية سطحية تحمل على عاتقها دلالة عليا تجاوزت أصل النص النافي لوقوع الحُسْن أثناء الطلب والمطالبة به أثناء الخطاب، لأنّ بنية الطلب في حقيقتها تمثل استدعاء مطلوب دلالي واضح لا يكون حاصلًا وقت الطلب⁽¹⁾ أي أنّ حُسْن القول للناس لم يكن موجوداً أثناء إنزال هذا النص المبارك وهذا الذي قال به الإمام محمد الباقر عليه السلام: (أي قولوا لهم: إنّ محمداً صلى الله عليه وسلم رسولُ الله)⁽²⁾، وهذا خطاب موجّه الى زعماء بني اسرائيل ممّن لهم علم بذلك، وجاء الطلب به بعد نكث العهود والمواثيق من اليهود، وعليه فإنّ هذا

(1) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 278

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العثاقي: 78

الخطاب كان لعموم بني اسرائيل لا إلى غيرهم، وقد استثنى القلة ممن أسلم منهم⁽¹⁾.

لذا أن آية السيف التي تخاطب المسلمين بقتال من أشرك بالله لم يكن موضوعها منطبقاً على فحوى هذه الآية التي تُخاطب بني اسرائيل عامة ولو كانت آية السيف تطابق هذه الفحوى لما استثنى الذين آمنوا من بني اسرائيل بالإسلام، ولو كان كذلك لكان الخطاب عاماً، ولصح وقوع النسخ فيها وهذا لا يمكن أن يُرى في كل ذلك.

إذن، لم تكن آية السيف ناسخة لقوله سبحانه ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ لما قدّمنا من عدم تطابق الموضوعين، وأنّ الخطاب فيها موجّه الى بني اسرائيل، ولا يختصّ بأيّ من المسلمين سواء أكانوا من عامة العرب أو من بني اسرائيل الذين دخلوا الإسلام، لذلك لم تعد آية السيف ناسخة لها.

3 - قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽²⁾

عَدَّ ابن خزيمة قوله سبحانه ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ منسوخاً بآية السيف، وروى النحاس عن ابن زيد أنه منسوخ بقوله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾⁽³⁾، فيما ذكر ابن سلامة أنّ قوله سبحانه ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾⁽⁴⁾ (هذه الآية جميعها محكمة

(1) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 1 / 287

(2) - سورة البقرة / الآية 190

(3) - سورة التوبة / الآية 36

(4) - سورة البقرة / الآية 190

إِلَّا قَوْلَهُ «وَلَا تَعْتَدُوا» أَي فَتَقَاتَلُوا مِنْ لَا يُقَاتِلُكُمْ، وَكَانَ هَذَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(١) وَنَقَلَ ابْنُ الْعَتَائِقِيِّ مَقَالََةَ النَّسَخِ هَذِهِ لِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، لَكِنَّهُ اسْتَوْقَفَ وَقَالَ (وَفِيهِ نَظَرٌ)^(٣)، فِيمَا وَجَدْتُ الْقَاضِي ابْنَ الْعَرَبِيِّ لَا يَقْطَعُ بِرَأْيِي، وَإِنَّمَا كَانَ مُرَجَّحاً رَأْيِي عَلَى آخِرِ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ فَرَضَ الْقِتَالِ كَانَ ابْتِدَاءً لِمَنْ قَاتَلَ ثُمَّ جُعِلَ عَاماً لِمَنْ قَاتَلَ وَلِمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ لِقَوْلِهِ ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾، وَرَأَى كَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ بِمَعْنَى لَا تَقْتُلُوا امْرَأَةً وَلَا وَلِيداً وَلَا رَاهِباً، رَاوِياً ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ الدَّاعِي إِلَى مَقَاتَلَةِ الْكُلِّ أَقْوَى فِي النَّظَرِ وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ مُحْتَمَلٌ لِلْقَوْلِ الْآخِرِ^(٤) بِسَبَبِ مَنْ دَخَلَ التَّخْصِصَ فِي قَوْلِهِ ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَالصَّغِيرَ وَالرَّاهِبَ لَا يُقَاتِلُونَ حَتَّى إِذَا قَاتَلُوا قُتِلُوا بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي قَتْلِ مَنْ قَاتَلَ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ مِمَّا ثَلَا لِقَوْلِهِ ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾^(٥) بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ كَفَّ عَنْ قِتَالِكُمْ فَكَفُّوا عَنْهُ وَلَا يَدْخُلُ مَنْ أَرَادَ الصَّلَحَ بِوَجْهِهِ^(٦).

فِيمَا يَرَى أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ أَنَّهَا غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، بَعْدَ أَنْ أَخَذَ بِأَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ

(١) - سُورَةُ التَّوْبَةِ / الْآيَةُ ٥

(٢) - النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ سَلَامَةَ: ٥٦ - ٦٦

(٣) - النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ الْعَتَائِقِيِّ: ٨٣

(٤) - ظ: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ٣٩ - ٤٠

(٥) - سُورَةُ النِّسَاءِ / الْآيَةُ ٦٤

(٦) - ظ: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ٤٠

بعدم الاعتداء لأنَّ الآيةَ خاصة بالصبيان والنساء الذين لا يُقاتلون وأنَّ الأمر جارٍ بقتال من يقاتلكم بدليل الفعل (قاتل) الدال على المشاركة في أدائه⁽¹⁾.

وذهب السخاوي الى كون الآية محكمة (على أن قوله سبحانه «وَلَا تَعْتَدُوا» أي لا تعتدوا فتقتلوا الصبيان والنسوان ومن لا قدرة له على القتال كالشيخ الفاني والراهب الذي لا يقاتل⁽²⁾) بمعنى أنها مخصّصة لهؤلاء وليست عامة والتخصيص لا يُنسخ.

ولعلَّ سبب النزول لهذه الآية يُشكّل دليلاً على تخصيصها، إذ إنَّ الآية نزلت في صلح الحديبية لما صُدَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن البيت الحرام فنحر الهدي بها ثم صالحه المشركون على أن يرجع عامه ثم يأتي العام القادم كي لا تشمت العرب بقريش لدخول النبي محمد صلى الله عليه وسلم مكة عنوةً ثم صالحه المشركون على ذلك على أن يُخلوا له مكة ثلاثة أيام فيطوف بالبيت ويفعل ما يشاء، فلمّا كان العام المقبل تجهّز رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لعمرة القضاء وخافوا أن لا تفٍ لهم قريش وأن يصدوهم عن المسجد الحرام ويقاتلوهم، وكره أصحابه صلى الله عليه وسلم قتالهم في الشهر الحرام فأنزل تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ يعني قريشاً⁽³⁾ على سبيل الاحتياط وتوقّع نكث العهد والميثاق من قبلهم، وليس الأمر واقعاً حقاً، وهذا يعني أن هذه الآية في مبناها إنشائية وتحمل معنى الخبر، بمعنى أن المقاتلة مع قريش قد تقع وقد لا تقع، فهو أمر على سبيل الاحتياط وأخذ الحيلة والحذر مما سيقع عند أداء عمرة القضاء

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 28

(2) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ (في ذيل جمال القراء) / السخاوي: 1 / 514

(3) - ظ: أسباب النزول / الواحدي: 37، مجمع البيان / الطبرسي: 1م / 285

ولتطمئن نفوس المسلمين فأباح لهم مقاتلة المشركين في حال الاعتداء عليهم ولو كان في الشهر الحرام وعند البيت الحرام، حماية لأنفسهم، ولهذا السبب كان الأمر الذي يلي أمر المقاتلة هو عدم الاعتداء على قريش، لتكتمل المعادلة، فهناك أمر بمقاتلة من يُقاتلهم، وأمر بعدم مقاتلة من لا يُقاتلهم، لذا أن هذا لم يُعدّ أمراً غير مشروط بقتال قريش، بل هو تخصيص لحالة قتال معيّنة، وبالمقابل هو تخصيص لحالة عدم قتل من لا يعتدي على المسلمين، ولعلّ مجيء الفعل (قاتلوا) بصيغة (فَاعَلَ) الدالة على المشاركة في أداء فعل القتال دليل على عدم الأمر بالقتال على عموم مفهوم المقاتلة، بل هو قائم على ابتداء أحد الطرفين بذلك والمعنيون به قريش، ثم قيام الطرف الآخر بالرد على ذلك ومقاتلتهم، وهذا أمر في غاية الإبلاغ عن عدم الدعوة الى القتال بلا مسوّغ شرعي له، لذلك وازنه مرة أخرى بعدم الاعتداء على من لا يُقاتلهم.

إذن، نلمس هنا أمرين بالكف عن القتال، مرة بفضل صيغة (فَاعَلَ) الدالة على المشاركة في فعل المقاتلة وأن لا يقع القتال من طرف دون الآخر، ولما كان في نيّة النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين أداء العُمرّة في بيت الله الحرام وفي الشهر الحرام، فهم أبعد ما يكونوا عن القتال، ومرة أخرى يأمرهم بعدم الاعتداء على مَنْ لا يُقاتل أو من لم يَصُدّق عليه صفة المقاتلة كالأطفال والنساء والشيوخ الفانين والرهبان في الصوامع، ثم أنّ الأمر بالمقاتلة يكون المخاطب فيه مدافعاً عن نفسه، ففي حالة الاعتداء عليه سيعمل على صدّه لا غير، ولما كان المسلمون مخاطبين في هذه الآية بالمقاتلة فهم مَنْ يقوم بدور المدافع عن نفسه، ومن ثم الإرداف بأمره تعالى للمسلمين بعدم الاعتداء في ﴿لَا تَعْتَدُوا﴾ يضعهم في موضع

المسالمة الذي لا يريد الحرب، إلا إذا اعتُدي عليهم، فيقف المسلمون هناك مدافعين عن أنفسهم.

هذه الموضوعة التي خُصّت المسلمين ووصفتهم بهذا الوصف المسالم، تُنافي موضوعة آية القتال أو آية السيف الداعية الى قتل المشركين الذين تجاوزوا العهود والمواثيق.

نستنتج من كلّ هذا أنّ الآيات الناسخة لا تتفق موضوعياً معها، وليست هي من نسخها كي تكون ناسخة لها، لأنّ فحواها يدعو للسلم أصلاً وإن جاءت أمرة بمقاتلة مَنْ يقاتلهم على سبيل الحيطة والحذر ممّا سيقع عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الى البيت الحرام معتمرين في الشهر الحرام والدفاع عن النفس عند الاعتداء عليهم، وهذا من حقّ كل إنسان إذا تعرّص للاعتداء أن يجد له الوسيلة للحفاظ على نفسه ودفع المكاره عنها.

4 - قوله تعالى ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾.

يرى قسمٌ من العلماء أنّ هذه الآية منسوخة، واختلفوا في ناسخها، فهذا قتادة يرى: أنّ ناسخها آيةُ السيف، وكذلك ابن خزيمة، ومكي في الإيضاح وابن حزم الاندلسي وابن الجوزي⁽²⁾ ونقل ابن العثاقي الحلي أنّها منسوخة بقوله تعالى ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾⁽³⁾، ثم علّق على

(1) - سورة البقرة / الآية 91

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 33، ابن خزيمة: 271، ابن حزم: 134، ابن الجوزي: 20، الإيضاح /

مكي: 31

(3) - سورة البقرة / الآية 91

الخبر بأنّ (فيه نظر)⁽¹⁾، أي مستريباً ممّا قيل من خبر النسخ، وذهب ابن الربيع أنّها منسوخة⁽²⁾ بقوله ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾⁽³⁾.

فيما استدلّ النحاس على نسخها بأدلة من القرآن، على أنّ كثيراً من أهل النظر يرون أنّها منسوخة فضلاً عن أنّ النسخ كان بسورة براءة وهذه نزلت بعد البقرة بسنتين، وأمّا أدلته من السنة الشريفة فإنّه كان يستدل على نسخها من كون النبي محمد صلى الله عليه وسلم عند دخوله مكة كان على رأسه مغفر، ف قيل له إنّ ابن أخطل متعلّق بأستار الكعبة، فقال: اقتلوه، وكذلك أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أمّن أهل مكة يوم الفتح إلّا أربعة من الناس وهم: عبد العزيز بن أخطل، وقيس بن ضبابة الكناني، وعبدالله بن سعيد بن أبي سرح، وأم سارة، فأما ابن خطل فقتل وهو متعلّق بأستار الكعبة، بنقل الحديث⁽⁴⁾.

وذهب آخرون الى عدم نسخها، منهم مجاهد وابن طاووس وأبو حنيفة⁽⁵⁾، أما ابن العربي فيرى أنّها محكمة، حيث قال: (والصحيح أنّ الآية محكمة، ليست ناسخة ولا منسوخة، إذ لا يصحّ النسخ بين العام والخاص، بل الخاص يقضي على العام إجماعاً)⁽⁶⁾، إذ عدّها من الآيات المخصوصة، لأنّ في الآية أمراً خاصاً مع منع القتل والقتال في الحرم، فهو على خصوصه لا يعترض قرآن أو سنة عليه، بل أنّ السنة تُعْضِده⁽⁷⁾، إذ نقل ابن كثير (ت 774 هـ) في تفسيره حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العثاقي: 83

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 112

(3) - سورة البقرة / الآية 193

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 29 - 30، ظ: إعراب القرآن / النحاس: 83

(5) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 112

(6) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 40

(7) - ظ: م. ن: 40

من الصحيحين في مكة (إنّ هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة ولا يعضده شجرة ولا يختلي خلاه فإن أحد ترخّص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إنّ الله أذن لرسوله ولم يأذن ذلك لكم)⁽¹⁾، بمعنى أنّ ابن كثير لا يرى نسخها وفق ما نقله من الصحيحين.

ونقل تخصيص الآية أيضاً أبو حيان الاندلسي، عن المنتخب، إذ جعل ما قبل الآية عامة، والآية مخصوصة⁽²⁾، والخاص لا يُنسخ بالعام وإن تأخر عنه.

فيما لم يقطع السخاوي بقول في أنّها ناسخة أو منسوخة، بل نقل روايات النسخ تلك من دون أن يعطي رأياً في ذلك⁽³⁾.

فيما أنّ الإمام الخوئي رحمه الله رأى أنّ الآية محكمة وليست بمنسوخة ثم ذكر الأقوال في ذلك عن القرآن والسنة، فوجد أنّ دليل نسخها بقوله سبحانه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽⁴⁾، ظاهر البطلان لأنّ قوله سبحانه ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ خاص وأنّ الخاص يكون قرينة على بيان المراد من العام في الآية الثانية، إذ إنّ الله تعالى خصّ قتال المشركين بغير الحرم إلّا أن يكونوا هم المبتدئين بالقتال فيه، فيجوز قتالهم فيه⁽⁵⁾.

فيما استند في عدم نسخها بالرواية، أنّ النبيّ محمداً صلى الله عليه وسلم أمر بقتل ابن

(1) - تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 1 / 227

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 113

(3) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 415 - 515

(4) - سورة التوبة / الآية 5

(5) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 320

أخطل، وقد كان متعلّقاً بأستار الكعبة، وعدّ الإمام الخوئي ذلك باطلاً، لأنّ الخبرَ خبرٌ آحاد لا يثبت به النسخ⁽¹⁾، فضلاً عن ذلك ما نُقل في الصحيحين أنّ قتله كان بساعة أُحِلَّت للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولم تحلّ لأخر غيره، كما ذكرنا ذلك قبل قليل.

أمّا الدليل اللغوي في منع النسخ فيتمثّل في كون الآية المباركة كانت خبراً لكنها بمعنى الإنشاء، لأنها جاءت لتُخبر عن حال وقعت فَعِيبَ على النبي والمسلمين ذلك من قبل قريش فأنزل توجيهاً لذلك أي عندما قتل أحد المؤمنين مشركاً في الأشهر الحرم، ف قيل أنّ محمداً انتهك حرمة هذه الأشهر التي حُرِّم فيها القتل عند العرب⁽²⁾، فجاء الرد أنّ فتنة الشرك في البيت الحرام أعظم من قتل مشركٍ بالله في الأشهر الحرم، وهذا التوجيه يمثل تشريعاً إلهياً في حليّة مقاتلة المشركين إن بدؤا بقتال ولو كان ذلك في المسجد الحرام وكلّ تشريع فريضة محكمة لا تقبل النسخ.

ثم أنّ طبيعة الجملة الانشائية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ يُوحى الى الإخبار بهذا الأمر على وجه التسليم، وأنّها من محكمات الكتاب العزيز، وإن قيل كيف تحوّلت الجملة الانشائية الى خبرية، ذلك أنّ بنية النهي (الأساس) أي البنية العميقة لها في أصل التكوين دائماً ما تعمل على استحضار التهديد المبني على أساس النهي الملازم للترك، وهذا يَنْقُلُ (التهديد) الى الخبرية⁽³⁾، أي أنّ بنية الإنشاء المبنية على أساس النهي فيها من المرونة على استحضار

(1) - ظ: م. ن: 321

(2) - مجمع البيان / الطبرسي: م 1 / 286، ظ: التبيان / الطوسي: 2 / 146

(3) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 298

عوامل الثبات لتجعل من النهي خبراً يجري مجرى المسلّمات في إنشاء حكم، بمعنى (أنّ بنية الأساس تَجْمَعُ بين الإنشاء والخبرية)⁽¹⁾، فضلاً عن ذلك أنّ بنية النهي لأجل أن تكون بنية مخبرة لقضية مُسَلَّم بها يجب لها أن تكون بقوة النهي ولا تكون كذلك إلا أن تتخلّص من ملازمة الاستعلاء، وهذا ما حصل في قوله سبحانه ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ فتحديد مكان المقاتلة في حال بدء المشركين ذلك وهو المسجد الحرام يُعطي لهذا الخبر قوة عظمت في المنع تتناسب مع عظمة المسجد الحرام عند الله، فهذا الاقتران بين قوة الإخبار المقرونة بالنهي عن المقاتلة في بيت الله الحرام مع النهي في ﴿لَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾ حوّل النهي الى خبر قوي قد اكتسب قوة التشريع والإحكام في عدم البدء بالقتال إلا أن يبدأ المشركون ذلك وإن كان في المسجد الحرام لضرورة القضاء على الشرك الذي هو أعظم إثماً من قتل المشرك وإن كان في الأشهر الحرم.

إذن، كان دليل صياغة مشروعية المقاتلة بصيغة الإنشاء الدالة على الإخبار يجعل من الآية محكمة، لأنّها فريضة إلهية لحفظ بيضة الإسلام وإكرام بيت الله الحرام وعدم الاعتداء بالقتال من قبل المسلمين، إذ إنّ ﴿لَا تُقَاتِلُوهُمْ﴾ هو أمر للمسلمين بعدم قتال المشركين إلا أن يبدأ المشركون بذلك وكذلك وُسِّمت الصيغة (فَاعَلَ) المسلمين بكونهم دفاعيين لا هجوميين أو معتدين بلا مسوّغ شرعي.

لذلك نخلص الى أنّ هذه الآية المباركة لا تكون منسوخة بأيّ حال من الأحوال لأنّها محكمة والمحكم لا يدخله النسخ، فضلاً عن كونها

(1) م. ن: 298

مخصوصة بحال قتال من يُقاتل المسلمين عند البيت الحرام لا عموم المقاتلة، والمخصوص مبينٌ للعام في قوله سبحانه ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ أو قوله سبحانه ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ أو غيرها من آيات القتال.

5 - قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ⁽¹⁾﴾.

اختلف العلماء في نسخ هذه الآية، بين من يرى عدم نسخها، وآخر يقول بخلافه، فالقائلون بعدم نسخها يذهبون الى حرمة وقوع القتال في الأشهر الحرم إلا إذا اعتدي فيها على المسلمين، وأمّا الذين قالوا بوقوع النسخ في الآية، فيذهبون الى الغاء حكم حرمة القتال في الأشهر الحرم، سواء اعتدي على المسلمين أم لم يُعتدى عليهم.

ويرى كثيرٌ من العلماء أنّ هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾⁽²⁾ أو بقوله سبحانه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ﴾⁽³⁾ فيذهب قتادة الى نسخها بأمر الله تعالى، فإذا مضى الأجل أن يُقاتلهم في الحلّ والحرم وعند البيت حتى يقولوا الشهادتين⁽⁴⁾، ويعلّل ابن سلامة نسخها والقول بالقتال حتى في الأشهر الحرم بقضية عبد الله بن جحش وخروجه الى بطن نخلة وقتله عبد الله بن الحضرمي، فعير المشركون المسلمين بقتل هذا الرجل، وقد قتله في

(1) - سورة البقرة / الآية 217

(2) - سورة التوبة / الآية 36

(3) - سورة التوبة / الآية 5

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 34

آخر يومٍ من جمادى الآخرة، وكان ذلك ابتداء الحرب، فأنزل الله تعالى هذه الآية، ثم صارت منسوخة بآية السيف، يعني أحلَّ القتال في الحلِّ والحرم⁽¹⁾. فيما يرى النحاس أنَّ نسخ الآية كان بإجماع العلماء، ومستنداً في ذلك على هذا الاجماع غير عطاء الذي عدّها محكمة عندما احتج برواية عن جابر بن عبد الله الأنصاري حين قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُقاتل في الشهر الحرام إلا أن يُغزى أو يغزو فإذا حضر ذلك أقامَ حتى ينسلخ)⁽²⁾، غير أنَّ النحاس كان لا يرى ذلك، بسبب إجماع العلماء على خلافه، وظنَّ أنَّ هذا الحديث يجوز أن يكون قبل نسخ الآية من دون أن يعطي دليلاً على جوازه، فجعل نسخها بآية السيف، وعدَّ ما جاء بها وأقوال العلماء حجة له على النسخ⁽³⁾.

وممَّن ذهب الى النسخ أيضاً ابن العربي⁽⁴⁾ وعلي بن شهاب الدين الهمداني (786هـ)⁽⁵⁾ وابن العتائقي الحلِّي⁽⁶⁾، فيما لم ينتهِ السخاوي إلى قرارٍ قطعي في النسخ وإنما اكتفى بنقل أقوال العلماء في ذلك⁽⁷⁾، أمَّا من القدماء الذين يرون نسخ الآية وإشاعة عدم حرمة القتال في الأشهر الحُرُم عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيَّب وسليمان بن يسار والأوزاعي والضحاك⁽⁸⁾.

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 71 - 72

(2) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 33

(3) - م. ن: 34

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 23

(5) - ظ: الناسخ والمنسوخ / الهمداني: 43

(6) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العتائقي: 84

(7) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 1 / 516 - 517

(8) - ظ: م. ن: 1 / 516، ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 34، البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 235

أما الذين ذهبوا الى عدم نسخها وبقاء حرمة القتال في الأشهر الحرم ما لم يتعرض المسلمون الى غزو عطاء، إذ قال بإحكام الآية ويحتج لقول الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري⁽¹⁾، ونقل الزمخشري ذلك أيضاً عندما قال: (وعن عطاء: إنه سُئِلَ عن القتال في الشهر الحرام؟ فحلف بالله ما يحلُّ للناس أن يغزو في الحرم ولا في الشهر الحرام إلا أن يُقاتلوا فيه، وما نُسخَت)⁽²⁾، وروي هذا القول عن مجاهد أيضاً، وذكر حديث جابر الأنصاري ورجَّح أنها محكمة بهذا الحديث، وبما رواه ابن وهب من أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى ابن الحضرمي وردَّ الغنيمة والأسيرين وأن الآيات التي وردت بعدها عامة في الأزمنة وهذا خاص، والعام لا ينسخ الخاص⁽³⁾.

أما عموم الشيعة الإمامية فيذهبون الى حرمة القتال في الأشهر الحرم ابتداءً، ما لم يُغزَون، وإنما أباح تعالى ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم حصراً قتال أهل مكة وقت الفتح، حتى قال صلى الله عليه وسلم: (إنَّ الله أحلَّها في هذه الساعة ولا يحلُّها لأحد بعدي الى يوم القيامة)⁽⁴⁾.

ويرى الإمام الخوئي رحمه الله أن عدم النسخ هو الحق، لأنَّ ما ذهب اليه القائلون بالنسخ كان في استشهادهم بآيات فيها إطلاق، والآية محل البحث مقيدة والمطلق لا ينسخ المقيّد، فضلاً عن ذلك كان يرى أن استيائهم كان على أخبار آحاد، والنسخ لا يثبت بخبر الواحد، ومضافاً إليه أن هذه الروايات لم تروَ عن المعصوم، وأنها معارضة بما رواه الشيعة

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 33

(2) - الكشف / الزمخشري: 1 / 286

(3) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 236

(4) - ظ: التبيان / الطوسي: 2 / 207، مجمع البيان / الطبرسي: م 1 / 312

بحرمة القتال في الأشهر الحُرْم، ثم أنّ ما نُقل عن مقاتلة الرسول صلى الله عليه وسلم لهوازن في حُنين، وثقيف في الطائف شهر شوال وذِي القعدة وذِي الحجة من الأشهر الحُرْم أنّها كانت أخبارَ آحادٍ أيضاً وأنّ فعلَ النبي محمد صلى الله عليه وسلم - إن صحّت الرواية - مجملٌ يحتمل وقوعه على وجوه ولعلّه كان لضرورة اقتضت وقوعه، فلا يكون ذلك ناسخاً للآية⁽¹⁾.

هذه مجمل الآراء التي تناولت الآية - محل البحث - من حيث نسخها، وقد تضاربت الأقوال والشواهد فيها وضُعفت بعض الأقوال والروايات استناداً لمنهج من يراها ضعيفة أو في طريقته في الكشف عن مضمون الآية أو تتبّعه عن الرواة وبيان ضعفهم عنده أو أنّها أخبار آحاد لا يُعتدُّ بها.

ولعلّ التحليل اللغوي لهذه الآية يُضيء لنا ما أبهم من فضاء هذه الآية المباركة فالآية بمجملها إنشائية جاءت بصيغة الخبر، ومعلوم أنّ أصل المعنى في الجملة يحتمل الخبر والإنشاء غير أنّه لا يؤدّي مهمته في إنتاج الدلالة في حدود السياق الذي يحتمله، وإنّما يعمل السياق على توليد ناتج إضافي، أي أنّ أصل وضع المعنى في تركيب الجملة يظل في خدمة السياق⁽²⁾ ما زال السياق متحرّكاً ضمن الحدود التي يرسمها له مبدع النص.

أصل معنى هذه الآية هو السؤال عن جواز وقوع القتال في الأشهر الحُرْم لا عن كينونته لمطاردة بعض قريش وقتلهم عبدالله للحضرمي في الشهر الحرام فعَيّر المشركون المسلمين خرقهم حرمة هذا الشهر على عادة العرب آنذاك، فبدى سؤال تلوكه الألسنة، فربما كان سؤالاً من المشركين أو سؤالاً من المسلمين الى النبي صلى الله عليه وسلم لمعرفة حكم وقوع

(1) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 322 - 323

(2) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 278

القتال في الأشهر الحرم، وكان شخصٌ موجَّه السؤال محلَّ خلاف أيضاً عند المؤرخين والمفسرين، بين المشركين وبين المسلمين ولعلَّ القول أنَّ موجَّهي السؤال هم المسلمون أولى من المشركين، وذلك أنَّهم فوجئوا بوقوع القتال في الشهر الحرام، وهذا مخالف لما عليه عامة العرب، فضلاً عن ذلك وقوف النبي محمد صلى الله عليه وسلم للغير وقول أصحاب السرية: لا نبرح حتى تنزل توبتنا، فنزلت الآية⁽¹⁾ حَلًّا لمعقِّدٍ حُرِّق به عادة العرب، فاستراحت ضمائرهم منه، ثم أنَّ ابتداء الآية ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ منسجم مع عموم الآية المخاطبة للمسلمين، حيث قال تعالى فيها ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾⁽²⁾، وقوله سبحانه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾⁽³⁾، أي يسألك المسلمون عما ينفقون، وكُتِبَ عليكم أيها المسلمون القتال، ثم جاء قوله سبحانه ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ليكون متمماً لما سبق ومنسجماً معه في توالي الخطاب المبيِّن لمجموعة أحكامٍ شرعيةٍ جاءت بصيغة خبرية دالة على الإنشاء.

ولعلَّ هذه الطريقة في بيان الأحكام المفروضة غير القسرية تكون أسهل في التقبُّل لدى المتلقِّي لأنها لا تُشعر بثقل الحكم، لأنَّ بنية الطلب أو الأمر بالقتال تُشعر بالقهر وهذا مما لا يُناسب الحال أو المقام وخاصة أنَّ وقوع القتال كان في أشهر قد اعتاد العرب والمسلمون فيها على عدم القتال بل وحرمته، فجاء الطلب بالإخبار عن جواز وقوعه ليكون أقلَّ وطأةً على نفوسهم.

(1) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 233

(2) - سورة البقرة / الآية 215

(3) - سورة البقرة / الآية 216

لذلك تشعر أنّ في هذا الأمر الذي كان محرماً فيما مضى ثم صار حلالاً أصبح أكثر تقبُّلاً باقترانه بالدفاع عن النفس، أي أنّ قتال الأشهر الحُرْم لا يقع ابتداءً من المسلمين من دون اعتداء مسبق عليهم، لكن عند وقوع العدوان فسيكون جائزاً، لأنّه حالة دفاع عن النفس.

نستنتج من ذلك أنّ حِلِّيَّة القتال في الأشهر الحرم كانت مخصوصة من حالة عامة، وخصوصيتها أنّها أباحت القتال في أشهر لم يكن فيها جواز القتال من قبل، واشتروطوا الاعتداء عليهم، وإن لم يقع اعتداء فيحرم القتال، والآخر أنّ هذا ما كان إلّا لطلب الاحتراز للدفاع عن النفس، وهذا أمر مشروع.

إذن، وجود موانع في جواز القتال بالأشهر الحُرْم يدلّ على تخصيصه، لهذا لا يمكن القول بنسخها بآيات عامة لأنّ العام لا ينسخ الخاص.

6 - قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في دلالة هذه الآية، فمنهم من كان يرى أنّ النبيّ محمداً صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام، وقاتلهم ولم يرَضَ منهم إلّا القبول بالإسلام ديناً لهم، ومنهم من لم يرَ ذلك، بل يرون أنّها نزلت في أهل الكتاب، وأنّ هؤلاء في شرعة الله لا يُكْرَهُونَ على الإسلام ماداموا يدفعون الجزية ولم يُحْدِثُوا فِتْنَةً بين المسلمين أو يُقاتلوهم⁽²⁾.

اعتماداً على ما تقدّم انقسهم العلماء على فتيتين، فالذين قالوا بإكراه

(1) - سورة البقرة / الآية 256

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 81، البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 306

النبي العربَ على دين الإسلام وقتلهم ولم يرضَ منهم غير ذلك قالوا بنسخها، منهم سليمان بن موسى⁽¹⁾ إذ عدّها منسوخة بقوله سبحانه ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾⁽²⁾، ومنهم مَنْ قال بنسخها بآية السيف كابن مسعود وابن زيد، وعلّل بعضهم ذلك بسبب نزولها وذلك عندما أخلّى النبي صلى الله عليه وسلم اليهودَ الى أذرعات الشام، وكان لهم في الأنصار رضاع فقال أولاد الأنصار: نخرج مع أمهاتنا أينما خرجوا فمنعهم آبائهم، فنزلت الآية، ثم صارت منسوخة بآية السيف⁽³⁾، ولعلّ القائلين بنسخها هم الأقل.

فيما ذهب الجمهور الى أنّها محكمة، معتمدين في ذلك على عدم محاربة أهل الكتاب للأسباب التي ذكرت قبل قليل، منهم ابن عباس رضي الله عنه حين قال: (نزلت في أهل الكتاب، لا يُكْرَهُونَ إِذَا أَدَّوا الْجِزْيَةَ)⁽⁴⁾، ومنهم أيضاً قتادة والضحاك، حيث قالوا: (أُمِرَ - أي النبي محمد صلى الله عليه وسلم - بقتال أهل الأوثان لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، ثم أُمِرَ فيمن سواهم أن يُقبل الجزية)⁽⁵⁾، وعلّل غيرهم عدم الإكراه على الإسلام بأن الله تعالى لم يَبَيِّنْ أَمَرَ الإيمان على الإجبار والقسر وإنما بناه على التمكن والاختيار ويدل على هذا المعنى ما ظهر من بيان شافٍ من دلائل الإسلام والرشاد⁽⁶⁾ وحين قال في تمام الآية المباركة ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾.

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 81، الكشاف / الزمخشري: 1 / 331

(2) - سورة التوبة / الآية 73

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 96 - 97، / ابن العثاقي: 88، ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 1

364 / ظ: تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 1 / 311

(4) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 1 / 535

(5) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 452

(6) - ظ: م. ن، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 2 / 310

فيما عدّ القاضي ابن العربي الآية غير منسوخة بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾⁽¹⁾ بسبب ما بين الآيتين من التعارض، فجعلها في باب التخصيص⁽²⁾.

أمّا الإمام الخوئيرحمه الله فكان يرى الآية محكمة وليست منسوخة ولا مخصوصة، معللاً ذلك بمعنى الإكراه الذي ورد في اللغة باستعمالين أحدهما: ما يُقابل الرضا كما في قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽³⁾، وثانيهما ما يُقابل الاختيار كما في قوله سبحانه ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً﴾⁽⁴⁾ ورجّح في هذا الاشتراك اللفظي في الإكراه ما كان مقابلاً للاختيار، فضلاً عن كون الآية جملة خبرية لا إنشائية، وأنّ مراد الآية الكريمة هو بيان ما تكرر ذكره في الآيات القرآنية كثيراً من أنّ الشريعة الإلهية غير مبنية على الجبر⁽⁵⁾.

إنّ القول بعدم نسخ الآية سواء أكان بآية السيف أم بغيرها هو الأقرب للصواب والأرجح على الدلالة المطلوبة في عدم إكراه أهل الكتاب على القبول بالإسلام ديناً ومنهجاً للحياة بعدما تبين طريق الحق وظهرت أنواره في نكوص باقي الأديان السماوية آنذاك لأنها جاءت لزمانٍ محدّدٍ، ثم أنّ الإكراه على قبول دين والإيمان به يُولد نفاقاً، لأنّ الإيمان هو تصديق قلبي يستقر داخل الإنسان واستسلام ذاتي الى الرب

(1) - سورة التوبة / الآية 73

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 61

(3) - سورة البقرة / الآية 216

(4) - سورة الاحقاف / الآية 15

(5) - ظ: البيان في تفسير القرآن / الإمام الخوئي: 324 - 426

الأعلى في السماء، وأنَّ الشعائر العبادية ما هي إلا ترجمة لما استقر في القلب والجنان وتتخذ صورة الطاعة والانقياد فإذا خلى القلب من الإيمان فأَنَّ هذه الشعائر ستكون مصطنعة، أمَّا إذا كان الإيمان تصديقاً قلبياً مستوراً عن الاعين ومستعصياً عن الرقابة فأَنَّ حصوله وتحصيله لا يكون إلا بالإقناع، في حين أنَّ الإكراه سيثمر إسلاماً لكنه يورث نفاقاً، لأنَّ القلب حينها سيكون خالياً من التصديق، لذلك جاءت الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾، لذلك كانت مهمة النبي صلى الله عليه وسلم التذكير وتبيان طريق الحق، قال سبحانه ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾⁽²⁾. لهذا كله فأَنَّ الإكراه في الآية المباركة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾⁽³⁾ في دلالاته أقرب الى الاختيار، ولو كان بالمعنى المقابل للرضا لأوحى بمعنى الجبر على القبول بالإسلام ديناً لأهل الكتاب، وهذا الأمر - كما بيَّنا قبل قليل - يثمر إسلاماً لكنَّه يورث لفاقاً، وقد عانت الأمة الإسلامية منذ أيامها الأولى من هذه الفئة الضالة من المنافقين، فلا يُعقل أن يكون ذلك حاصلًا ثم يدعو النبي صلى الله عليه وسلم الى ما يُوصَل إليه.

فضلاً عن ذلك أنَّ الإكراه في اللغة من الكُرِه، وهما لغتان عند العرب، غير أنَّ الفراء (ت 207 هـ) قد فرَّق بينهما إذ زعم أنَّ الكُرِه - بالضم - ما

(1) - سورة يونس / الآية 99

(2) - سورة الغاشية / الآيتان 21 - 22

(3) - سورة البقرة / الآية 256

أَكْرَهَتْ نَفْسَكَ عَلَيْهِ، وَالكَرْهَ - بِالْفَتْحِ - مَا أَكْرَهَكَ غَيْرُكَ عَلَيْهِ⁽¹⁾، فَأَيُّ الْمَعْنِيِّينَ كَانَ أَصْلَ الْإِكْرَاهِ فَهُوَ يُوْرْثُ مُسْلِمِينَ مُنَافِقِينَ لِعَدَمِ التَّصْدِيقِ الْقَلْبِيِّ بِذَلِكَ.

ثُمَّ أَنَّ الْآيَةَ الْمُبَارَكَةَ جَاءَتْ خَبَرًا، وَلَوْ جَاءَتْ دَالَةً عَلَى أَمْرٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ أَيْ مِلْحَظٍ عَلَى الْإِنْشَاءِ لِأَمْكَنَ الْقَوْلُ أَنَّ الْآيَةَ النَّاسِخَةَ مُمْكِنٌ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِيهَا، فَالْإِخْبَارُ لَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ بِالنَّسْخِ، فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ مَوْضُوعِ الْآيَتَيْنِ - النَّاسِخَةِ وَالْمَنْسُوخَةِ - سِوَاءِ أَكَانَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ سَبَبُ النُّزُولِ الْخَاصُّ بِأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ الَّذِينَ كَانُوا رِضَاعًا عِنْدَ يَهُودِ بَنِي النَّضِيرِ، أَمْ دَلَالَةُ عَمُومِ اللَّفْظِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى عَدَمِ اسْتِعْمَالِ أُسَالِيبِ الْجَبْرِ وَالْقَهْرِ فِي إِيْمَانِ الْكِتَابِيِّينَ وَدُخُولِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ.

إِذْنًا، كَانَ اخْتِلَافُ مَوْضُوعِي الْآيَتَيْنِ نَافِيًا لَوْقُوعِ النَّسْخِ بَيْنَهُمَا، كَمَا أَنَّ الْقِرَاءَةَ السُّطْحِيَّةَ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ تُوْدِّي إِلَى وَقُوعِ اللَّبْسِ وَالْوَهْمِ فِي فَهْمِ الدَّلَالَاتِ الَّتِي يَطْلُبُهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فَيَنْبَغِي التَّدَبُّرُ فِي ذَلِكَ.

7 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾⁽²⁾.

تَنْتَمِي هَذِهِ الْآيَةُ الْمُبَارَكَةُ لِسُورَةِ آلِ عِمْرَانَ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَقُوعِ الْمَنْسُوخِ فِي عَمُومِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْلَ بِوَقُوعِهِ فِيهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ فِيهَا مَوْضِعًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَآخَرُ قَدْ تَوَقَّفَ عِنْدَهَا وَوُجِدَ لَهُ فِيهَا نَظَرٌ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَرَاءِ.

(1) - ظ: لسان العرب / ابن منظور: 12 / 80 - كره

(2) - سورة آل عمران / الآية 20

إنَّ الآيةَ الشريفةَ - قيد الدراسة - تدعو النبي محمداً صلى الله عليه وسلم الى إبلاغ الناس الى الإيمان بالإسلام ديناً، فلمَّا كفروا بما يدعوههم إليه ورفضوه أَمَرَ بتركهم وشأنهم لأنَّ واجب النبي الدعوة الى الحق، وأمَّا ما بقي من أحوالهم وحسابهم فذلك ما يتكفَّل به الله سبحانه في محاسبة عباده، وربَّما هذا المعنى يذهب إليه من قال بعدم نسخ الآية الكريمة، لكن الذين ذهبوا الى أنَّها منسوخة، فأنَّهم يَرَوْنَ الأمر خلاف ذلك، وهو قتال من لا يدخل الإسلام عنوة، بدلالة الآيات الناسخة، والغاء لحكم الآية المنسوخة.

فمن علماء القرآن الذين ذهبوا الى نسخها ابن خزيمة وعدَّها مما نُسخ بآية السيف وكذلك ابن سلامة⁽¹⁾، في حين كان السخاوي قد توقَّف أمام نسخها وغيرها من الآيات في سورة آل عمران وذكر فيها أربعة عشر موضعاً ليس منها موضع اتفق على صحة النسخ فيه منها هذه الآية غير أنَّه عدَّها منسوخة بآية السيف كذلك⁽²⁾، وهو رأي ابن الجوزي وابن حزم⁽³⁾.

فيما ذهب ابن العتائقي الحلي الى نسخها، معللاً ذلك بسبب النزول الذي أورده حين قال: («وإن تولَّوا فإنَّما عليك البلاغ» نسختها آية السيف «كيف يهدي الله قوماً... الى قوله: «لولا تنظرون» فهذه ثلاث آيات نزلت في ستة رهط ارتدوا ثم استثنى منهم واحداً، فقال الذين تابَعوا، اسمه: الحارث سويد بن الصامت، فصار الحكم فيه وفي غيره الى يوم القيامة. وفيه نظر)⁽⁴⁾.

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 217 (في ذيل الناسخ والمنسوخ / للنحاس)، ابن سلامة: 103

(2) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 1 / 538

(3) - ظ: المصنفى بأكف أهل الرسوخ / ابن الجوزي: 25، الناسخ والمنسوخ / ابن حزم: 384

(4) - الناسخ والمنسوخ / ابن العتائقي: 89

أما القاضي ابن العربي فقد تحقّق من نسخها بكون الآية المباركة كلمةً حصراً وإثباتٍ ونفي بتقدير ليس عليك إلاّ البلاغ، وكأنّ الله تعالى لم يُلزم النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام إلاّ البلاغ للخلق، فلمّا قوي عوده وأنزل عليه من مذهب وبرهان حتى أعذر ذلك العباد، فلما قامت الحجة ولم يؤمنوا به أمره تعالى بقتالهم لذا عدّ هذه الآية منسوخة⁽¹⁾، وهذه الحجة للقاضي قد يجانبها الصواب لأنّ البرهان كان واضحاً منذ نزول القرآن الأول على صدر النبي صلى الله عليه وسلم في مكة، وهاهو في سورة آل عمران وقد نزلت كلها في المدينة تدعوهم مكرّرة ذلك مرة بعد أخرى وقد قوي عود الإسلام واشتد ساعده فلا حاجة لما يقوله ابن العربي.

فيما لم يذكرها قتادة في المنسوخات وكذلك أبو جعفر النحاس والهمداني وغيرهم دلالةً منهم على أنّها محكمة.

ولعلّ سبب النزول الذي ذكره الجمهور يشير الى أنّ موضوع الآية المباركة وكذلك الآيات الستين الأولى من سورة آل عمران كان موضوع حاجة لنصارى نجران مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وهذا يختلف عن موضوع آية السيف التي ادّعي النسخ بها، فقد ذكر الواحدي في سبب نزولها أنّ قَدِمَ وفدٌ نصارى نجران وكانوا ستين راكباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيهم أربعة عشر رجلاً من أشرافهم، وفي هؤلاء النخبة ثلاثة نفر إليهم يؤول أمر هذه الجماعة منهم العاقب أمير القوم وصاحب مشورتهم، وفيهم السيد إمامهم وصاحب رحلهم، وفيهم أيضاً أسقفهم وحبرهم وصاحب مدراسهم، وقد دخلوا مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وصلّوا فيه الى المشرق، ثم دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الإسلام، فتحاووا معه صلى الله عليه وسلم في

(1) ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 68

عيسى وأمه وولادته ونوع الأكل وغيرها، فأنزل الله عز وجل فيهم صدر سورة آل عمران الى بضعة وثمانين آية⁽¹⁾.

فموضوع الآيتين النسخة والمنسوخة لا يسير على خط واحد بل هما آيتان مختلفتان في الغرض والموضوع لذا لا يمكن أن يقع النسخ فيها، فضلاً عن ذلك نجد أن قوله سبحانه ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ هي جملة انشائية، غير أنها خبرية في المضمون والمحتوى، ففيها إخبار أن الله تعالى قد وجه نبيه الى أن مهمته إبلاغ الدعوة لا غير، وهذا الأمر موجود في عموم القرآن الكريم وليس في هذه الآية فقط، وإنما ذكر هنا لأجل التأكيد فضلاً عن مقام النزول الذي لا يدعو أهل الكتاب أو غيرهم لدخول الإسلام عنوةً أو قسراً، لأن ذلك - كما ذكرنا من قبل - يثمر إسلاماً لكنه يُورث نفاقاً، وهذا ليس من مصلحة الإسلام في شيء، وليس فيه قوام للدين والشرعية إذ كان المؤمنون به منافقين ولما يدخل الإسلام في قلوبهم. كما أن صيغة السؤال في قوله سبحانه ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ هي صيغة طلبية في الأمر، وأن من أساليب العرب أن يكون الطلب أو الأمر بصيغة السؤال ليكون أكثر إلزاماً في أداء الطلب، أي بمعنى (أسلموا) وقد اتضح أمامكم سبيل الرشاد المتمثل بالإسلام الحنيف، فالمعنى الذي يتضمّنه السؤال معنى متحرك بين الاستفهام والأمر، فالسؤال بالهمزة - كما هو معلوم - يتحرك بين التصوّر والتصديق وأن البنية السطحية في ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ تجعل في بنيتها العميقة سؤالين هما: .

1 - أَأَسْلَمْتُمْ أم لم تسلموا

2 - أَأَسْلَمْتُمْ

(1) - ظ: أسباب النزول / الواحدي: 68، ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 600

فالبنية العميقة في المستوى الأول تطرح تصوّر الإسلام أو عدم الإسلام، وهو غير مطلوب الآية، ومن ثم جاء التحوّل في الصيغة الثانية ليكون المطلوب فيها تصديق نسبة الإسلام للقوم المخاطبين به، بشكل يوحي إليهم الى ضرورة ذلك على وجه الطلب أو الأمر.

إنّ ظهور البنية السطحية لهذا الطلب بشكل سؤال يمكن توجيهه على نحوين، الأول: أنّ توجيه السؤال يُثير فاعلية الذات المخاطبة الى أهمية مضمون السؤال وضرورة البحث عن ذلك، الثاني: الى فعلها بضرورة الإيمان بالمضمون المخاطب به، وهذا يأتي بعد إجابة الذات عن السؤال بالتقصّي والتدبّر، لهذا كان التوجيه للنبي محمد صلى الله عليه وسلم بأن مهمته تنحصر بالتبليغ وما عدا ذلك يتكفّل به الله تعالى.

إذن، كان موضوع مجمل الآية المباركة موضوعاً يُخاطب الذات، فيما كان موضوع الآية الناسخة أمراً بقتال المشركين، وشتان ما بين الموضوعين، لذا لا يمكن أن يحصل نسخ فيها لفقدان المشترك الجامع بين الموضوعين والآيتين فضلاً عما ذكرنا من أسباب أخرى قبل هذا.

8 - قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾⁽¹⁾.

ظاهر دلالة الآية المباركة يحمل نهي المسلمين عن اتخاذ الكافرين أولياء لهم من دون المؤمنين، ومن يتخذهم له أولياء فإنّ ذلك ليس من

(1) - سورة آل عمران / الآية 28

الله في شيء، أي أنه عمل غير مقبول، إلا أن المؤمن يتقي شر الكافر فيصنعه على ما ذهب إليه باللسان دون القلب، وهذا العمل تقية وهو استثناء من قاعدة النهي العام الذي صدرت به أول الآية، وعليه الشيعة الإمامية، وعندهم واجبة في مواطن الخوف على النفس واستدلوا على ذلك بروايات⁽¹⁾، في حين يرى أبو حيان الاندلسي أن ظاهر الآية يقتضي النهي عن موالاتهم إلا ما فسح لنا فيه واستثنى من ذلك ما كان تقية⁽²⁾ لقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾.

الآية المباركة محل خلاف من حيث النسخ، فمن العلماء من يرى أنها منسوخة بآية السيف من نحو ابن خزيمة⁽³⁾، أما ابن سلامة فيرى أول الآية محكماً والمنسوخ منه قوله سبحانه ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ بآية السيف⁽⁴⁾، أما السخاوي فقد توقف عند نسخها غير أنه وجد في سبب نزولها دليلاً له على نسخها بآية السيف⁽⁵⁾، وهو ما ذهب إليه ابن الجوزي وابن حزم⁽⁶⁾.

فيما لم يقل بنسخها القاضي ابن العربي وعدّها من المخصّص وأدرج مجمل الأقوال في الآية وقال: (هذا منتهى جملة الأقوال، والمعنى في الآية أن الله تعالى نهى عن اتخاذ الكفار أولياء نعم، ونهى عن اتخاذ

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 2 / 435، مجمع البيان / الطبرسي: م 1 / 430

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 676 - 677

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 271

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 103

(5) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 1 / 538 - 539

(6) - ظ: المصنف بألف أهل الرسوخ / ابن الجوزي: 22، الناسخ والمنسوخ / ابن حزم: 384

الهوى ولياً⁽¹⁾ ثم انتهى الى عدم نسخها لقوله: (وهذا كله يبين لك أن الآية محكمة، ليس للنسخ إليها طريق. والله أعلم)⁽²⁾، فيما يذكرها في المنسوخات قتادة والنحاس والهمداني وابن العتائقي.

ولعل الذي يقوي كونها غير منسوخة أن قد عُمِلَ بها في صدر الدعوة الإسلامية وفي المدينة المنورة على عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وذلك ما يُروى من خبر نزولها في أنها نزلت في عمار بن ياسر رضي الله عنه حين خاف من كفار قريش أن يقتلوه في مكة، فتكلم ببعض ما أحبوا⁽³⁾، وقلبه مطمئن بالإيمان بالله تعالى، وقد ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يترتب عليه شيء في ذلك منه.

والحادثة الأخرى ما رواها الشيخ الطوسي في الرخصة تقيّة، إذ (روى عن الحسن أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسولُ الله؟ قال: نعم، قال: أفشهد أنني رسول الله؟ قال: نعم، ثم دعا بالآخر فقال: أتشهد أن محمداً رسولُ الله؟ قال: نعم، فقال له: أتشهد أنني رسول الله؟ قال: اني أصم - قالها ثلاث كل ذلك تقيّة - فتقول ذلك، ف ضرب عنقه فبلغ ذلك⁽⁴⁾ فقال: أما هذا المقتول فمضى على صدقه وتقيته وأخذ بفضلله فهنيئاً له، وأما الآخر فقبل رخصة الله فلا تبعه⁽⁵⁾ عليه).

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 69 - 70

(2) - ظ: م. ن: 71

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 1 / 539

(4) - يعني: بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

(5) - التبيان / الطوسي: 2 / 435

إنّ مثل هذه الحوادث دائماً ما تقع وخاصة عندما انتشر المسلمون في بقاع الدنيا إذ أصبح الإسلام محاصراً فكرياً سواء أكان الحصار من جانب الديانات الأخرى أم كان من بعض التيارات التي تدّعي انتماءها للإسلام وتُكفّر المذاهب الإسلامية الأخرى لمجرد مخالفتها في المنهج أو العقيدة لا غير حتى كانت تحسب بعض الديانات الأخرى غير الإسلامية هي أفضل وأحسن من بعض المذاهب الإسلامية.

هذا الظرف الذي يعيشه المسلم وقد أُحيط بالقيّد الفكري والعقدي فضلاً عن ضعفه في الدفاع عن نفسه بسبب ما فيه من الفقر والفاقة والحرمان ليخشى على نفسه بقدر ما يخشى على عقيدته أو مذهبه الفقهي سواء أكان من داخل المنظومة الإسلامية أو خارجها.

لذا أجد أنّ هذه الآية المباركة لا يمكن أن ينتهي العمل بها منذ أن نزلت على صدر النبي محمد صلى الله عليه وسلم لأسبابها الخاصة وإلى ما بقي على وجه البسيطة من مسلم يخشى على دينه أو عقيدته.

فضلاً عن ذلك أنّ قوله سبحانه ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ استثناءً مفرغاً من المفعول له⁽¹⁾، أي لأجل أن تتقوا منهم لهدف معيّن قد يُجبر عليها المسلم مُرغماً، وقد جاء الخطاب في صدر الآية لعموم المؤمنين خطاباً نهياً بـ (لا) للغائب تلطفاً بهم، ولكن عندما جاءت المسامحة بالأذن لهم تقيّةً استثناءً خاطبهم مباشرة تشريفاً لهم فقال ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ تبياناً لمسامحة الإسلام، وكأنّه يريد أن يشير تعالى إلى أنّ سلوك التقيّة في مثل هذه المواقف الصعبة قد يصل إلى الوجوب على المؤمن وإن كان

(1) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 2 / 677

ذلك ممّا لا يتفق مع سلوك المؤمن بالله في حال الرخاء، فإنّه يُشير الى مقدار صعوبة تحمّل هذا الموقف من قبل المؤمن، فاتّباع هذا السلوك في العُسر قد يُصيب المؤمنَ شيءٌ من انكسارٍ نفسيّ أو حياءٍ من الله والمؤمنين فعالج هذه الحالة بمخاطبة هذا المؤمن المُعسر مباشرةً كي يخفّف عنه ألم المعاناة وإن كان هو لم يقلها إلّا بلسانه دون أن يقرّ بها قلبه.

هذا السلوك اللغوي في النص المبارك تجاه المبتلى بها من المؤمنين يُعزّز أنّ الآية المباركة جارٍ العمل بها ولو لم يكن كذلك لكان الخطاب مغايراً لما عليه من المباشرة ولكان أكثر زجراً ويكون المؤمن أبعد مكاناً من ربّه بوصفه قد خرج عما عاهد الله عليه من قبل.

إذن، كان سلوك التقوى تجاه ما يواجهه المؤمن من الشدائد التي يكون فيها غير قادرٍ على خلاص نفسه منها مدعاةً لحفظ حياة الناس، بل هو سلوك حسن على مختلف مراتب الناس وتقواهم، فليس كلّ الناس على درجةٍ عاليةٍ من التحمّل في مواجهة الصعاب، لذا أعطى الله سبحانه للمؤمنين - رأفةً بهم وتلطّفاً - مساحةً من الحرية في إظهار ما هو غير حقيقي توريةً وإبعاداً لشرّ قد يقع وهذا السلوك يحتاجه الناس في كل الأزمان لذا لا مسوّغ لنسخها.

9 - قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾⁽¹⁾.

نزلت هذه الآية والآيتان اللتان قبلها في المنافقين، عندما تحاكم أحدهم مع يهوديّ في قضيةٍ، فحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيها لليهودي فأبى المنافق

(1) - سورة النساء / الآية 63

ذلك وأراد أن يحتكم الى كعب بن الأشرف، وقيل الى كاهنٍ من جهينة، ومنهم من روى أنهم كانوا يتحاكمون فيه الى الأوثان بضرب القداح، ونقل آخرون عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام أنَّ المعنيَّ في هذه الآيات المباركة كُلُّ من يتحاكم إليه ممَّن يحكم بغير الحق⁽¹⁾ فأشار الله تعالى الى هؤلاء المنافقين ونَبَّه النبي صلى الله عليه وسلم اليهم وأمره بالإعراض عنهم ووعظهم بما يفيدهم بكلام يدخل مجامع القلوب لعَلَّهم يهتدون من غيِّهم ويبرؤون من نفاقهم، وهذا هو ما عليه المعنى الذي يمكن أن نستخلصه من سبب النزول وظاهر دلالة اللفظ للآية المباركة.

فمَجْمَل دلالة هذه الآية والتي سبقتها تتعلَّق بأمر المنافقين، وأكد كثير من العلماء على نزولها فيهم لسبب من انحرافهم عن قبول حكم النبي وقضائه فيهم وفي غيرهم من اليهود والاستعانة بغيره في ذلك.

أمَّا من حيث النسخ، فقد ذهب ابن خزيمة الى نسخها بآية السيف ويرى هذا الرأي ابن العتائقي أيضاً⁽²⁾، وذهب ابن سلامة الى نسخها معتذراً لذلك أنَّ في الآية تقديم وتأخير أي معناه فعظهم وأعرض، وكان هذا في بدء الإسلام ثم صار الوعظ والإعراض منسوخاً بآية السيف⁽³⁾.

فيما لم يذكرها قتادة في المنسوخات وكذلك أبو جعفر النحاس والهمداني، وعدَّها القاضي ابن العربي من جملة التخصيص لأنَّ الإعراض والصبر على المنافقين لم يُنسخ قط بشيء الى أن توفي رسول

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 3 / 238، الكشاف / الزمخشري: 1 / 557، مجمع البيان / الطبرسي: 2 م /

66، البحر المحيط / أبو حيان: 3 / 398

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 271، ابن العتائقي: 94

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 135 - 136

الله صلى الله عليه وسلم ، وقال: (ولا يجوز نسخ حكم من الشريعة بعد استئثار الله به، فلم يبقَ لتطرق النسخ الى هذه الآية وجه)⁽¹⁾، فيما رأى السخاوي عدم نسخها بآية السيف (لأنَّ آية السيف في قتال المشركين وهذه الآية في أهل النفاق، وليس فيها تقديم وتأخير، ومعنى «فأعرض عنهم» دهمهم ولا تُعاقبهم، واقتصر على وعظهم والقول البليغ وهو التخويف)⁽²⁾.

ويمكن أن نستنتج معنى آخر يُفيض به مجمل النص وتركيبه، وهو أنَّ الله تعالى لم يأمر بقتال المنافقين رغم انحرافهم عن جادة الإسلام وإنما خاطبهم بضرورة الرجوع الى الله تعالى والى الرسول فيما يختلفون فيه وأن لا يحتكموا الى الطاغوت الذي يضلُّهم، بمعنى أنَّ المؤمن برسالة ما ينبغي عليه مراجعة صاحب الرسالة فيما وقع فيه من وهم أو غيره لأنَّ ذلك أدعى له وأحفظ لما هو عليه، لبيان ولائه بما آمن به لكن الذهاب الى أعداء دينه وملته أو مَنْ شَهِرَ له العداوة والبغضاء يُعدُّ من سوء الفهم وعدم إصابة الطريق المؤدية الى الصلاح، فضلاً عن ذلك نجد أنَّ القرآن الكريم في هذه الآية والآيات التي سبقتها قد عمل على إصلاح نفوس هؤلاء المنافقين من خلال تبيان طريق الحق وتنبيههم الى ما هم عليه من الضلالة وسوء الحال، وإعلامهم بأنَّ الله تعالى عالم بما يختلج في نفوسهم وقد نبَّه صاحب رسالته فيهم فلا طريق لهم غير الاحتكام الى الله تعالى، وهذه من أعظم حالات الوعظ والإرشاد، فضلاً عن ذلك أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بضرورة الإعراض عما هم عليه من الانحراف زيادة في المسامحة كي يأخذوا حذرهم وفرصة في النجاة أكثر ثم أمره تعالى

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 104

(2) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 19 - 20

كذلك أن يعظهم في أنفسهم وعظاً بليغاً بعيداً عن أعين الناس كي يكون الإبلاغ أوقع في النفس من العلن.

إذن، كان موضوع هذه الآية والتي قبلها موضوع علاج نفسي لمجموعة من الذين أظهروا إسلامهم وأخفوا كفرهم فظهروا منافقين، ومعلوم أن مَنْ شهد الشهادتين يحرم قتاله أو قتله إلا إذا ارتكب جرماً يكافئ القتل، وعليه فإنّ القول بنسخها بآية السيف لا يتفق بأي حالٍ من الأحوال، لا موضوعاً ولا غرضاً، فموضوع آية السيف مخصّص بقتال المشركين، فيما أنّ موضوع هذه الآية في المنافقين، وأنّ غرض آية السيف قتال من أشرك بالله ونقض العهد وقتل المسلمين، في حين أنّ هذه الآية لا تُعنى بأي حال بشأن المشركين وإنّما خُصصت بفئة المنافقين ممّن أعرضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتكموا لغيره من الذين أعلنوا عداوتهم للإسلام والمسلمين.

فضلاً عن ذلك نجد أنّ سبب نزول هذه الآية يدلنا على عدم النسخ وأنّ دلالة النص ظاهراً وتأويلاً يبتعد كثيراً عن مضمون آية السيف أو أي آية من آيات القتل التي ربما يُقال أنّها ناسخة لآيات المصالحة والموادعة، لذلك لم أجد سبيلاً لتطرّق النسخ الى هذه الآية المباركة ولا وجهاً يمكن القبول به ناسخاً لها أو جزءاً منها لاختلاف الغرض والمعنى وسبب النزول والموضوع بينها وبين آية السيف التي ادّعي النسخ بها.

10 - قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾⁽¹⁾.

بَيَّنَّ الله تعالى في هذه الآية المباركة أَنَّ طاعة الرسول من طاعة الله سبحانه، بمعنى أَنَّ ما يأمر به الرسول صلى الله عليه وسلم هو أمرٌ من الله، وعلى المؤمنين أن يقتدوا بما يأمر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وَأَنَّ مَنْ يعرض عن ذلك فليس على الرسول صلى الله عليه وسلم إلاّ البلاغ المبين، لأنَّ الله أرسله للناس كافة بشيراً ونذيراً، وقيل أَنَّ المنافقين لما سمعوا قوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، قالوا: (أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى مَا يَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ، لَقَدْ قَارَفَ الشَّرْكَ، وَهُوَ يَنْهَى أَنْ يُعْبَدَ غَيْرَ اللَّهِ!، مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَهُ رَبًّا كَمَا اتَّخَذَتِ النَّصَارَى عِيسَى، فَنَزَلَتْ ﴿وَمَنْ تَوَلَّى﴾ عَنْ الطَّاعَةِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا نَذِيرًا﴾ لَا حَفِظًا وَلَا مَهِيمًا⁽²⁾، فتكون هذه الآية المباركة مختصة بالمنافقين وفق ما يدلُّ عليه سبب النزول المذكور في الكشف أو في غيره.

نستنتج من ظاهر الآية أَنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجبر أحداً على الإيمان بالرسالة بل أَنَّ العبد له الخيار في ذلك، وَأَنَّ مهمة الرسول صلى الله عليه وسلم إرشاد الناس إلى الطريق الصحيح سواء أكانوا كافرين أم مشركين أم منافقين ولكلِّ حساب على وفق ما اقترفه من الذنوب، فالشرعية الغراء قد منحت الناس الحقَّ في اختيار ما تدين له ولا يكون الإيمان على وجه الجبر أو القسر.

(1) - سورة النساء / الآية 80

(2) - الكشف / الزمخشري: 1 / 570

أما فيما ورد من آراء متعددة في نسخ الآية المباركة فهي كثيرة، إذ يرى ابن خزيمة وابن سلامة وابن حزم وابن العتائقي أنها منسوخة بآية السيف⁽¹⁾.

فيما أنكر نسخها القاضي ابن العربي وعدّها من الآيات المخصوصة، وذكر أربعة أقوال في نزولها ومعناها وقال أنّها أقوال محتملة وإنّما (خصّص المراد منها بقوله تعالى ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ الى قوله ﴿مِنْ نَفْسِكَ﴾⁽²⁾، ليس هذا من كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم وإنّما هو من كلام المنافقين أو اليهود، والأول أصحّ وأقرب الى مساق الكلام، وليس للكفار فيها دخل⁽³⁾ بمعنى أنّ موضوع هذه الآية لا يتفق مع موضوع آية السيف إذ توصل الى أنّها خاصة بالمنافقين من دون المشركين الذين عنتهم آية السيف، فاختلاف الموضوعين يعني عدم تقاطع الآيتين، فلا دخل لآية السيف في موضوع الآية، وهذا ممّا أخذ به القاضي ابن العربي الى القول بعدم نسخها، لأنّها مخصوصة بالمنافقين لا عموم الناس من الكافرين أو المشركين.

أما السخاوي فردّ على القائلين بنسخها، بأنّها كانت في المنافقين، وإن قيل أنّها منسوخة بقوله سبحانه ﴿جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾ فقد اعتذر بقول ابن عباس رضي الله عنه أنّ أمرَ بجهاد المنافقين بالكلام

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 271، ابن سلامة: 38، ابن حزم: 292، ابن العتائقي: 95

(2) - سورة النساء / الآية 79

(3) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 105

(4) - سورة التوبة / الآية 73

وإقامة الحدود في حين كان جهاد الكفار بالسيف، فانتفى بذلك نسخها بآية السيف^(١).

وهناك من العلماء من لم يذكرها في منسوخاته، منهم قتادة والنحاس والهمداني، والظاهر من ذلك لأنها مخصّصة بالمنافقين لا بغيرهم، وإنّ اختلاف موضوعيّ الآيتين الناسخة والمنسوخة ينفي وقوع النسخ.

فضلاً عن ذلك فإنّ في تركيب النص دلالة على بقاء الحكم ثابت لا تبديل فيه وذلك أنّ قوله سبحانه ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظاً﴾^(٢) قد جاء فيه فعل الشرط (تَوَلَّى) بصيغة الماضي، وإنّ التعبير بالفعل الماضي يفيد افتراض وقوع الفعل أو حصوله مرة واحدة على وجه القطع في حين أنّ المضارع يفيد افتراض تكرّر الحدث وتجدّده، فمن ذلك قوله سبحانه ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾^(٣) إذ يقول الدكتور فاضل السامرائي في فعلي (يَشْكُرْ) و(كَفَرَ) أنّ جاء «يَشْكُرْ» بصيغة المضارع، و«كَفَرَ» بصيغة الماضي، وذلك لأنّ الشكر يتجدّد ويكثر، وليس كذلك الكفر، فإنّ الكفر يحصل ابتداءً ويبقى صاحبه عليه إلّا إذا شاء الله، فالشكر عملٌ يوميّ متجدّد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد^(٤)، بمعنى أنّ ورود الفعل بصيغة الماضي تقيد حصول الفعل وبقائه بسبب من دوامه، أي أنّ التولّي والإعراض عند المنافقين وفق هذا قد وقع في قلوبهم ودام حتى أصبح راكزاً في نفوسهم إلّا إذا شاء الله تعالى، لذا كان توجيه الله سبحانه لنبيه أن يبلغهم ويحذّرهم ممّا سيؤول

(١) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 24

(٢) - سورة النساء / الآية 80

(٣) - سورة لقمان / الآية 80

(٤) - معاني النحو / د. فاضل السامرائي: 4 / 49

إليه حالهم، فقال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾⁽¹⁾ وَإِنَّ دَوَامَ الْحَالِ وَبَقَاءَ النِّفَاقِ فِي النُّفُوسِ هُنَا وَصِفَ حَالِ الْمُنَافِقِينَ وَإِخْبَارَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَا يَقَعُ فِيهِ نَسْخٌ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ أَوْ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ حَتَّى تَرَى الْقُدْرَةَ الْأَلَهِيَّةَ نَسْخَهُ، لِذَا فَلَا وَجْهَ يَتَطَرَّقُ إِلَى نَسْخِ هَذِهِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ كَيْ تَقُومَ آيَةُ السِّيفِ بِالْغَاءِ حُكْمُهَا وَإِشَاعَةُ الْقَتْلِ.

11 - قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾⁽²⁾.

فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ خُطَابٌ لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِأَمْرِهِ فِيهِ بِالْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْ لَا يُكَلِّفَ فِيهِ إِلَّا نَفْسَهُ وَحْدَهَا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ الطُّوسِي أَنَّ قَوْلَهُ ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ : (مَعْنَاهُ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا فَعَلَ نَفْسَكَ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْكَ فِي فَعَلٍ غَيْرِكَ فَلَا تَهْتَمُ بِتَخْلُفِ الْمُنَافِقِينَ عَنِ الْجِهَادِ فَعَلَيْهِمْ ضَرَرُ ذَلِكَ)⁽³⁾، وَيَعْنِي بِغَيْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْهُ فِي مَقَارَعَةِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ قَرِيشَ فِي أَحْدَاثِ بَدْرِ الصَّغْرَى الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا الْآيَةُ حِينَ (دَعَا النَّاسَ إِلَى الْخُرُوجِ، وَكَانَ أَبُو سَفْيَانَ وَاعَدَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِقَاءَ بِهِ، فَكَرِهَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُخْرِجُوا فَنَزَلَتْ، فَخَرَجَ وَمِنْ مَعَهُ إِلَّا سَبْعُونَ لَمْ يَلَوْ عَلَى أَحَدٍ، وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْهُ أَحَدٌ لَخَرَجَ وَحْدَهُ)⁽⁴⁾، وَفِي الْآيَةِ دَعْوَةٌ إِلَى الْجِهَادِ وَمَقَارَعَةِ الشَّرِكِ، وَأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ عِنْدَمَا دَعَا النَّبِيُّ إِلَى

(1) - سورة الشورى / الآية 48

(2) - سورة النساء / الآية 84

(3) - التبيان / الطوسي: 3 / 275

(4) - البحر المحيط / أبو حيان: 3 / 437، ظ: الكشاف / الزمخشري: 1 / 574، مجمع البيان / الطبرسي:

ذلك - وإن خرج لقتالهم وحده - فيه منتهى القوة والتحريض والتضييق الى مجاهدة المشركين، إذ إن خروج النبي محمد صلى الله عليه وسلم لوحده في مقاتلتهم يعني شمول العار لكل من لم يُقاتل معه بما فيهم المنافقون لأنهم سوف يُعرضون أنفسهم وقومهم الى الذل والمهانة في تقاعسهم، وما غُزي قومٌ في ديارهم إلا ذُلُّوا وأُهينوا فهذا توجيه وتحريض شديد الى ضرورة الجهاد وصدّ الأعداء، وإلا كان نصيبهم منه الذل والمهانة.

وإذا كان الخوف من الموت في القتال هو الذي يأخذ بأيديهم الى التقاعس وعدم الجهاد، فإنّ الموت يُدرِكُ كلَّ أحدٍ ولو كان في برج مشيّد، لأنَّ لكلَّ أجلٍ كتاباً لا ينفك من أساره وقيوده، ولعلَّ في قوله سبحانه ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ دليل على ذلك، إذ إنَّه سبحانه لم يقل (لا تُكَلِّفُ) - بكسر اللام - لكان في ذلك أمرٌ بعدم تكليف أحدٍ من الأتباع للجهاد، ولكن عندما جاءت بصيغة (لا تُكَلِّفُ) - بفتح اللام - تكون قد خلت من الأمر، وإنَّما هو نفي التكليف إلا تكليف النفس وحدها، ولعلَّ الدليل على ذلك ما جاء في ذيل الآية ﴿وَحَرَّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي ابعث في نفوسهم شعلة حبّ الجهاد ومقارعة الكفر، وهذا ليس بأمر للقتال.

إذن نستنتج من ذلك أنَّ الآية المباركة فيها توجيه الى حثّ المؤمنين وتحريضهم على ضرورة مقارعة المشركين في كلِّ الأحوال، ولم يكن ذلك محدداً بزمان معيّن أو مقترباً بحالة مثال معيَّنة، ولعلَّ من شدة قوة الحث على ذلك أنَّ الله تعالى وجّه النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى ضرورة ذلك ولو اقتضى الأمر أن يخرج لوحده إذا ما رفض ذلك المسلمون.

هذا الأمر ربّما كان السبب في عدم القول بنسخ الآية من قبل بعض علماء الناسخ والمنسوخ، فنجد أنَّ قتادة والنحاس والهمداني

ابن العتائقي الحلي والقاضي ابن العربي لم يقولوا بنسخها، كذلك السخاوي وغيره.

ذهب القاضي ابن العربي الى عدم نسخها من خلال التركيب الجملي للآية وعدّها من التخصيص الذي لا يقع فيه النسخ فقال: (إنّ الله تعالى لم يقل فقاتل في سبيل الله لا تُكَلِّف أحداً القتال إلّا نفسك، فحينئذ كان يمكن لمقصّر أن يقول: نسختها آيةُ السيف، ولا يتفوّه به محقق⁽¹⁾) أي أنّ قوله «لا تُكَلِّف» فيه نهي بمعنى رفع القتال عن المسلمين إلّا نفس الرسول صلى الله عليه وسلم، وإذا كان الأمر كذلك فهذا جاز أن يقع النسخ بآية السيف لأجل شمول المسلمين بضرورة قتال المشركين، لكن مجيء الجملة بصيغة «لا تُكَلِّف» - بفتح اللام - التي فيها نفي التكليف إلّا نفس النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لا غير ذلك قد أسقط - وفق توجيهها الدلالي - مسألة القتال والمقاتلة، أي أنّ هذه الصيغة لا تحتل الدعوة الى القتال بقدر ما هي دعوة وتحريض وحث وإرشاد المسلمين كافة الى ضرورة مقاتلة المشركين الذين يعتدون على حرّمات الإسلام حين وقوعها.

فيما يذهب السخاوي الى عدم نسخها لكونها نزلت بعد الأمر بالقتال⁽²⁾ وهذا ممّا لا يُوقع النسخ فيها لأنّ السابق لا ينسخ اللاحق، فضلاً عن ذلك أنها هذه الآية نزلت في المنافقين الذين تباطؤوا (عن القتال على ما ذكر في الآيات قبلها، وبَيَّنوا غير ما قالوا من إظهار الطاعة)⁽³⁾.

ولمّا كان من أمر الآية في المنافقين والمتقاعسين عن قتال المشركين،

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 106

(2) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 24 / 2

(3) - م. ن.

وفيها حثٌ على ذلك، لا يلزم فيها النسخ بآية السيف، لأنَّ آية السيف نزلت في أمرِ المشركين الذي نقضوا العهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم وأحلافه، فضلاً عن كونها توجيهاً لا أمراً بشيءٍ يدعو الى القتال حتى يكون موضوعها متفقاً مع موضوع آية السيف الداعية الى ذلك.

إذن، كان مسألة نزولها بعد آية القتال وعدم توافق موضوعها معها وتخصيصها بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم دون غيره من عامة المسلمين تدعو الى القول بعدم نسخها بآية السيف لأنَّ ظروف الآيتين الموضوعية ظروف مختلفة عن بعضها فيبقى مسير الآيتين مسيراً متوازياً ولو تقاطعتا موضوعياً لأمكن وقوع النسخ وهذا غير حاصل فيهما، فيكون قد انعدم أي وجه من وجوه النسخ بينهما.

12 - قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾.

في الآية استثناء من قتل، إذ وجه تعالى نبيه والمؤمنين كافة بعدم اتخاذ الكافرين أولياء لهم حتى ينصاعوا الى أمرِ الله تعالى ويتركوا الكفر فإن أعرضوا وأصرّوا على كفرهم فقتلهم هو السبيل لخلاص المجتمع منهم لما في وجودهم من أذى كبير على نظام الدولة الإسلامية وسلامتها فهم يمثلون عدواً دائماً وخطراً على كيان دولة الإسلام الفتية.

(1) - سورة النساء / الآية 90

ولعلّ الموصوفين في هذه الآية هم مَنْ كان في حلف قريش إذ إنّ فيهم مَنْ لا يرغب بقتال المسلمين ولهم علاقة اجتماعية أو وصل نسبي مع بعضهم، وهذا الأمر قد أحدث في نفوسهم مانعاً من قتالهم.

ولمّا كان هذا حالهم وموقفهم من المسلمين، وَوُجِدَ أَنَّ فيهم أملاً في الإصلاح استثناهم الله تعالى من حكم قتالهم، وأنّ سبب نزول الآية المباركة يشير الى هذا الأمر، إذ جاء في الخبر أنّ هناك مجموعة ممّن بقي في بلاد الشرك لم يستطع الهجرة فإن وصل منهم الى أحلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلوا فيهم وصاروا منهم ورضوا بحكمهم فقد استثنوا منهم وَحُكِمَ في حقن دمائهم بدخولهم فيهم، وهم بنو مدلج وكان الصحابي سُراقَة بن مالك بن جشعم من قبيلتهم، إذ جاء الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم بعد معركة أحد، عندما علم بعزم الرسول صلى الله عليه وسلم على غزوهم فقال له: أنشدك الله والنعمة، وأخذ منه ألا يغزو قومه وإن أسلمت قريش أسلموا لأنّهم كانوا في عقد قريش، فحكم الله فيهم ما حكم في قريش وحرّم منهم ما حرّم منهم، ونزلت الآية فيهم⁽¹⁾، وذَكَرَ غير ذلك⁽²⁾، لكنه ينحى المنحى نفسه وإن اختلفت الرواية.

لعلّ سبب النزول هذا يوضّح الاستثناء، إذ اقتصر الحكم على مجموعة لا ترغب في قتال المسلمين وهذا الأمر ممّا يُسَقِط عنهم الحكم الذي حُكِمَ به المشركون من قريش وأحلافهم، لمجرد وجود المانع في صدورهم في عدم قتال المسلمين وإن كانوا على غير ملتهم، فالإسلام

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 3 / 286، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 1 / 533

(2) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 1 / 579، أنوار التنزيل وأسرار التأويل / البياضوي: 1 / 299

في الأساس يدعو الى السلام والموادعة وما أن يجد لذلك سبيلاً أو حجةً حتى يتّجه الى إشاعة السلام والمصالحة مع بقاء الكلّ على دينه ومذهبه، لذا أنّ القول بنسخها ربما يجانبه الصواب في كثير من الأحيان، وقد ذهب بعضهم الى عدم نسخها.

فمن الذين قالوا بنسخها ابن عباس إذ يرى أنّها منسوخة ببراءة وكذلك عكرمة والسدي وقتادة وزيد ومجاهد وابن خزيمة وابن سلامة والقاضي ابن العربي وابن العتائقي وغيرهم⁽¹⁾، وأغلبهم علّل نسخها بانتهاء مدة العهد التي أنذرهم الله تعالى بها في سورة براءة.

أمّا من ذهب الى عدم نسخها فقد تعلّل بسبب النزول أو حال الاستثناء الواقع في تركيب الجملة القرآنية، وكون الاستثناء مانعاً من وقوع النسخ، فقد ذكر الشيخ الطوسي أنّ النسخ لا يتفق مع أحداث دخول مكة وفتحها إذ يقول: (فأن قيل: هذه الآية منسوخة، قيل: لعمرى أنّها منسوخة، لكن لا خلاف أنّها نُسخت في قوله في سورة براءة ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وبراءة نزلت بعد فتح مكة فكان يجب ألا يُقاتل قريشاً على دخول مكة وقد علمنا خلافه⁽²⁾، أي أنّ هناك وجه خلاف بين القول بالنسخ وحال دخول مكة وفتحها، وهذا خلاف ما عُرف عن ذلك فاستحال النسخ عنده.

كذلك استدل السخاوي على عدم النسخ كون الآية جاءت في حكم المعاهدين بمعنى أنّ مَنْ يدخل من المشركين في حماية أحلاف

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 40، النحاس: 111، ابن سلامة: 139 - 140، ابن خزيمة: 271، ابن العربي:

85، ابن العتائقي: 95، البحر المحيط / أبو حيان: 3 / 447 - 448

(2) - التبيان / الطوسي: 3 / 286

النبي، فضلاً عن رفضهم قتال المسلمين، كان كأنه دخل في حلف النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا ممّن يُحقّن دمه، وبعد أن ينقل السخاوي ما ذكره قتادة والسدي في مدة العهد وتمامه بين النبي صلى الله عليه وسلم وممّن عاهده من المشركين يستدل على عدم نسخها فيقول: (فعلى هذا لا يكون قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ منسوخاً لأنه جعل له حكم المعاهدين وأُدخل في جملتهم وقد أُرقت دماؤهم إلى انقضاء مدتهم⁽¹⁾ لأن دخولهم في هذا العهد يسبغ عليهم حماية النبي صلى الله عليه وسلم فيخرجهم ممّا هم عليه من حلف قريش ولو معنوياً فيكون من واجب المسلمين الحفاظ عليهم وعدم التعرّض لهم، لذا جاء في النص المبارك هذا الاستثناء حين يقول تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ فإنّ استثناء هذه الثلة من الحكم دليل على التخصيص أي حصر مجموعة من عموم المشركين بالحكم الذي سبق هذا الاستثناء، ويحدّد النحاة الاستثناء بأنّه (الإخراج بإلّا أو إحدى أخواتها لما كان داخلياً أو مُنزلاً منزلة الداخل)⁽²⁾ ولما كان حال هذه الثلة من المشركين ممّن اتخذ موقفاً وسطاً بين أصحابهم والمسلمين فهو حال استثناء بعض من كلّ وإنّ مثل هذه الحالة تمثل - في حقيقة الأمر - نصراً للمسلمين وذلك أنّهم أحدثوا شرخاً في كيان الشرك وهذا ما يُضعفهم، وأنّ قبول المسلمين لهذا الاستثناء يُمثّل مرحلة ابتدائية في قبول الإسلام لأنّ نبذ حكم المشركين فيهم يعني تمثّل حكم جديد يتجه باتجاه الحكم الآخر الذي يعمل به المسلمون، فيكون المسلمون لذلك هم الطرف الرابع في هذه المعادلة الصعبة باقترب

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 26

(2) - شرح الاشموني: 2 / 141، ظ: جمع الهوامع / السيوطي: 1 / 222

بعض المشركين منهم وابتعادهم عن أقرانهم، وربما يكون هذا الأمر سياسة جديدة اتبعها المسلمون آنذاك لاستقطاب المشركين الى ديار الإسلام، لذلك لا يمكن بعد هذا أن يكون هناك إمكان للنسخ أبداً، وأنه لمن الغرابة أن يُقال بنسخها من قبل أعلام كبار في علوم القرآن.

13 - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ النَّبِيِّتِ الْحَرَامَ يَتَّبِعُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في هذه الآية بين قائل بنسخها وآخر ينفي ذلك واحتج كل فريق منهم بأدلتهم، ولعل في سبب نزولها وزمانه يسלט الضوء الكاشف على الظروف التي صاحبت النزول ولتبين ذلك لأن سبب النزول يمثل البعد التاريخي للنص القرآني والكاشف عن آلياته وعن قدرة النص على الأداء الدلالي فهو يصنع حدوداً للدلالة التي يتوخاها النص أثناء نزوله، فضلاً عن قدرة النص على التماهي عبّر الأزمان واختراقه لحدود المكان فيكون الزمان والمكان المطلقان حينئذ الحيزين اللذين يستوعبان كل متغيرات الدلالة التي يكتنفها النص المبارك، بوصفه نصاً عابراً لهما ومتمكناً من أداء ما يطلبه كل عصر ومكان.

لذا أن الاعتماد على البعد التاريخي للنص المتمثل بسبب النزول يعطي بُعداً دلالياً ربما يستمر لمدة معينة غير أنه لا يمثل كل الدلالة التي بحوزة النص، لأنها دلالة تتكاثر بفعل المتغيرات التي تحيط به من يوم نزوله وإلى

(1) - سورة المائدة / الآية 2

ما شاء الله تعالى حين يكون النص القرآني هو الحاكم، لكن عندما تسقط حاكمية النص يبدأ بالانكماش لأنَّ الأرضية التي هو فيها تكون حينئذ غير مؤهلة لنموه واتساعه، فهو إذن نصٌّ خالد وإن اضمحل لظروف طارئة لكنَّه يبقى حاملاً لبذرة الحياة والاتساع وقد شهد بذلك كل مَنْ فهم النصَّ القرآني وعرف حدود الدلالة غير المقيّدة بحدود الزمان والمكان.

وجاءت الأخبار في نزول هذه الآية المباركة التي هي من سورة المائدة المدنية وذُكر أنها آخر سورة نزلت من القرآن، وأنها بعد براءة⁽¹⁾، فقد نقل أهل التفسير أنَّ رجلاً يُدعى الخطيم ويُسمى شريح بن ضبيعة بن شراحبيل البكري، جاء وحده الى النبي صلى الله عليه وسلم وخلف خيله خارج المدينة، فقال له: يا محمد أعرض عليّ دينك، فعرض عليه الدين، فطلب من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى قومه فيعرض عليهم ما قاله، فأجابوه كان معهم، وإن أبوا عليه كان معهم، وكانت فراسة رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيمة إذ عَرَف فيه الكفر والغدر، فقال: دخل بوجهٍ كافرٍ وخرج بعقبِي غادرٍ، فلَمَّا مَرَّ بسِرْح رسول الله صلى الله عليه وسلم استاقه، فخرج المسلمون في إثره فأعجزهم، ثم اقبل من عامٍ حاجاً قد قَلَّد هدياً فأراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبعث إليه، فنزلت هذه الآية⁽²⁾ لتحفظ للبيت الحرام حرمة وجعله أماناً وأماناً للناس جميعاً ولبيان سماحة الإسلام في أروقة البيت الحرام ولو كان المتابع قد فعل فعلاً يستحق عليه العقاب.

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 3 / 421، الكشف / الزمخشري: 1 / 637، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ

/ السخاوي: 2 / 37 - 38، الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 146 - 150

(2) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 34، 39

وقد قيل أيضاً أنّ سبب النزول كان حين (جاء ناس من المشركين يوم الفتح يقصدون البيت، فقال المسلمون: نُغَيِّرُ عليهم فقال الله عز وجل ذلك: «ولا آمين البيت الحرام»⁽¹⁾).

نستنتج من كلا السببين أنّ هذه الآية قد نزلت بعد سورة براءة وذلك أنّ «براءة» نزلت قبل فتح مكة، في حين أنّ هذه الأحداث وقعت وقد بسط الإسلامُ جناحه على مكة، بمعنى أنّ الآية المباركة جاءت بعد آية السيف التي ادّعى بعض العلماء أنها منسوخة بها من نحو ابن عباس وقتادة والشعبي ومجاهد وابن زيد والضحاك والنحاس وابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي والهمداني وغيرهم⁽²⁾، وهذا لا يجوز إذ لا يمكن للمتقدم من الآيات أن تنسخ ما هو بعدها. لذلك نجد بعض الأئمة والعلماء قد أنكر نسخها بآية السيف أو القتل من نحو الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام فقد نقل لنا الشيخ الطوسي ذلك حين قال: (وأجمعوا على أنّه نُسخ من هذه الآية شيءٌ إلا ابن جريح فأثَّه قال: لم يُنسخ منها شيءٌ، لأنّه لا يجوز أن يُبتدأ المشركون في أشهر الحرم بالقتال إلا إذا قاتلوا، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام)⁽³⁾، ومنهم أيضاً القاضي ابن العربي إذ جعلها من آيات التخصيص وكان يرى اختلاف الناس في المائدة وبراءة أيّ السورتين نزلت قبل صاحبتهما، فكان الجهل في ذلك مدعاة له للقول بعدم نسخ آية المائدة بآية السيف⁽⁴⁾.

(1) - أسباب النزول / الواحدي: 140، ظ: التبيان / الطوسي: 30 / 421 - 422، الطود الراسخ في المنسوخ

والناسخ / السخاوي: 2 / 39

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ: قتادة 40 - 41، النحاس: 117، ابن سلامة: 150، ابن خزيمة: 2، الهمداني: 48،

ابن العثاقي: 97

(3) - التبيان / الطوسي: 3 / 422

(4) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 113

كذلك الحال عند السخاوي، فقد ذهب الى عدم نسخها لأسباب وجدها
وجيهة في دفع النسخ عنها وهي⁽¹⁾ .

1 - إِنَّ سورة المائدة نزلت بعد براءة وهذا مانع للنسخ لأنَّ القديم لا ينسخ ما
بعده .

2 - إِنَّ الشعائر هي حدود الله، والشهر الحرام ذو القعدة وهو الذي لا يحلّه
المُحَرَّمُ فيعتدي فيه إلا ما أمر الله باجتنابه.

3 - وكان يرى أنَّ قوله تعالى ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ خطاب للمسلمين، لأنَّ
المشركين لا يبتغون رضوان الله تعالى، فَنهى المسلمون عنهم لأجل ذلك.

هذه عناصر تُظهر قوة الحجة القائلة بعدم نسخ الآية المباركة بآية السيف
أو القتل فضلاً عن سبب النزول الذي يعضد ذلك أكثر، ثم أنَّ بدء الخطاب الإلهي
للمؤمنين بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ خطاب عام لكافة المؤمنين، وهذا يقوي
أن يكون المسلمون هم المقصودون بقوله ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ وذلك
أن حذف الفعل (تحلّوا) ربما هو الذي وسّع دلالة الآمين حتى قال بعضهم
أنَّ المقصود به المشركون أيضاً⁽²⁾، وهو احتمال يوازي الاحتمال الأول الخاص
بالمسلمين الذي يؤمّنون البيت الحرام الذين نهاهم عن حلِّ إحرامهم عند البيت
الحرام في الأشهر الحرم التزاماً بتعاليم الحج وشعائره.

إذن، كان هذا الاحتمال مما يُضاف الى الأسباب السابقة التي تدعم

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 34، 39

(2) - ظ: التبيان / الطوسي: 3 / 423

عدم نسخ الآية بآية السيف لأن الخطاب موجّه للمسلمين وخاصة منهم من أم البيت الحرام.

14 - قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾.

يُشير السياق الذي فيه الآية المباركة إلى أنها في وصف حال اليهود الذي نقضوا العهود والمواثيق التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم لأجل تنظيم الحياة الاجتماعية في المدينة ولضمان حقوق الناس فيها، فقد وصفهم القرآن من خلال هذه الآية بالغدر ونقص المواثيق وقد تعرّض الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه الى أذاهم كثيراً، والسياق يُشير أيضاً الى أنّ الخيانة والغدر عادة متأصلة فيهم وإن أظهروا خلاف ذلك، بمعنى أنّ الله تعالى يُخبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم بأنهم لم يحددوا عن خيانتهم وغدرهم وأنهم لم يقفوا عند حالٍ من ذلك أبداً، فقال فيهم تعالى مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تزال تطلع على خائنةٍ منهم إلا قليلاً) أي أنّ مكرهم وغدرهم وخيانتهم يظهر لك في كل يوم وأمام ناظريك.

هذا الوصف لحالهم يؤيد ما ذهب إليه علماء القرآن أنّ الآية نزلت في اليهود عامة واستثنت منهم فئة لم يكونوا على طريق أقرانهم من الغدر، فقد ذكر أبو جعفر النحاس عندما نقل عمّن لا يقول بنسخها فقال: (وقال غيره - أي غير قتادة - ليست بمنسوخة لأنها نزلت في يهودٍ غدروا برسول الله صلى الله عليه وسلم غدره فأرادوا قتله، فأمر الله بالصفح عنهم)⁽¹⁾ وهم بنو قريضة

(1) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 124، ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 117 - 118، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 42 - 43

والنضير وبني قينقاع يهود المدينة بأجمعهم إلا فئة منهم مَمَّنْ نزلوا على عهد رسول الله أذ أسلموا، فأمر الله تعالى نبيه بالصفح والعفو.

غير أنَّ هناك مَنْ ذهب الى أنَّ الآية منسوخة بآية السيف أو القتل، منهم ابن عباس وقتادة وابن سلامة وابن العثاقي⁽¹⁾، بوصف آية السيف أو القتل نافية لكلِّ موادة أو مصالحة بعد نزولها.

بيد أنَّ هناك مَنْ لم يُوافق هؤلاء فذهب الى عدم نسخ الآية، وتعلَّلوا بأسباب وجيهة منهم النحاس والقاضي وابن العربي والسخاوي وغيرهم مَمَّنْ جاء على الآية المباركة في التفسير، فهذا أبو جعفر النحاس قد وجَّه امتناع النسخ بعد ذكر غدر اليهود وإرادتهم قتله ثم الأمر بالصفح عنه، حيث قال: (وهذا لا يمتنع أن يكون أمرٌ عنهم بعد أن لحقتهم الذلة والصغار، فصفح عنهم في شيء بعينه)⁽²⁾ أي أنَّ الذلة والصغار كانا عقاباً وأنَّ المذنبَ لا يُعاقب مرتين على ذنبٍ جنَّاه، فكان الصّح منه صلى الله عليه وسلم اتجاههم عدلاً يمارسه في الحكم عليهم.

ومنهم مَنْ فهمَ العفو والصفح عن اليهود مقابلاً لدفع الجزية والتوبة عما فعلوا، إذ إنَّ دفع الجزية يعني رجوعهم الى وعيهم وإنابتهم بضرورة إيفائهم بالعهود التي نقضوها مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مما سوَّغ لبعض العلماء القول بعدم وقوع النسخ من نحو الشيخ الطوسي وغيره حين قال: (قال البلخي: يجوز أن يكون أمر العفو والصفح بشرط التوبة أو بذل الجزية، أنَّهم إذا بذلوا الجزية لا يؤاخذون بشيء من كفرهم، وهو قول الحسن

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 127، ابن سلامة: 150، ابن العثاقي: 97

(2) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 124

وجعفر بن مبشر واختار الطبري هذا، فعلى هذا لا يكون منسوخاً⁽¹⁾، وهذا ممّا يُؤشّر إلى أن ليس هنا وقفٌ أو الغاءٌ لأمرٍ إلهي تمثل فيه النسخ، وإنما هو امتناع من تنفيذ ذلك الأمر لا غير، وهذا لا يقع فيه النسخ.

فيما علّل القاضي محمد بن العربي عدم نسخها لكون الآية مخصوصة، إذ نزلت في قوم من اليهود أرادوا الغدر بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم فنجاه الله منهم، وبعدها أمره الله تعالى بالعفو ما داموا على الذمة، ووصف ابن العربي هذا بأنه صواب، فضلاً عن ذلك أن في نقض العهود من قبل اليهود مع النبي زوال لعهدهم، وهذا يقتضي معاقبتهم، ومثل هذا لا يكون نسخاً⁽²⁾.

أمّا السخاوي فقد عدّ الآية محكمة معللاً ذلك بكونها من سورة المائدة، وهذه قد نزلت بعد سورة براءة⁽³⁾، وأن القديم لا ينسخ ما جاء بعده.

الأمر ذاته ينطبق تماماً على ما قيل من أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾⁽⁴⁾ من سورة الأنفال، وأن أغلب العلماء على أن سورة الأنفال مدنية نزلت في بدر عندما اختلف المسلمون في توزيع الأنفال بينهم، فأنزل الله تعالى السورة لردع الاختلاف بينهم⁽⁵⁾، وأن سورة المائدة نزلت في آخر أيام النبي محمد صلى الله عليه وسلم وبعد الفتح، والقديم - كما علمنا - لا ينسخ ما نزل بعده، ثم أن قوله سبحانه ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، وقع فيه استثناء.

(1) - التبيان / الطوسي: 3 / 471

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 117 - 118

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 42 - 43

(4) - سورة الانفال / الآية 58

(5) - ظ: أسباب النزول / الواحدي: 172، الكشف / الزمخشري: 2 / 184، مجمع البيان / الطبرسي

م 516/2، أنوار التنزيل وأسرار التأويل / البضاوي: 1 / 374

إذ إنّ ظاهر الآية يُشير الى دوام خيانة اليهود من خلال نقض العهود مع الرسول صلى الله عليه وسلم وتدبير الكائد للغدر به صلى الله عليه وسلم ، إلّا القليل منهم فقد استثناهم من الغدر والنفاق، وهؤلاء هم الذين شملهم العفو بدليل قوله تعالى ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾، في حين جعل الصفح عاماً لكل أهل الذمة من اليهود وذلك عندما أطلق الصفح فقال: ﴿وَاصْفَحْ﴾ من دون أن يقيده بقيد الضمير كأن يقول: (واصفح عنهم)، وعليه يكون ظاهر الآية عاماً في كل اليهود ومخصوصاً ببعضهم ممّن لم يغدر أو ينافق.

إذن، كان العفو خاصاً بالذين لم تظهر منهم خيانة والصفح عاماً لكل اليهود وإن ظهرت منهم الخيانة لأنهم من أهل الكتاب ولهم ذمة وعهود ومواثيق مع النبي صلى الله عليه وسلم وأن نقضها يقتضي محاسبتهم وعقوبتهم، وهذا لا يعني صدور ناسخ.

لذا كان لسبب النزول وتأخر سورة المائدة عن سورة براءة فضلاً عن الاستثناء الموضّح لمجمل حال اليهود قد أبطل وقوع نسخ الآية.

15 - قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾⁽¹⁾.

ذكرت أغلب المصادر أنّ سورة الأنعام التي تنتمي لها هذه الآية المباركة هي سورة مكيّة، وقد ظهر الطابع المكيّ فيها واضحاً من نوع الخطاب الموجّه الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، عندما أعلمه الله تعالى بأنّه ليس عليهم بوكيل وأمره بأن يقول ذلك لهم علانية كي يرجعوا الى أنفسهم فهم يتحملون عاقبة ذنوبهم والله معاقبهم على ذلك ومحاسبهم.

(1) - سورة الأنعام / الآية 66

وممّا يُشير الى مكية السورة والآية أنّ الله تعالى ذكر تكذيب قريش - وهم قوم النبي - بالقرآن الكريم، وقال ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ أي بالقرآن، فالضمير في (به) يعود على القرآن الكريم، ثم نسب الله تعالى القوم الى النبي فقال (قَوْمُكَ) ولو لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم بينهم لم ينسبهم إليه أو لقال: الناس أو غيره، لكن عندما هاجر النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى المدينة لم نجد في الخطاب القرآني صوتاً لتكذيب القرآن، وكان الله يصف أهل المدينة بالمؤمنين أو يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ويمكن أن نسوق أمراً آخر يؤكد مكيتها وهو أنّ الله تعالى وصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه غير وكيل، أي غير متوليهم، وفي هذا إشارة الى أنّ المقصودين هم كفار قريش وليس المؤمنين، لأنّ الله تعالى قد ذكر في محكم كتابه ولاية النبي صلى الله عليه وسلم على المؤمنين حيث قال مخاطبهم: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾⁽¹⁾.

نستنتج من ذلك أنّ عدم الوكالة هو خبر أراد الله تعالى من خلاله أن يحدّد مهمة النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وهو في مكة، ولعلّ الظروف التي عاشها المؤمنون لها أثرها في تحديد وكالة النبي، فقد كان همّ المسلمين آنذاك الحفاظ على دينهم وأنفسهم لما في الظروف من قساوة عليهم، لذا لم يُردّ الله تعالى تحميل النبي صلى الله عليه وسلم وزر وكالة غير المؤمنين فأعفاها منها بإخباره ذلك، فهو خبر عن حكم، وهذا الحكم نفياً مستمراً ولم يُنسخ إذ لم يذكر القرآن الكريم خبر ولاية النبي لغير المسلمين.

(1) - سورة المائدة / الآية 55

ولمّا كان الخبر عن حكم ما زال جارياً في حياة النبي ولم يصدر عن السماء إلغاء ذلك الحكم، كان حكماً ثابتاً حتى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنَّ أيَّ أمرٍ لم يُنسخ في عهد الرسالة لا يُنسخ بعده باتفاق علماء المسلمين.

غير أنَّ بعض العلماء ذهب الى نسخها، منهم ابن عباس وقتادة وابن خزيمة وابن سلامة وابن العثاقي والقاضي ابن العربي وابن الجوزي وذكروا أنَّها منسوخة بآية السيف⁽¹⁾، وعَلَّل القاضي ابن العربي نسخها كونها خبراً عن حكمٍ، وهذا يجوز فيه النسخ عنده، ثم أكد أنَّ الآية منسوخة بكلِّ آية فيها القتل والقتال⁽²⁾ غير أنَّه ذكر من قبل خلاف ذلك، حين نقل قول مَنْ قال بنسخها بآية السيف راوياً ذلك عن ابن عباس، ثم قال بعدها: (وفي ذلك ضَعْف لأنَّ هذا خبر، ومثله «وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيزاً وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ» وهذا المعنى صحيح لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ليس بحفيظ على مَنْ أُرْسِلَ إليه بحفظ أعماله وإنَّما هو مبلِّغ والحساب والعقاب الى الله عز وجل)⁽³⁾ في حين لم يذكر الضعف من قبل وربّما كان هذا التناقض في القول يُشير الى وجود أخبار وروايات لم تكن أمراً قطعياً في الصحة، فوقع القاضي في وهم الحكم.

أمّا مَنْ لم يقل بنسخها فقد تعذّر لذلك بدلالة وكيل التي بمعنى الحفيظ والرقيب أو كون الآية محكمة، فبعد أن يذكر يذكر النحاس خبر نسخها عنمن قبله يقول: (هذا خبرٌ لا يجوز أن ينسخ، ومعنى وكيل حفيظ ورقيب،

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن سلامة 162، ابن العثاقي: 101، المصنف بأكف أهل

الرسوخ / ابن الجوزي: 31

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 123

(3) - م.ن: 123

والنبي صلى الله عليه وسلم ليس عليهم حفيظاً إنما عليه أن يذرهم وعقابهم على الله⁽¹⁾، أي أن الأخبار جاءت لتبليغ أمر وإعلانه ولعلّ هذا هو الذي دفع النحاس الى عدم القول بنسخ الآية.

أمّا السخاوي فقد عدّها محكمة لأنّه كان يرى في الآية أمراً للنبي صلى الله عليه وسلم بأن يُخبر عن نفسه بأنّه داعٍ ومبلِّغٍ وليس بوكيل على ما أرسل إليه ولا بحفيظ يحفظ الأعمال⁽²⁾، فعملية نفي الوكالة عنه تعني أنّه صلى الله عليه وسلم لم يكن هو القائم بالحفظ أو الدافع عن الضرر.

هذه المعاني المستقاة توضّح أن الآية لم تكن تشترك مع آية السيف أو آيات القتل والقتال في حكم معيّن كي يقع النسخ لأنّ لكلّ آية من النواسخ أو المنسوخات سبيلها المختلف عن بعضها، فتعذّر وقوع النسخ، فضلاً عن اختلاف مهماتها عن بعضها.

ولعلّ حصرَ الخطاب بالمشرّكين هو الأقرب للدلالة وذلك عندما قدّم الجار والمجرور على الخبر في قوله: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ إذ إنّ تقديم ﴿عَلَيْكُمْ﴾ حصرّاً للخطاب بهؤلاء ولو أخره الى ما بعد الخبر لاحتمل معه غير المشرّكين، لذا كان الخطاب مخصوصاً بهم لا بغيرهم، ثم نجد في الخطاب سماحة الإسلام وأنّ الله تعالى دعا نبيّه الى عدم إكراه هؤلاء المشرّكين على التوحيد لأنّ الإسلام القائم على الإكراه إيمانٌ يورثُ نفاقاً، وهذا المنهج لا يريده الإسلام لأنّ العقائد إذا لم تكن عن إيمان حقيقي سوف تعمل على هدم المجتمع الذي يتوجّه بهذا الاتجاه لضعفه، إذ إنّ الإيمان العميق يولد قوةً ذاتية لا يمكن قهرها.

(1) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 136

(2) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 47

إذن، هذا مسوغٌ آخرٌ يؤكد عدم نسخ الآية لأنَّ في النسخ سيقوم السيف مقام الفكر في تثبيت العقائد، ومثل هذا البناء لا يدوم له بقاء وقد عانى النبي محمد صلى الله عليه وسلم والمسلمون في المدينة من النفاق والمنافقين الذين عاثوا فيها فساداً وحاكوا مؤامرات لغرض تقويض الدولة الإسلامية.

16 - قوله تعالى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَاً وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾⁽¹⁾.

ذكر العلماء أنَّ سورة الأنعام نزلت في مكة إلا بعضاً من آياتها، وهذا الأمر ممَّا يُشير الى الأجواء التي نزلت فيها السورة من شدة الخصومة والجدال مع قريش الذين لم يتركوا فرصة إلا واستغلوها للاستهزاء بالدين الجديد أو بالقرآن الكريمالذي جاء تحدياً لهم، فكلَّمَا تحداهم ازدادوا استهزاءً به وإنكاراً له من دون أن يقدِّموا ما هو أصلح منه مع أنَّهم كانوا يؤمنون أنَّه لا يُجارى بلاغةً وفصاحةً وعظمةً، هذا ما دفعهم الى أن يزدادوا نقمةً باستهزائهم به.

هذا الشدُّ النفسي الكبير بين المسلمين والمشرِّكين قد ظهر واضحاً في هذه السورة المباركة، ولعلَّ ما جاء منها في قوله تعالى: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَاً وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَّرَ بِهِ﴾ لدليل واضح على ذلك، فبعد أن ازدادت الهوة بينهم وبقاء المشرِّكين في غيِّهم ولهوهم وفسادهم نزل التهديد الكبير عليهم بأمرِ الرسول صلى الله عليه وسلم بتركهم والإعراض

(1) - سورة الأنعام / الآية 70

عنهم، وأنَّ الله لم يتخذ أمراً آخر بتوجيه المسلمين إليه، بسبب ضَعْفهم آنذاك وقلّة عددهم - كما يدّعي بعضهم - بل كان بسبب أنّهم كانوا يمثلون خلاصة الإسلام آنذاك، فكان الحفاظ عليهم ممّا يقتضيه المنطق وأنّ عدم التفريط بأيّ أحدٍ منهم ممّا يفرضه العقل السليم.

لكنّ ذلك لم يمنع من تذكير المشركين بما يُناسب المقام، فقال تعالى أمراً نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿وَذَكِّرْ بِهِ﴾ أي بالقرآن الكريم زيادةً في تنبيههم وتهديدهم بما سيؤول إليه أمرهم إذ ما بقوا على ما هم عليه من اللعب واللهو بما لا يُرضي الله سبحانه.

إذن، هذه الأجواء المشحونة بالتهديد والوعيد للمشركين ما كانت إلّا لغرض أن يهتدوا الى الإسلام وترك الغي، وهذا ممّا يُوحى لنا أنّ ما في هذه الآية هو إخبار لما سيؤول إليه أمرهم إذا ما استمروا على شركهم، ولعلّ هذا الإخبار هو الذي حدا بكثير من علماء القرآن والتفسير الى القول بعدم نسخها، وعدّوها محكمة، فقد نقل أبو حيان الأندلسي عن مجاهد قوله: (إنّما هو أمرٌ تهديد ووعيد، كقوله تعالى ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾⁽¹⁾ ولا نسخ فيها لأنّها متضمنة خبراً (وهو التهديد)⁽²⁾، وذهب الى هذا الرأي أبو جعفر النحاس والسخاوي⁽³⁾.

أمّا مَنْ ذهب الى نسخ الآية، فمنهم مَنْ لم يذكر لذلك سبباً، بل أوردته وروداً عابراً، منهم قتادة إذ ذكر أنّها منسوخة بآية السيف وهو رأي ابن

(1) - سورة المدثر / الآية 11

(2) - البحر المحيط / أبو حيان: 4 / 201

(3) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 48

سلامة أيضاً⁽¹⁾، وكذلك ابن العتائقي الحلي الذي ذكر أن نسخها كان بقوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾ ثم يذكر نزولها في اليهود والنصارى⁽³⁾، وكأنه يوميء إلى أن المقصودين في الآية هم هؤلاء وليس مشركي مكة الذين نزلت فيهم سورة الأنعام، فوقع في وهم الدلالة.

فيما يرى القاضي ابن العربي أن نسخها بآية القتال (لأنّ القتل المأمور به في آيات القتال يُضاد الترك المأمور به في هذه الآيات لأنّ مَنْ يُقاتل ويُقتل لا يُترك)⁽⁴⁾، ثم يذهب إلى أبعد من ذلك في تعميم القتال في أي موضع ورد فيه «ذرهم»، حيث قال: (وحيث ورد «ذرهم» في القرآن فهو منسوخ مثل هذا، وهذا أبين من إطناب فيه)⁽⁵⁾، وهذا تعميم في غير موضعه، إذ إنّ ما جاء من آيات فيها «ذرهم» كلها إخبار للنبي صلى الله عليه وسلم بما سيؤول حال هؤلاء إذا ما استمروا في خوضهم ولعبهم، فنجد أنّ هذه الآيات قد اقترن بها ألفاظ تأخذ بنا إلى دلالة الإخبار بالتهديد والوعيد بسبب استمرارهم على ما هم عليه من الشرك والفسوق، فمثلاً قوله سبحانه ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾⁽⁶⁾، فدلالة ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ أي أنّ الله قادر على هدايتهم والعفو عما فعلوا من الموبقات التي أخذت بهم إلى الكفر لكنّ الله أمر النبي بالإعراض عنهم وأنّ الله هو محاسبهم، وكذلك قوله سبحانه ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 42، الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 163

(2) - سورة التوبة / الآية 29

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العتائقي: 101

(4) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 142

(5) - م. ن.

(6) - سورة الأنعام / الآية 112

يَعْلَمُونَ ﴿١﴾، فدلالة «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ» التهديد لهؤلاء المذكورين، وهو إخبار للنبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وكذلك لباقي الآيات فهي حافلة بما يدل على التهديد والوعيد، المتضمن للخبر، وهذا مما لا يتفق مع أمر القتل أو القتال وأن مسألة قلة المسلمين التي تمنع مقاتلة الكافرين حجة باطلة لأن العقل السليم لا يدفع الى القتال في تلك الظروف التي عاشها المسلمون والإسلام على حد سواء ففي بداية أي دعوة الى أمر معين تقتضي من صاحب الدعوة تحمّل ما سيؤول اليه أمر كثير من المدعوين في المعارضة الشديدة، إذ إنّ عملية تغيير العقيدة المركوزة في نفوس الناس وعقولهم تحتاج الى جهد كبير وعقل جبار قادر على استيعاب كل المتغيرات التي يواجهها، ولعلّ التفكير بمقاتلة المدعوين من أول الأمر يكون من الحمق وقلة التدبير فضلاً عن ذلك أنّه لا يمكن بناء دولة الإنسان على دماء ذلك الإنسان وفي بيئته التي ستكون فيما بعد بيئة الدولة الإسلامية، لأنّ صور القتل والذبح ستكون عالقة في أذهان الأبناء والأحفاد، وتبقى تلك الصورة الحمراء مكتوبة على صفحات التاريخ، لذا لا يمكن تصوّر صورة القتل في بداية الدعوة الى فكر جديد وعقيدة جديدة.

وما قدّمناه ينطبق كذلك على قوله سبحانه ﴿ثُمَّ دَرَسَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٢) التي قيل أنّها منسوخة بآية السيف، ونضيف دليلاً آخر يدحض نسخها، وذلك أنّها نزلت في اليهود والنصارى (٣)، وهذا ممّا يدفع النسخ لأنّ آية السيف نزلت في المشركين في مكة.

(١) - سورة الحجر / الآية 3

(٢) - سورة الأنعام / الآية 91

(٣) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م/ 333

17 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾⁽¹⁾.

أرى في هذه الآية المباركة توجيهاً للمسلمين بعدم سبّ الذين يدعون من دون الله - وهم المشركون - وأنّ هذا التوجيه لا يعني أنّ المسلمين كانوا يسبونهم، لأنّ ذلك ليس من عاداتهم في شيء، وقد جاء الإسلام يدعو الى مكارم الأخلاق، بل كان هذا التوجيه أمراً يدعو الى تلك الاخلاق الكريمة التي يجب أن يتحلّى بها المسلمون كافة، ولهذا لا يمكن أن نأخذ بالرأي القائل بأنّ كفار قريش جاءوا أباً طالب رضي الله عنه وقالوا له: (إمّا أن ينتهي محمد وأصحابه عن سبّ آلهمتنا والغضّ منها وإمّا أن نُسبَ إلهه ونهجوهُ فنزلت)⁽²⁾، وكذلك ما نُقِلَ عن سبب آخر لنزولها إذ قيل (قالوا ذلك عند نزول قوله ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾⁽³⁾)⁽⁴⁾، ففي هذه الآية وصف حال المشركين في الآخرة، وقد جاءت خطاباً لهم لأجل أن تكون أكثر أثر في نفوسهم كي يرتدعوا عمّا هم عليه من الكفر، ومن كلّ ذلك لا أرى فيه سبّاً أو تعدياً، لهذا لا يمكن القبول بهذه الروايات التي تنسب سبب النزول في امتناع المسلمين عن سبّ المشركين وآلهمتهم، ففي السبّ لا تقوم الدعوة أو تنشأ دولة أو يُبنى إنسان، وكانت هذه الأمور موضع اهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن ذلك لم تذكر لنا كتب التاريخ أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم، قد سبّ أو شتم مشركاً لشركه رغم ما تعرّض له صلى الله عليه وسلم من أذاهم ومطاردتهم له ولأصحابه.

(1) - سورة الأنعام / الآية 108

(2) - البحر المحيط / أبو حيان: 4 / 256

(3) - سورة الانبياء / الآية 98

(4) - م. ن.

ولمّا تبرّأ المسلمون من رذيلة شتم المشركين، فقد أمكن تخريج دلالة الآية على أنّها توجيه للمسلمين بضرورة التحلي بالخلق الكريم المتمثل بعدم السبّ أو الشتم في المحاجة والجدال مع غيرهم، قال الشيخ الطوسي في ذلك: (والمعنى في الآية، لا تخرجوا في مجادلتهم ودعائهم الى الإيمان ومحاكتهم إلى أن يسبّوا ما يعبدونه من دون الله فإنّ ذلك ليس من الحجاج في شيء)⁽¹⁾، وقد ورد في الأثر أنّ الإمام عليّاً عليه السلام سمع أصحابه يسبّون معاوية وأصحابه، فنهاهم عن ذلك ووجههم بذكر أعمالهم ولا يسبّوهم فذلك أجدى في بيان حالهم ومكرهم، مثل هذا التوجيه سيكون موضع اهتمام الأمة الإسلامية على مرّ العصور والأزمان وأنّ بقاء حكمه فيهم الى يومنا هذا لدليل على أهميته، لذا ليس من المنطق القول بنسخ مثل هذا التوجيه، فضلاً عن ذلك لم يذكرها كثير من العلماء في المنسوخات من نحو قتادة وأبي جعفر النحاس والقاضي ابن العربي والهمداني وغيرهم، في حين قال بعضهم بنسخها منهم ابن خزيمة فقد عدّها من منسوخات آية السيف، كذلك ابن العثاقي الحلبي⁽²⁾ والبارزي⁽³⁾، وكان ابن سلامة يرى أنّ الله تعالى نهى المسلمين (عن سبّ المشركين بما هو ظاهر في الأحكام وباطنها باطن المنسوخ، لأنّ الله تعالى أمر بقتلهم، والسبّ يدخل في جنب القتل، وهو أغلظ وأشنع. نسخ ذلك بآية السيف)⁽⁴⁾، وهذه مغالطة كبرى، فكيف يُعدّ القتل مكافئاً للسبّ أو الشتم في الحكم، كما أنّ على قارئ القرآن أن يتدبّر معانيه وأن لا يكتف

(1) - التبيان / الطوسي: 4 / 232

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن العثاقي: 101

(3) - ظ: ناسخ القرآن ومنسوخه / البارزي: 33

(4) - الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 165 - 166

بدلالة ما يظهره النصُّ لأول وهلة، لأنَّ القرآنَ عميق في معانيه ودلالته وأنَّ الاكتفاء بظاهره ربّما يُوقع في الخلط وعدم الدقّة في إصابة المعنى، لهذا دعا الله سبحانه الى ضرورة التدبّر فيه قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁽¹⁾ بوصف القرآن الكريم نصّاً قادراً على عبور الزمن والبيئة فيمكن استنطاقه، لا عن طريق اللغة لوحدها، بل عابر للغة، لأنّه ساكن في سياقه الذي نزل فيه، وأنّ اللغة بها عجز ضمني في الجمع بين مقاصد واضع النصّ وتطلعات القاريء⁽²⁾، فضلاً عن ذلك أنّ مضمون النصّ في تشكّل دائم وتنوّع مستمرٍّ بحسب الثقافات والحضارات وهذا ممّا ينتج قراءات متعدّدة للنصّ، لذا لا يمكن الوقوف عند قراءة واحدة في زمنٍ معيّن، بل علينا أن نقرأ القرآن قراءة جديدة معاصرة بما هو عليه حال الحضارة العصرية من قيم اجتماعية وثقافية وبيئية وغيرها مما تشكّل المجتمع والحضارة العربية والإسلامية.

في ضوء هذا التصرُّور لا يمكن القول بنسخ هذه الآية المباركة، وقد رأى ذلك من قبل بعض علماء القرآن، منهم السخاوي الذي أنكر نسخها، فلم يعدّ دلالة ظاهر النصّ - النهي عن سبّ الآلهة - ذريعة للقول بنسخها، لأنّه فهم هذا النهي بأنّه نهْي عن سبّ الله تعالى، ولا يكون ذلك إلّا بالامتناع عن سبّ الآلهة⁽³⁾، فكان توجيه الله تعالى المؤمنين لذلك صوناً لحرمة تعالى، لذا أصبح هذا الحكم باقي في الأمة ما بقي الإسلام.

فضلاً عن ذلك أنّ موضوع الآية - كما أوضحناه - لا يتفق مع موضوع

(1) - سورة محمد / الآية 24

(2) - ظ: الخطاب الأصولي / عبد الرحمن علي مشنتل: 48

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 50

آية القتال أو السيف التي قيل أنها ناسخة لها، فسقطت قضية نسخها مرة أخرى لاختلاف الموضوع.

18 - قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾⁽¹⁾.

في هذه الآية المباركة أمر من الله تعالى الى نبيه الكريم محمد صلى الله عليه وسلم بأن يقول للمشركين من قومه ما أمر به الله تعالى، وقد تضمن هذا القول تهديداً ووعيداً وتحذيراً مما هم عليه من الكفر، إذ ابتدأت الآية المباركة بفعل الأمر (قل) يامحمد لقومك ما أمرك به أن تقول لهم أمراً لهم.

إذن الجملة تحتل أمرين، الأول للنبي محمد صلى الله عليه وسلم والآخر لقومه الذين أشركوا بالله سبحانه، وقد تضمن هذا الأمر تهديداً ووعيداً، غير أنه كان أمراً بغاية الأدب، وألطف محاجة، فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يستعمل في دعوتهم الى الإيمان أساليب العنف أو القهر أو التسفيه الشخصي لهؤلاء حتى مع الذين أساءوا الأدب معه فقد نقلت لنا روايات كثيرة تجاوزهم عليه، غير أنه عفى عنهم وصفح، حتى نزل فيه قوله سبحانه ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾⁽²⁾ إذ إن تسفيه من يدعو الى الإيمان - في حال كفره وشركه - يكون مدعاة الى الابتعاد عن الإسلام بل زيادة في الكفر والإعراض عن الدين الجديد، فضلاً عن ذلك أن الإسلام يُريد أن يكون المؤمن قوياً في نفسه، والتسفيه يأخذ بالفرد الى الضعة والضعف، وهذا مما لا يرجوه

(1) - سورة الأنعام / الآية 135

(2) - سورة آل عمران / الآية 159

الدين الجديد، لذا كان توجيه الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم أن يحذرهم مما هم عليه بأدبٍ جمٍّ، فقال لهم أبقوا على ما أنتم عليه فستجدون ما لا ترضوه من سوء العاقبة ولكني مع ذلك باقي على ما أنا عليه من دعوتكم كي آخذكم الى طريق الصلاح، وهذا مما يُوحى ويشير الى صدق دعوة النبي «صلى الله عليه وآله» وإصراره على ضرورة بث الإيمان في صدور هؤلاء القوم، لأنهم أهله وأقرباؤه وأبناء جلدته، لذا نسبهم إليه في دعوتهم الى الإيمان فقال: (فقل يا قوم) ولو كان كارهاً لما نسبهم الى نفسه بوصفهم قومه الذين نشأ فيهم وتربى بين أظهرهم وقضى معهم أيام شبابه ونضجه، وهذا التصوّر الذي يحمله النبي محمد صلى الله عليه وسلم اتجاههم قد أوضح مدى اهتمامه بهم ضرورة إنقاذهم، فضلاً عن وثوقه بدعوته، قال الزمخشري في ذلك: (وهذا طريق في الإنذار لطيف المسلك فيه إنصاف في القتال وأدب حسن، مع تضمّن شدة الوعيد والوثوق بأنّ المنذر مُحِقٌّ والمُنذر مُبْطِلٌ)⁽¹⁾.

إذن، لم يشرّع الباري (عز وجل) لحكمٍ معيّنٍ أو يقضي بأمرٍ خاصٍ في الآية بل كان توجيهاً للنبي صلى الله عليه وسلم بأن ينذر قومه كي ينصاعوا الى الدين الجديد لأنّ عاقبة البقاء على الشرك عاقبة سوءٍ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يرجو ذلك لهم.

هذا يدعونا الى نكران القول بنسخها بآية السيف أو بأيّ آيةٍ أخرى تدعو لقتال المشركين، لأنّ موضوعها مختلفٌ تماماً عن الآيات الناسخة، لهذا نجد بعض العلماء لم يدرجها في المنسوخات من نحو قتادة بن دعامة السدوسي وأبي جعفر النحاس والهمداني وغيرهم.

(1) - الكشف / الزمخشري: 2 / 64

في حين نجد بعضهم مَنْ قال بنسخها بآية السيف أو القتال منهم ابن خزيمة وابن سلامة وابن العتائقي وعدّوها من منسوخات آية السيف⁽¹⁾، في حين عدّها القاضي ابن العربي من منسوخات آية القتال، حين قال: (قوله تعالى ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ﴾ هذه منسوخ بآية القتال، فأَنَّهُ تهديد وإن كان بصيغة الأمر والوعيد، قد سقط بالفعل)⁽²⁾ أي أنّ في الأمر لا يقع نسخ، إلّا أَنَّهُ سقط، فأباح وقوع النسخ في التهديد الذي تضمّنته الآية المباركة.

وأجد أنّ في هذا اجتهاد منه فضلاً عن تجاوزه على محدّدات النسخ التي أقرّها في مقدمة كتابه في الشروط الواجب توفّرها في الناسخ والمنسوخ، وربّما يكون قد انطلق في مقولته هذه من منظوره الفقهي أو العقائدي، وأنّ خضوع النص للمنظور الأيديولوجي السياسي يؤدي الى دخول النصّ في أنفاق لا يسلم فيها المعنى لضيقها وظلمتها التي تعمل على تعميم الدلالة أو تقييد النصّ وتحيينه بما يتوافق مع التوجّه الأيديولوجي أو العقدي⁽³⁾ لقاريء النص، فيُضفي عليه شيئاً من أفكاره فيصبح عندنا نصّان أو خطابان النصّ القرآني وتفسير النصّ، لهذا ينبغي الحذر الشديد من ذلك.

في حين ذهب آخرون الى إنكار نسخها منهم السخاوي، لأنّه عدّ في دلالة الآية تهديداً ووعيداً وهذا ممّا لا يقع فيه النسخ بآية السيف⁽⁴⁾، ثم

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن سلامة: 167 - 168، ابن العتائقي: 102

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 124

(3) - ظ: الثابت والمتحول / أدونيس: 2 / 151 - 152، ظ: الخطاب الأصولي / عبد الرحمن علي مشنتل:

(4) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 52

أن مجيء التهديد والوعيد المقترن بالأمر يشير الى شدة التحذير⁽¹⁾ من البقاء على الشرك ولتنبيههم الى خطورة ما هم عليه من الشرك، وهذا غاية في الإحسان إليهم، ولما كان مستوى الإحسان لهم بهذه الدرجة العليا فلا يتناسب معه الأمر بقتالهم الذي فيه هلاكهم، في حين جاءت الدعوة الى الإسلام دعوة الى السلم والتضامن وإحياء النفوس لا قتلها، وبذلك يسقط القول بنسخ الآية، بل بقاء حكمها ما بقي الرسول صلى الله عليه وسلم، وإذا تعذر بعضهم بسقوط الأمر بعد الوفاة وجواز وقوع النسخ فذلك لا يمكن بإجماع العلماء.

19 - قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلْ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴾⁽²⁾.

لم يذكر علماء النسخ في الآية منسوخاً منها إلا قوله سبحانه: ﴿ قُلْ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴾، فقد ذكر ابن خزيمة وابن سلامة وابن العتائقي أنها منسوخة بآية السيف⁽³⁾، ولم يذكروا سبباً لنسخها، بمعنى أنهم أوردوها بما يشبه المسلّمات في ذلك ومن دون ذكر لرواة النسخ أو ما يدل عليه، وهذا ممّا يدفع الدارس الى الشك فيه مع جلالة قدر مَنْ قال بذلك من الأعلام.

في حين علّل القاضي ابن العربي سبب النسخ بوصف دلالة الآية على الإمهال فجاء الأمر بالقتال فعجل ذلك ووقع النسخ حين قال: (قُلْنَا تَوَعَّدْهُمْ

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 4 / 183

(2) = سورة الأنعام/ الآية 158

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن سلامة: 168، ابن العتائقي: 102

الله بالانتظار، وقال لنبيهم قُلْ لهم: «إِنَّا مُنْتَظِرُونَ» يعني نفوذ الحكم فيهم في الدنيا والوعيد في الآخرة ثم نسخ ذلك كله القتال والقتل⁽¹⁾.

الظاهر أَنَّ القول بالنسخ مبعثه رؤية القائلين أَنَّ في الآية أمراً بالكف عن القتال، ولَمَّا كان كذلك فقد جاءت آية القتال ناسخة لأمر الكف لأنَّ الأخيرة ناسخة لكل آيات المواعدة في رأيهم، يقول أبو حيان الأندلسي: («قُلْ انتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ» أي انتظروا ما تنتظرون «إِنَّا مُنْتَظِرُونَ» ما يحلُّ بكم وهو أمر تهديد ووعيد، ومن قال: أَنَّهُ أمرٌ بالكف عن القتال فهو منسوخ عنده بآية السيف)⁽²⁾.

لكن علينا أن نتأمل هذا القول، وذلك أَنَّ سورة الأنعام قد نزلت في مكة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة ولم يدر في حُلْد المسلمين آنذاك أَيُّ نيةٍ بحرب المشركين فيها لأنَّه ليس من المنطق في شيء أن يقاتل المسلمون المشركين وهم من غير عدَّة أو سلاح مقابل ما تملكه قريش من السلاح والمال والتأثير على باقي قبائل العرب للتحشيد، فإذا حدث أن وقعت الحرب سيكون حال المسلمين في أسوأ حال، بل أَنَّ مشروع الدولة الإسلامية سيكون في مهبطٍ الريح، وهذا ما لا يفكر به عاقل فكيف يُفكر به المسلمون.

إذن، لم يكن هناك تصوُّر لهذا الأمر حتى يأتي الأمر في آية السيف بنسخه، والأمر الآخر الذي يبعث القلق في نسخ الآية أو أَيِّ آية من آيات المواعدة بآية السيف أو غيرها من آيات القتال هو أن القضية تابعة

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 125

(2) - البحر المحيط / أبو حيان: 4 / 335

للاجتهاد وليس برواية صحيحة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، فالذي يفسر قوله ﴿ اَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴾ بأنها أمرٌ بالكف عن القتال قال بنسخها في حين أن الذي لم يقل في ذلك لم يذهب الى نسخها وهذا اجتهاد أمام نص واضح لا يحتمل غير ما أراده.

في هذه القضية يبدو لنا خطابان، الأول الخطاب القرآني بسورته الكتابية وهو الذي يقع بين الدفتين، والآخر قراءة أخرى للنص القرآني المتمثل بتفسيره، وقد عدّه مَن قال بنسخ آيات المواعدة أنه المكافئ الدلالي للنص القرآني، وهذا التفسير خاضع لمكونات أيديولوجية وعقدية وفكرية لم يستطع المفسر أن يتخلّى عنها فيظهر أثرها في فهم النص الديني، لذلك ينبغي الحذر ممّا في مثل هذه التفاسير غاية الحذر وعدم القبول بكل ما جاء فيها إلا بعد تمعّن وعمق في نظر، بل ينبغي أن لا يُفسّر النص القرآني أو قراءته على خلفية معينة يمكن أن تهيمن على كل الدلالات التي يحتويها النص، ولا يظهر منها إلا ما يراه المفسر نفسه بل ويفرضه على مجمل تلك الآراء.

هذا الأمر يُوحى الى أن سلطة الخطاب الآخر - الخطاب التفسيري - قد حوّلت النص القرآني الى نصّ ساندٍ لآراء المفسر، وهذا ممّا يُوقع النص القرآني في حالة اغتراب عن الواقع الذي نزل فيه مع أنه خطاب عابر لحدود الزمان والمكان ومجاوز لكل القراءات المحدودة بزمانها.

إذن، لا يمكن القول بنسخ الآية لما تحمله من مضامين مخالفة لما عليه آية السيف أو غيرها من آيات القتال، وقد ذهب الى هذا الرأي أيضاً مجموعة من علماء الناسخ والمنسوخ منهم السخاوي إذ كان يرى ما فيها

من التهديد والوعيد لمن يُسوّف في إيمانه لا يعدُّ نسخاً⁽¹⁾، بل وجد فيه من الحثّ على المبادرة الى الإيمان قبل الحال التي لا تُقبل فيها التوبة المذكورة في القرآن الكريم.

هذا التوجيه لهم قبل وقوع العذاب، فيه من الرحمة لهم والعطف عليهم ما لا يمكن الوقوف عنده وهو ينافي حال الأمر بقتلهم بآية السيف أو غيرها.

ثم أنّ ابتداء الآية بالسؤال ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ...﴾ فيه دلالة أخرى تُضاف الى ما سبق في نفي النسخ، وذلك أنّ استعمال (هل) هنا يفيد أمرين هما: الاستفهام والنفي، وأنّ النفي بها لا يطابق النفي في أدواته المعروفة، فليس هو نفيّاً محضاً بل هو استفهام أُشرب معنى النفي، أي أنّ فيها من الوعيد والتهديد ما لا يؤدي النفي المحض، ثم أنّ النفي الصريح هو إقرار من المخبر، فقولنا: «ما جزاء الإحسان إلّا الإحسان» كان هذا إخباراً من المتكلم، وأمّا إذا قال بطريق الاستفهام فإنّ المقصود منها إشراك المخاطب بذلك⁽²⁾، أي أنّ المخاطب عن طريق الاستفهام المشرب بالنفي مدعوٌ لأنّ يجيب ويكون جوابه المنتظر في الآية: لا، ما ينظرون أنّ تأتيهم الملائكة، وفي هذا غاية التهديد والوعيد، إذ إنّ في عدم الإجابة سيكون مآلهم الى ما لا يُحمد عقباه، فانظر كيف يحثّهم الله تعالى الى سلوك طريق الحق، فعسى أن يكون واحداً منهم قد أدركته الرحمة واتخذ من الدين الجديد مذهباً له، فلا يعدم لذلك القرآن الكريم وسيلة سلمية لهداية الناس لذا أنّ سلوك طريق القتل بعيد عن الإسلام.

(1) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 52

(2) - ظ: معاني النحو / د. فاضل السامرائي: 4 / 209

إذن، كان أسلوب الاستفهام المشرب بالنفي الذي تصدر الآية المباركة قرينة مانعة من إرادة الاستمرار على الشرك وحائثةً الى ضرورة الإيمان بالله ونبذ الشرك، لا بمعنى الكف عن القتال المؤدّي في رأي بعضهم الى نسخ بعضها بآية القتال وإبطال حكمها.

20 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في المقصود بالذين فرّقوا دينهم، وهم من نزلت فيهم الآية المباركة لتُخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم، فمنهم من عدّ المشركين بأنهم المقصودون بها ومنهم من يرى أنّهم اليهود والنصارى، ونُقل عن الإمام محمد الباقر عليه السلام أنّهم جموع أهل الضلالة والبدع والأهواء⁽²⁾، والملاحظ من سياق الآيات السابقة لهذه الآية أنّ ظاهر اللفظ يُشير الى أهل الشرك، لأنّها نزلت في مكة وأنّ غالبية سكانها من المشركين، ولم يُعدّ فيها غيرهم من له اليد الطولى فيها لذا أنّ ظاهر اللفظ لا يُشير إلّا إلى المشركين، غير أنّ في السياق ما يشير كذلك ولو بطرفٍ خفي الى آخرين من دونهم، وذلك أنّ عموم دلالة اللفظ يُشير اليهم بوصف القرآن عابراً لحدود الزمان والمكان ولعلّ ذلك ممّا يُوحى به الله تعالى الى النبي لما سيؤول في المستقبل، وما سوف يُعانيه من غير المشركين، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون غير قادرين على مواجهتهم، وقد صعبَ عليه ذلك، فكان الله سبحانه مخبره بأنّه سيتعرض الى ما هو أشد من ذلك ممّن خبروا

(1) - سورة الأنعام / الآية 159

(2) - ظ: التبيان / الطوسي: 4 / 329

الأديان الأخرى وأن فيهم كيداً أكبر من كيد المشركين المتمثل بخبث اليهود ومكائدهم التي ستطال المسلمين أنفسهم، وهذا ما حدث فعلاً، حتى شاع النفاق بين بعض من أسلم من أهل المدينة وما جاورها، فضلاً عن المؤامرات التي حيكت ضد الإسلام من قبل اليهود والمشركين التي بسببها وقعت معارك بينهم. إذن، الاكتفاء بظاهر اللفظ يأخذ بنا إلى أن المقصودين بذلك المشركون، لكن النظر إلى تلك الآيات بنظر عميق تأخذنا إلى دلالات أوسع، وأن القرآن الكريم مبني على الاتساع.

وفي كلا الأمرين، سواء أكانوا مشركين أم يهود، فإنَّ عموم دلالة الآية المباركة هو إخبار للنبي صلى الله عليه وسلم بحال هؤلاء وتوجيه له صلى الله عليه وسلم من عدم مخالطتهم، فكان ذلك نهياً وأمرًا بمباعدتهم، وأما ما قيل أنَّ معناه (لست من قتالهم في شيء)⁽¹⁾ فذاك ممَّا لا يقبله العقل السليم لأنَّ حال المسلمين في مكة من الضَّعف لا يسمح لهم حتى بالتفكير في قتال المشركين، لذا لا يصح أن يُقال أنَّ الآية تتضمَّن دلالة الأمر والتوجيه بالكفِّ عن القتال، بل كان في الآية إخبار للنبي صلى الله عليه وسلم بما سيؤول إليه حالهم، وضرورة الابتعاد عنهم، لأنَّ مآل أمرهم إلى الله تعالى وهو محاسبهم على ما فعلوه، وليس على الرسول من حسابهم من شيء.

ولمَّا كان توجيه الآية إلى ما أوضحناه، فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم نسخها بآية القتال، لأنها لم تأمر بقتال، حتى يكون ناسخها معادلاً لها فيصح وقوع النسخ فيها.

(1) - ظ: معاني القرآن / الفراء: 1 / 366

فمن الذين ذهبوا الى عدم نسخها السخاوي للسبب ذاته، وعدّها من المحكمات وقال: (إنّما يكون منسوخاً بآية القتال النهي عن القتال)⁽¹⁾ على أنّه فهم من الآية الإخبار، وليس الكفُّ عن القتال في أثناء إشارته الى نسخ آية السيف لمئة وأربع وعشرين آية من آيات المواعدة، واعتقاد بعضهم أنّ قولهم بالنسخ مبنيّ على الظن، فما سمعوا أمراً من الله تعالى الى المؤمنين بالصبر وترك الاستعمال حتى ظنّوا أنّ ذلك منسوخ بآية القتال، فعُدّ ذلك ممّا لا يصح⁽²⁾.

لكنّ السدي ذكر أنّها منسوخة بالقتال فقال: (هذه آية لم يُؤمر فيها بقتال، وهي منسوخة بالقتال)⁽³⁾، وهذا حكم في غير محلّه لعدم تطابق الموضوع في الآيتين الناسخة والمنسوخة بحسب ما يقول.

وقد ردّ ذلك ابن عطية حين قال: (وهذا كلام غير متقن، فإنّ الآية خبر لا يدخله النسخ، ولكنّها تضمّنت بالمعنى أمراً بمواعدة فشبهه أن يُقال: أنّ النسخ وقع في ذلك المعنى الذي قد تقرّر في آيات أخر)⁽⁴⁾ فأشار الى موضع الخلل في حجج مَنْ قال بالنسخ وغفلتهم عن فحوى النص المبارك المُخبر للرسول عن حال مَنْ نزلت فيهم وما سيؤول اليه أمر مَنْ يأتي بعدهم لدفع السّام والضيق الذي لحق النبي صلى الله عليه وسلم في الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية في مكة والمغالطة نفسها لحقت القاضي ابن العربي فقد كان يرى أنّ في الآية

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 54

(2) - ظ: م. ن.

(3) - البحر المحيط / أبو حيان: 4 / 336

(4) - م. ن.

إخباراً غير أنها نُسخَت بالقتل فقال: (لأنَّ قوله ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ إخبار بأنه لا يجمعهم معه معنى لأنهم أصداد، هذا إجماع قلب وفعل وصحة عقيدة وانتظام جملة)⁽¹⁾، وعدم الجمع بين الناسخ والمنسوخ على معنى واحد دليلٌ على اختلاف موضوعي الآيتين، وعند ذلك لا يتحقق وقوع النسخ.

وممن قال بنسخها أيضاً الفراء⁽²⁾ (ت 207هـ)، والكلبى والحسن⁽³⁾ وابن خزيمة وابن العثاقى⁽⁴⁾.

يتبين من مجموع مَنْ رأى وقوع النسخ في الآية أنَّ ما قالوه لا يعدو إلاَّ اجتهداً من قبلهم وعبوراً على ما قرَّروه من دواعي النسخ، وقد علمنا أنَّ الإخبار ممَّا لا يقع فيه نسخ، غير أنَّهم وبدافع لا نعلمه أو باجتهد غير مُسوِّغٍ له قالوا بالنسخ، معرضين بذلك عن كثير من فنون اللغة ومقتضيات السياق العام، بل نجدهم في هذه الآية وفي غيرها من الآيات الداعية الى المصادقة قد جانبوا كثيراً من الحقائق أو تغافلوا عنها لمغالطة النص القرآني الذي يدعو الى السلم وإشاعة السلام بين الناس على اختلاف مذاهبهم وأديانهم.

غير أنَّ مَنْ ذهب الى نسخ آيات المصادقة ربَّما كان يغلب عليه الأثر الفقهي في فهم النص القرآني، منهم القاضي ابن العربي، والوقوف على فهم معيَّن له تحجيم لدلالته، وأنَّ المنظور الشرعي أو الفقهي يجعل من

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 125

(2) - ظ: معاني القرآن / الفراء: 1 / 366

(3) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: 2م / 389

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن العثاقى: 102

اللغة أو النص كيانه لا يتحرك إلا بحدود الحكم الشرعي المراد في حينه، في حين أن في النص القرآني قابلية عظمى على توليد معانٍ أخرى أبعد من حدود التشريع⁽¹⁾، وهذا لا يعني بخس لجهود هؤلاء، لكن لأبد من التنبيه الى قابلية النص القرآني واختراقه لحدود الزمان والمكان، لما فيه من مرونة في الأداء الدلالي والتعبير عن إرادة النص.

21 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁽²⁾.

ابتدأت الآية المباركة بشرط، وهو إن ابتدؤا بالسلم فأجبههم الى ذلك بمعنى أن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم يُجيبهم الى ذلك بحسب ما تقتضيه مصلحة الأمة وصلاحها، وليس ذلك يحتم عليه، وذلك أن سياق الآية يوضح ذلك بالابتداء بأداة الشرط (إن) التي تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها والموهومة والنادرة والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى⁽³⁾، وأن وقوع الجواب في الشرط يستلزم وقوع فعله غير أن لبعض الأدوات خصائص دلالية لا تستلزم ذلك، منها (إن) الشرطية، فهي كما يعبر عنها الكفوي بقوله: («إن» الشرطية تقتضي تعليق شيء بشيء ولا تستلزم تحقيق وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً، كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾⁽⁴⁾

(1) - ظ: النص القرآني وآفاق الكتابة / أودنيس: 38 - 39، ظ: الخطاب الأصولي / عبد الرحمن علي

مشنثل: 53

(2) - سورة الأنفال / الآية 61

(3) - ظ: معاني النحو / د. فاضل السامرائي: 4 / 59

(4) - سورة الزخرف / الآية 81

وعادة، كما في قوله تعالى ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، لكن في المستحيل قليل)⁽²⁾.

وكذلك نقل ابن يعيش (ت643هـ) حول استعمالات (إِنْ) بقوله: (ولا تستعمل «إِنْ» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح «إِنْ البسر كان كذا» و«إِنْ طلعت الشمس آتاك» إلا في اليوم المغيم)⁽³⁾.

ومن دلالة (إِنْ) الشرطية غير الملزمة لدلالة الإلزام، يتضح لنا أن الجنوح للسلم من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وإن دُعِيَ الى ذلك لم يكن ملزماً له بقبوله، إلا ما كانت تقتضيه المصلحة العامة للإسلام، وهذا المعنى أشار إليه الزمخشري حين تعرض للآية المباركة من حيث وقوع النسخ فيها، وكأنه يُشير الى عدم نسخها فقال: (والصحيح أن الأمر موقوفٌ على ما يرى فيه الإمام صلاح الإسلام وأهله من حربٍ أو سلمٍ، وليس بحتمٍ أن يُقاتلوا أبداً، أو يُجابوا الى الهدنة أبداً)⁽⁴⁾، وهذا التوجيه الدلالي للآية يوميء الى عدم النسخ بأيّ الأيتين المنسوختين اللتين ذكرهما علماء القرآن، فقد روى عن ابن عباس أنها منسوخة بقوله سبحانه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾، أو ما روي عن غيره بقوله سبحانه ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽⁶⁾.

(1) - سورة الأنعام / الآية 35

(2) - الكليات / الكفوي: 857

(3) - شرح المفصل / ابن يعيش: 9 / 4

(4) - الكشف / الزمخشري: 2 / 221

(5) سورة التوبة / الآية 29

(6) - سورة التوبة / الآية 5

في حين يذهب الشيخ الطوسي الى عدم نسخها كونها نزلت في المودة لأهل الكتاب، واستدل أيضاً على ذلك أن الآية النسخة في براءة قد نزلت في سنة تسع وبعث بها رسول الله الى مكة، ثم صالح أهل نجران بعد ذلك⁽¹⁾ ممن وفدوا عليه بعد معركة تبوك ونزول سورة التوبة ثم أن السياق العام في الآية والتي قبلها يشير الى ذلك بقوة.

لذا نجد أن بعض علماء الناسخ والمنسوخ لم يقل بنسخها منهم القاضي ابن العربي، إذ عدها من الآيات المخصصة، بسبب التباين بين الآية النسخة والآية المنسوخة، إذ لا تعارض بينهما، وأن التعارض من شروط النسخ عند ابن العربي، فقال: (ليس بين الآيتين تعارض لأن تقدير الكلام فيها يجيء على صورة صحيحة لا تعارض معها)⁽²⁾.

أما السخاوي فقد استدل على عدم نسخها كونها نزلت في اليهود، وأن ناسخها - كما يروي - قوله سبحانه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الى قوله ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾⁽³⁾، وفي ذلك عدم تطابق بين موضوعي الآيتين، فقال: (وقيل في الجواب عنه: إنما أمره في سورة الأنفال بالصلح إن جنحوا إليه، وابتدؤا بطلبه، وفي سورة القتال نهاه أن يكون هو المبتديء بالصلح، فالآية محكمة وليست فيها ما في القتال بناسخ لها)⁽⁴⁾ وهذا مما يدحض ما يراه ابن سلامة من أنها منسوخة بآية القتال⁽⁵⁾ للسبب المذكور.

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 5 / 15

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 136

(3) - سورة التوبة / الآية 29

(4) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي 2 / 61

(5) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 176 - 177

ثم نلاحظ أمراً آخر يمكن أن نبين منه عدم نسخها، وذلك متمثل بتعدد أسباب نزول الآية لدى من ذكرها، فمنهم من قال أنها نزلت في المشركين وبعضهم ذكر أنها كانت في اليهود، وآخرون يرون أنها في نصارى نجران، فضلاً عن تعدد الآيات الناسخة لها بين آيات القتال وأ غيرها⁽¹⁾.

هذا ممّا يُضعف القول بنسخها، وقد يُشير الى أنّ القول بنسخها مبعثه الاجتهاد لا الرواية الصحيحة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أو توثيق من الصحابة ممّن عاشره لذا نجد بعضهم لم يذكرها في المنسوخات من نحو الهمداني وابن خزيمة الذي عُرِف عنه بكثرة روايته نسخ آيات المواعدة بآيات القتال ولعلّ سبب تعدّد الآراء في نزولها والأقوال بنسخها خاضع لجدلوية العلاقة بين النص والقارئ، أي الى طبيعة فهم القارئ للنص القرآني⁽²⁾، المقترن بطبيعة اللغة المؤلّفة للنص، وخاصة في النصوص العظيمة كالقرآن الكريم، وهذا ممّا يخلق نوعاً من أزمة في فهم النص بسبب من التداخل بين لغة النص والتشريعات الدينية التي تعمل على تحديد سلوك قارئ النص بالاتجاه الذي تريده تلك المضامين التي ربّما يصنعها بعض من تمرّس فيها ورأى رأيه، وربما كان ذلك الرأي غير مطابق لما كان في النص، لأنّ الإنسان غالباً ما يخضع لظروف عقدية أو فكرية أو بيئية تُضفي على آرائه شيئاً من تلك التي آمن بها وربّما كان ذلك من غير وعي بها، لأنّها من مكونات عقله وذاته العميقة التي تماهت في سلوكه العادي والاجتماعي العام.

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 5 / 150، الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 36، ابن سلامة: 176 - 177، النحاس:

(2) - ظ: مفهوم النص / د. نصر حامد أبو زيد: 83 - 84، 120 - 121

الظاهر من الآية المباركة دلالة المطاولة المصحوبة بالشدة والمماثلة وذلك ظهر من معاني «وَأْمُلِي» و«مَتِينٌ»، إذ جاء في معناهما كما ذكر ابن فارس أن (ملي: الميم واللام والحرف المعتل كلمة واحدة هي الزمن الطويل)⁽²⁾ واستدل الراغب الاصفهاني (ت 425هـ) على ذلك بقوله سبحانه ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾⁽³⁾، وقال: (وتمليتُ دهرًا: أبقيت)⁽⁴⁾ وأما لفظة «متين» فقد ذكرها ابن فارس بقوله: (الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول... والمماتنة: المباعدة في الغاية، وسار سير مُماتنًا شديدًا بعيدًا، وماتنُهُ: ماطله)⁽⁵⁾.

ولما ابتدأ الآية المباركة بالزمن الطويل مقترباً بالشدة والصلابة، ليعبر عن مقدار المباعدة ما بين الشرك الذي عليه المشركون، وبين الإيمان بالله الذي يدعو له النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وما يحتاج له من الصبر والتأني وحساب خطوات العمل للمدى البعيد، لا أن تكون الحسابات وقتية قصيرة المدة، لهذا نجد أن المكر قد دخل ما بين طول الزمن الذي تحمله دلالة (أُملي)، والشدة وما يكتنفها من الصعوبات والحسابات التي تحملها دلالة (متين) ليكون المكر جزءاً مهماً في العمل الجهادي وذلك لأجل مواجهة المتغيرات التي قد تظهر على حين غرة من دون سابق إنذار كي تُواجه بالطرق الاعتيادية، لهذا كان المكر المذكور في هذه الآية المباركة

(1) - سورة الأعراف / الآية 183

(2) - مقاييس اللغة / ابن فارس: 957 - ملي

(3) - سورة مريم / الآية 46

(4) - مفردات ألفاظ القرآن / الراغب: 777 - ملا

(5) - مقاييس اللغة / ابن فارس: 937 - 938 - متن

ما هو إلا نوع من خُطِّ ذكيةٍ قادرة على الإحاطة بالمتغيرات غير المتوقعة في حسابات الساحة الجهادية، وهو لهذا يكون محموداً بالنسبة للمسلمين في مواجهة أعمال الكافرين، وقد عرّفه الراغب الأصفهاني بقوله: (الكيد: ضربٌ من الاحتيال أو قد يكون مذموماً وممدوحاً، وإن كان يستعمل في المذموم أكثر وكذلك الاستدراج والمكر، ويكون بعض ذلك ممدوحاً. قال ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾⁽²⁾ قال بعضهم: أراد بالكيد العذاب، والصحيح إنه الإملاء والإمهال المؤذي الى العقاب كقوله ﴿إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾⁽³⁾(4).

نستدل من هذه الدلالة التي تحملها ألفاظ الآية المباركة أن في ذلك توجيهاً للنبي محمد صلى الله عليه وسلم أن يستعمل ما يمكنه من الأساليب لمواجهة الكافرين ولمدة طويلة، وهو في كل ذلك يحمل دلالة الإخبار للنبي صلى الله عليه وسلم في طول المواجهة المتوقعة مع الشرك، لذا كان عليه أن يعدّ العدة الكافية للعمل الشاق والطويل.

هذا التوجيه الدلالي للآية يلغي أن يكون هناك من تعارض بينها وبين آية السيف الداعية للقتال، بل أن قوله سبحانه ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ هو مقدمات حقيقية لمواجهة الشرك بطرق الحيلة والمكر قبل وقوع القتل وإعمال السيف في رقابهم، بمعنى أن الآية المباركة متقدمة في عملها على عمل آية السيف أي لا تتعارض مع ما توحيه أو تدل عليه لكي يقع النسخ.

(1) - سورة يوسف / الآية 76

(2) - سورة الأعراف / الآية 183

(3) - سورة آل عمران / الآية 178

(4) - مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الأصفهاني 828 - كيد

فضلاً عن ذلك يمكن الإفادة من دلالة الانتظار والإمهال في الآية الكريمة، في توجيه المكر والكيد، وذلك أنَّ التأخير يفعل فعله في نفوس المشركين أي أنَّهم يظنون أنَّ ما يُفعل بهم هو خير لهم ولكنَّه في الحقيقة شرٌّ بهم في الباطن، فيسهل الإيقاع بهم والانتظار عليهم، وهذه كلّها مقدمات واحترازاات للمسلمين قبل وقوع القتل والقتال، بل ولأجل تلافيه ربَّما يكون بإضعافهم والحدِّ من غلوائهم عندما يُواجهوا بفعل المكر والكيد والحيلة بهم فيسقط ما بأيديهم، ويحلُّ النصر للمسلمين من دون قتالهم.

هذه مشيئة الله تعالى وهي نافذة في الناس، لأجل إعلاء كلمة الإسلام وكلمته البالغة أخبر بها الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنفذ حكمه فيها في مكة، وممَّا يؤيد ذلك أنَّ سورة الأعراف مكية ويكاد يكون الإجماع عليها⁽¹⁾ وهذا ممَّا لا يستدعي وقوع النسخ فيها، وهو ما ذهب إليه القاضي ابن العربي، والسخاوي⁽²⁾، وقد رأى الشيخ الطوسي أنَّ عدم النسخ في سورة الأعراف (هو الأقوى لأنَّ النسخ يحتاج الى دليل)⁽³⁾.

لذا لم يدرجها عدد من علماء الناسخ والمنسوخ في منسوخاتهم، من نحو قتادة وأبي جعفر النحاس والهمداني وابن العتائقي، في حين عدَّها بعضهم الآخر منسوخةً بآية السيف، منهم ابن خزيمة وابن سلامة⁽⁴⁾ بدلالة أنَّ معنى «وأُملي لهم» خلَّ عنهم ودعهم⁽⁵⁾، وهذا لا

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 146، ابن سلامة: 169، ابن العربي: 129، الطود الراسخ في المنسوخ

والناسخ / السخاوي 2 / 55

(2) - ظ: المصدرين الأخيرين نفسيهما

(3) - التبيان / الطوسي: 4 / 340

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 272، ابن سلامة: 169

(5) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 169

يعني الأمر بقتالهم بعد نزول آية السيف بقدر ما هو يعني أمهلهم فأن حسابهم على الله، لا عليك منهم، وقد أكد تعالى هذا المعنى في كثير من الآيات التي توجّه النبي محمداً صلى الله عليه وسلم الى ذلك، من نحو قوله: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ﴾⁽¹⁾ وغيرها.

فضلاً عن ذلك لم يقل بنسخها كثير من علماء التفسير من نحو الشيخ الطوسي والزمخشري والطبرسي وابن كثير وأبي حيان الأندلسي، وقد ذكر الأخير أن في الآية إخبار بعد أن ذكر عموم معنى الآية والروايات فيها، قال: (وهذا إخبار عن المكذبين عموماً)⁽²⁾، والإخبار لا يقع فيه النسخ باتفاق أكثر العلماء.

23 - قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾⁽³⁾.

ابتدأ الكلام بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بما يقولونه وسؤالهم في إنزال آية من الله كما أنزل الله تعالى الآيات من قبل على أنبيائه ورسله، فابتدأ القول بـ(لولا) وقد ألحقها بالفعل الماضي المبني للمجهول (أُنْزِلَ)، لتكون دالة على معنى (هلاً)، قال أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ): (نُقِلَ عن الخليل أن كل ما في القرآن من «لولا» فهي بمعنى «هلاً» إلا التي في الصافات ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾⁽⁴⁾، وفي يونس ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ

(1) - سورة يس / الآية 17

(2) - البحر المحيط / أبو حيان: 4 / 546

(3) - سورة يونس / الآية 20

(4) - سورة الصافات / الآية 143

قَزِيَّةٌ آمَنَتْ فَتَفَعَّهَا إِيمَانُهَا⁽¹⁾ بمعنى المقتترنة بالفاء⁽²⁾، وفي «هلا» معنى الترك واللوم، إذا دخلت على الماضي⁽³⁾، بمعنى أَنَّ مشركي العرب الذين ناظروا الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من شدة ضيقهم ونكرانهم أَنَّهُم طلبوا إنزال آية من السماء لإثبات نبوته، قصداً منهم إخراجهم لأنَّهم كانوا يظنون أَنَّهُ غير قادرٍ على ذلك - بحسب ما يرون - فهو لم يعد نبياً في شرعتهم، حتى يأتي بالمعجزات، وهذا يُشير الى غاية ضيقهم وقرفهم فعبروا عنه بغاية الحث على ترك ما هو عليه أو لومه على ما جاء به إليهم.

فلَمَّا واجهوه بكل هذا العنت من اللوم والترك، أمره الله تعالى أن يقول لهم ﴿إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ والغيب لا يطلع عليه إلا هو سبحانه، وإذا أراد أن يظهره فَإِنَّمَا يكون لمصلحة الدين ونشر الرسالة كحالة إعجازية، غير أَنَّهُ سبحانه قد أمر نبيّه صلى الله عليه وسلم أن يكون تبليغ الرسالة السماوية بالطرق الاعتيادية والطبيعية كي يُعْمَلَ فيهم العقل والتفكير والتدبر في آيات الله سبحانه لكشف مضامينها فيكون الإيمان بها مبنياً على أسس عقلية لا يتحكّم الغيب في أكثرها، وهذا هو الدين المنسجم مع الطبيعة الإنسانية النقية.

ولَمَّا رأى سبحانه منهم شدة العنت وعدم الانصياع لما يأمر به أمر نبيّه صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم ﴿فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ لحساب الله وحكمته فيهم جميعاً، وظاهر الآية يُشير الى ثقة النبي محمد صلى الله عليه وسلم بما سيؤول إليه حالهم جميعاً وَأَنَّ النصر حليفه على المشركين، كردٍ موازٍ

(1) - سورة يونس / الآية 98

(2) - الكليات / الكفوي: 657 - لولا

(3) - ظ: م. ن، المفردات / الراغب الاصفهاني: 753 - لولا

في القوة والمقدار لما هم عليه من العنت في لومه صلى الله عليه وسلم
وطلب ترك تبليغ رسالته اليهم.

هذه الدلالات المستوحاة من الآية المباركة لا تتفق في شيء مع آية السيف
التي قيل أنها ناسخة لها⁽¹⁾ لا موضوعاً ولا تعارضاً، بل نستوحي منها وعيداً
للمشركين⁽²⁾ على ما فعلوه، والوعيد لا يقع فيه النسخ، وإلى هذا ذهب القاضي
ابن العربي في منسوخاته إذ إنه يرى أن لا نسخ في الوعد والوعيد⁽³⁾، لذلك لم
يذكرها لا في منسوخاته ولا في الآيات التي وقع فيها التخصيص لأنها لا تدخل
فيما وقع فيه النسخ حسبما يرى.

وذهب السخاوي أيضاً إلى عدم نسخها وقال معقّباً على من ذهب إلى
نسخها بآية السيف: (وليس ذلك بصحيح، إنما أنزل في طلبهم الآيات المهلكة
﴿لَا تَأْتِيَنَا السَّاعَةُ﴾⁽⁴⁾، ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾⁽⁵⁾، ف قيل له: قل:
إنني لا أملك الغيب... وكذلك أمر نبينا صلى الله عليه وسلم أن يقول: ما
طلبتم إنني منتظر ذلك معكم وكما قال له: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ
بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾⁽⁶⁾، ومثل هذا لا يُنسخ بآية القتال⁽⁷⁾، وأن
طلب نزول الآيات وانتظارها هو الذي يحكم بينه وبين المشركين لتكون
الفصل فيما بينهم، وهذا ما لا علاقة له بأمر قتال المشركين لأن موضوعه

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 192، ابن خزيمة: 272، ابن العثاقي: 108

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 181

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 4

(4) - سورة سبأ / الآية 3

(5) - سورة الانفال / الآية 32

(6) - سورة الأنعام / الآية 58

(7) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 73

القتال تختلف كلياً عن موضوعه وعيدهم بأمر الله القاضي عليهم، لذا لم يكن هناك تعارض بين الآيتين كي يقع النسخ.

ولمّا كان هذا حكم الآية فلم يذكرها قتادة وأبو جعفر النحاس والزهري والهمداني في منسوخاتهم لا بآية السيف ولا بغيرها من آيات القتال، وأمّا من ذهب الى نسخها فلم يذكر لذلك دليلاً قاطعاً، بل ذكرها مرسلة من دون ذكر سبب النسخ، من نحو ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي⁽¹⁾، وهذا مما يُضعف القول بنسخها أيضاً.

إذ تُعدّ الروايات سلطة مؤثرة في توجيه دلالة النص، ولعلّ هذه السلطة ذات أثر كبير في جدلية الفكر العربي والتراث الإسلامي عموماً، إذ جعل لها من قوة التأثير ما يقف عندها العقل العربي في جدلية مؤثرة في تحديد مفهوم النص الديني، مع علمنا أنّ هذه السلطة قد تُقيض الفعل الدلالي للنص وقد يُشرع الى تسويغ بعض الدلالات التي قد يفرضها القاريء إذا لم يأخذ بالعلاقات السببية في الحسبان، لذا نجد أنّ القول بالنسخ من عناصر تحديد وتقييد دلالة أي نص في حدود ضيقة لا تتجاوز حدود الرواية أو التبرير المُقحم في ذلك.

24 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بِرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

اختلفت الآراء حول نسخ هذه الآية بين قائل بنسخها، وبين آخر يقول بإحكامها، واختلفوا كذلك في أسباب ذلك فظهر مشهد هذه الآية عند علماء النسخ مشهداً معتمداً، والاختلاف بالنسخ وأسبابه بينهم يُشير الى

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 192، ابن خزيمة: 272، ابن العثاقي: 108

عدم اتفاقهم على ضوابط مشتركة تقطع بذلك، ويُوحى الاختلاف بينهم أيضاً الى عدم تسالمهم في ذلك، وربما كان المنهج الذي حكمه بعضهم مخالفاً لغيرهم، وأدّى الى اختلاف النتائج لديهم عند النظر في دلالات الآيات الناسخة والمنسوخة وهذا يوميء الى أعمال الاجتهاد في القول بالنسخ أم بعدمه، وهذا لا يصح في موضوعة النسخ التي ترتبط بالرواية عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن ذلك لم أجد سلسلة لرواية حديث النسخ بآية السيف، وهذا كلّ مما يُضعف القول بنسخها بآية السيف أو غيرها من آيات القتال.

وممّن قال بنسخها بآية السيف ابن سلامة، وابن خزيمة والقاضي ابن العربي والهمداني وابن العتائقي⁽¹⁾، وذكر أبو حيان الاندلسي غيرهم، من نحو ابن زيد ومجاهد والكلبي ومقاتل⁽²⁾، من دون تقديم دليل على ذلك، إلا القاضي ابن العربي فقد علّل نسخها بآية القتال أنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم قد أمر في حال تكذيبه من قبل المشركين أن يتبرأ منهم ويُسلمهم الى أنفسهم، وأن يعرفهم بأنّه لا يُجزى أحدٌ بعمل أحدٍ، وإن كذبوك بعد ذلك فقاتلهم واقتلهم⁽³⁾، أيّ أنّه أسند النسخ الى سبيل التدرّج في الدعوة الى الله وعند التكذيب يُعمل السيف في رقاب الناس لكفرهم، وهذا ما لا يتفق مع التوجّه القرآني في ضرورة دعوة الناس الى الله بالبرهان والدليل والحجة وإظهار الآيات الدالة على الله سبحانه والإيمان به، وكذلك توجيه ابن

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 192، ابن خزيمة: 272، ابن العربي: 152، الهمداني: 53، ابن العتائقي: 198

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 209

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 152

العربي يُخالف قوله سبحانه في وصف مهمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾⁽¹⁾، والقتل وإعمال السيف قصد الدعوة الى الإيمان لا يُعَدُّ رحمةً في العرف الإنساني.

ثم أن التحليل النحوي للآية ربّما يُوجّه الآية الى خلاف التعارض مع آية السيف، وذلك أنّ ابتداء الكلام بأداة الشرط (إنّ) المستعملة في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها والمستحيلة وسائر الافتراضات وغيرها التي لا تستلزم تحقّق وقوعها ولا إمكانه⁽²⁾ يشير الى أنّ المخاطبين بهذه الآية لا يقولون بتكذيبه في قرارة أنفسهم، لذا نستشف من سياقها أنّ فيها دعوة الى تأليف قلوبهم واستمالتهم، مع ما تتضمّنه من الوعيد المقترن بهذا التآلف، وهذا موضوع يخالف ما عليه مضمون آية السيف الداعية لقتال المشركين، وأنّ النسخ لا يقع إلاّ إذا تعارض أمران، كالأمر بالموادعة والآخر بعدم الموادعة، وهذا ممّا لا وجود له في الآيتين وغير متحقّق فيهما، لذا وجدتُ أبا حيان الاندلسي عندما يذكر خبر نسخها بآية السيف، يردفه بقوله: (وقال المحققون ليست منسوخة)⁽³⁾ ليشير الى عدم إيمانه بنسخها ثم يعقّب: (ومدلولها اختصاص كل واحد بأفعاله وثمرتها من الثواب والعقاب، ولم ترفع آية السيف من هذا)⁽⁴⁾، بمعنى أنها مخصصة في دلالتها، والخاص لا يقع فيه النسخ.

ويرى الشيخ الطوسي عدم نسخها لكونها - بحسب ما يرى - إخباراً بأنّ

(1) - سورة الانبياء / الآية 107

(2) - ظ: معاني النحو / د. فاضل السامرائي: 4 / 59 وانظر مصادره

(3) - البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 209

(4) - م. ن.

الله تعالى قد أخبر أن لا يُجَازَى أَحَدٌ إِلَّا عَلَى عَمَلِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ أَحَدٌ بِجَرَمٍ غَيْرِهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ عَلَى وَجْهِ التَّلَطُّفِ لخصمه وحسن العشرة وأن لا يستقبلهم بما يكرهون من مخاطبتهم⁽¹⁾، وهو الصواب، ويذكر الطبرسي سبب عدم نسخها بآية القتال أنها براءة ووعيد وذلك لا يُنافي الجهاد⁽²⁾، في حين استدل السخاوي على عدم النسخ بآية السيف كونها غير معارضة لها في شيء⁽³⁾، وأن عدم التعارض ينفي وقوع النسخ لعدم وحدة الموضوع والغرض. إذن، كان النظر في العلاقات النسبية الرابطة لمجمل نص الآية قد حرّر كثيراً من الدلالات المختبئة داخل النص، وحفّز النشاط التأويلي فيه، وهو تحريض ضمني يتجاوز فيه النص محدّدات اللغة ويحمّله قابلية الاتساع وقوة إظهار الدلالات التي يضمّها النص.

25 - قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُزِيرُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾⁽⁴⁾.

يظهر من تركيب الآية المباركة وجود شرطٍ لازمٍ فيها، وأن الله تعالى يُخبر نبيه صلى الله عليه وسلم من خلاله ويَعِدُّه بأنه سيُريه نصر الله نبيه إن كان حياً، وإمّا إذا مات فأَنَّهُ سيُريه ذلك يوم البعث.

الغرض من الشرط في العربية أو من التركيب الشرطي (هو تعليق

(1) - ظ: التبيان / الطوسي: 5 / 380

(2) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 3 / 111

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 73

(4) - سورة يونس / الآية 46

الحكم الذي يتضمنه الجزاء بالحكم الذي يتضمنه الشرط، وليس هو ربط الحدث بمحدثه في فعل الشرط⁽¹⁾ ولما كان كذلك فأنَّ حصول الجزاء هو ما سيؤول إليه أمر المشركين من العقوبة أي أنَّ الرؤية البصرية ستكون حاصلة بوقوع العقوبة عليهم بمعنى أنَّ الله سبحانه قد وعد نبيه صلى الله عليه وسلم بما سيؤول إليه أمر هؤلاء المشركين وسيراه بعينه إن كان حياً، وأمّا إذا مات فسيكون أمر ذلك الى يوم القيامة.

من هذا المدخل يمكن أنَّ نستخلص مجموعة من الايحاءات التي ترمي الى رفض القول بنسخ الآية المباركة بآية السيف أو غيرها من آيات القتال الذي قال به مجموعة من علماء الناسخ والمنسوخ منهم ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي⁽²⁾، وذلك أنَّ فحوى الآية التي ابتدأت بالشرط توميء الى إخبار النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو في مكة - بوصف سورة يونس مكية - بأنَّ أمر هؤلاء المشركين المعاندين والمنحرفين عن الحق والذين آذوك سيؤول الى أمرٍ سيءٍ وأنَّك يا محمد صلى الله عليه وسلم ستراه بعينك أن عاجلاً في الحياة الدنيا أو آجلاً في الحياة الأخرى.

أمّا الأمر الآخر فأنَّ النص المبارك يتضمن وعيداً للمشركين، إذ إنَّ الجزاء المتعلّق بالشرط يُوحى الى عقوبة هؤلاء ولو بعد حين بدلالة الإخبار لأنَّ لفظ الجملة كاشفٌ عن حقيقة ذلك الوعيد الذي سيقع فيما بعد، وهذا الأسلوب في الإنذار والوعيد قد جاء على وفق طريقة كلامهم بالخبر، إذ إنَّ في مثل هذه الجملة يجب أن تكون فيها نسبة تامة بين طرفيها وإنَّ (هذه النسبة إذا كان لها حقيقة ثابتة في ذاتها مع غصّ النظر عن

(1) - البحث النحوي عند الأصوليين / د. مصطفى جمال الدين: 257

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 192، ابن خزيمة: 272، ابن العثاقي: 108

الجملة - أي أنّ لفظ الجملة يكون كاشفاً و«حاكياً» عن تلك الحقيقة الثابتة في ذاتها - فالجملة خبرية⁽¹⁾ بغض النظر عن مطابقة الحدث الواقع سلباً أو إيجاباً مع النسبة الذهنية المفهومة من الكلام، بمعنى إذا طابق الخبر الواقع الخارجي قيل: الخبر صادق، وإذا لم يُطابق قيل: الخبر كاذب⁽²⁾.

هذا الأمر يتفق تماماً مع فحوى الآية المباركة، إذ إنّ الدلائل تُشير الى أنّ خبرية الآية القرآنية تَعُدُّ النبي محمداً صلى الله عليه وسلم بأنّه سيري ما سيؤول إليه حال المشركين، وهذا مما يُعزّز القول بعدم نسخ الآية بآية السيف أو إحدى آيات القتال، لأنّها مجرد إخبار للرسول صلى الله عليه وسلم ولا تحتمل أمراً آخر أو رائحة من حكم أو غيره أو حتى تعارض بين الآية الناسخة والآية التي قيل أنها منسوخة بها.

إنّ آية السيف - كما علمنا - هي جملة إنشائية تدعو الى إيقاع القتل فيمن نكث العهود والمواثيق وقتل مجموعة من أحلاف النبي صلى الله عليه وسلم من بني خزاعة، لكنّها جاءت بصيغة الخبر، فهي إذاً جملة إنشائية وردت بصيغة الخبر، وفي الإنشاء يكون اللفظ هو الذي يُوجَدُ النسبة ويُحقّق معنى الجملة في الخارج، لذلك لم يكن للنسبة حقيقة ثابتة⁽³⁾ في موضوع الإنشاء على خلاف الخبر، وهذا ممّا يُوَقِّع عدم تجانس بين الآيتين من حيث نسبة الحدث وحقيقته بينهما، إذ إنّ وراء الكلام في الخبر حقيقة ثابتة في حين أنّ وراء الكلام في الإنشاء لا توجد حقيقة ثابتة تُطابقه.

هذا الاختلاف في دلالة الجملتين الإنشائية والخبرية بين الآية الناسخة

(1) - البحث النحوي عند الأصوليين / د. مصطفى جمال الدين: 258

(2) - م. ن.

(3) - ظ: م. ن.

والمنسوخة يُشير الى عدم تطابق موضوع الآيتين أو مضمونهما كي يقع بينها تعارض ويُسوغ حينئذ النسخ، لذلك أو لغيره نجد أن بعضاً من علماء النسخ لم يدرج الآية في منسوخاته ولم يتعرض لها أبداً من نحو قتادة والزهري والنحاس وابن العربي، في حين بعضهم رفض القول بنسخها منهم السخاوي واعتذر لذلك بكونها غير معارضة لآية السيف⁽¹⁾، وهو الحق.

وكذلك بعض مفسري القرآن لم يُشر الى نسخها غير أنه وضعها في آيات الوعيد بالرجوع الى الله تبارك وتعالى، فضلاً عن ذلك عدّ (ثم) التي في الآية مفيدة لترتيب الأخبار لا لترتيب القصص في أنفسها⁽²⁾ إذ إنّ مجيء (ثم) قد أفاد ذلك لأنها تفيد الترتيب أي مجيء الأشياء مرتبة الواحد بعد الآخر على وفق تسلسل، وإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بها قبل وقوعها ووعد به بأنه سيراه وقد صدق هذا الوعد إذ أراه الله تعالى النصر فيما بعد في وقعة بدر وغيرها من الوقائع التي كُتِبَ له صلى الله عليه وسلم فيها الانتصار على المشركين، وهذا يؤكد خبرية الجملة ونسبة الحقائق تلك الى فحوى الكلام في الآية، فيكون مجيئها قد ناسب السياق العام للإخبار.

26 - قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾.

ابتدأت الآية المباركة بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بقدرة الله ومشيئته في إلجاء الناس جميعاً الى الإيمان بالله سبحانه وقدرته على ذلك، إذ جعل حصول

(1) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 73

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 212، ظ: الكشف / الزمخشري: 2 / 333

(3) - سورة يونس / الآية 99

الإيمان مرتبطاً بالمشيئة الإلهية القادرة على ذلك، ونجدّه عندما ابتدأت الآية بـ(لو) الشرطية التي تفيد امتناع حصول فعلٍ ما لامتناع حصول فعلٍ غيره، ودال عليه، بمعنى امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشرط نحو (لو زرتني لأكرمك) فامتنع الإكرام لامتناع الزيادة⁽¹⁾، وعلى غرار ذلك يكون امتناع إيمان الناس جميعهم في الأرض ما كان إلا لامتناع المشيئة الإلهية في إرادة ذلك، لأنّ الملزوم ينتقي بانتفاء لازمه، فالملزوم حصول الإيمان لكلّ الناس في الأرض، فامتناع وقوعه كان بسبب انتفاء لازمه وهو مشيئته تعالى لذلك⁽²⁾، وعلى ذلك تكون الآية محكمة، لأنّها مرتبطة بالمشيئة الإلهية وامتناعها ينبغي معه امتناع ملزومها وهو إيمان الناس جميعاً.

لذلك أردف الله تعالى هذا الإحكام باستفهام يُنكر به إكراه الناس على الإيمان وإلجائهم إليه بوساطة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأنّ ذلك خاضع لحكمته وإرادته وإشأته، ولذلك جاء الاسم بعد أداة الاستفهام (الهمزة) بقوله (أفأنت..) للإشارة الى إمكان حصول ذلك من غير النبي صلى الله عليه وسلم، أي من الله تعالى لا من غيره، وهذا يعني حصول الإكراه للإيمان لا يكون إلاّ منه سبحانه لا لغيره.

ولو جاء فعلٌ بعد همزة الاستفهام كقوله (أفتكره الناس) لكان يعني إمكان حصول فعل الإكراه من النبي صلى الله عليه وسلم، غير أنّه تعالى قد حصر ذلك به لا بغيره، وهذا ممّا يُوحى الى أنّ النبي محمد صلى الله عليه وسلم غير ملزم بإكراه أيّ من الناس للإيمان، بل جعله فعلاً اختياريّاً ومن طوع نفس الفرد بعد تدبّر آيات الله وحصول القناعة فيها كي يكون الإيمان خالصاً من كلّ شوائب

(1) - ظ: معاني النحو / د. فاضل السامرائي: 4 / 76

(2) - ظ: شرح الرضي على الكافية / الاستربادي: 4 / 451

الكفر والنفاق لأنَّ الإسلام المشوب بالإكراه يُورث نفاقاً، ويصنع مسلماً ضعيفاً لا يقوى على مواجهة الأفكار الصادمة لعقيدته.

ولمّا اتّضح لدينا بعض مضامين الآية المباركة وإحكام دلالتها على حرية اختيار الدين وشروط الإيمان المبنية على تدبّر تعاليم الدين وآياته وأحكامه، ولمّا اتّضح كلّ ذلك تبين عدم اتفاق موضوع هذه الآية مع آية السيف التي قيل أنّها ناسخة لها⁽¹⁾ ولذلك لا يقع التعارض بينهما، غير أنّ القاضي ابن العربي عندما علّل وقوع النسخ بآية القتال بقوله: (إنّ الله أعلمنا بأنّه لو شاء لآمن مَنْ في الأرض كلّهم جميعاً بهداه لهم وخلقهم للقدرة على الإيمان فيهم فلا تنسّ أنّه ليس لنفسٍ أن تؤمن إلّا بأذن الله، وأنت يا محمد، من وراء النصر فلم يجعل إليك الإيمان ولا كلّفناك الإكراه والإلجاء، ثم أمره بعد ذلك بالقتال والقتل حتى يؤمنوا وذلك هو الإلجاء المحض والإكراه الخالص)⁽²⁾، وهذا القول فيه شيء من الخلط وعدم وضوح في الرؤية، إذ كيف يدفع الله الإلجاء والإكراه عن النبي في إيمان الناس وفق مشيئته، ثم يأمره بقتالهم وقتلهم، فذلك مخالف للمشيئة الإلهية في إحكام الدين والإرادة، فضلاً عن ذلك أنّ الأمر بالقتل هو أشد من الإلجاء والإكراه في قبول الدين، فدفع الأعظم أولى من دفع الأدنى لا العكس.

ومنهم من قال بنسخها حين قدّر محذوفاً، فقد ذكر أبو حيان ذلك حين قال: (وقالت فرقة: المعنى، أفأنت تُكره الناس بالقتال حتى يدخلوا في الإيمان)⁽³⁾، فجعل تقديره (القتال) وهو غير لازم أصلاً، وكذلك ممكن أن

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 191، ابن خزيمة: 272، البارزي: 36، ابن العربي: 152، ابن العثاقي: 108

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 152

(3) - البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 251

نقدّر لفظاً آخر غير القتال، وبما هو أقل أثراً لإكراههم، فلا يقع التعارض فيسقط وقوع النسخ من الآية.

إذن تقدير المحذوف فيه إشكال كبير بسبب تعدّد احتمالات التقدير التي تتعدّد معها الدلالات المستقاة من كل احتمال، لذا لا يمكن الاطمئنان الى تقدير محذوف، فضلاً عن ذلك أنّ الآية مكية، وأنّ المسلمين في مكة فيهم من الضعف ما لا يقوون فيه على قتال غيرهم، فكيف نقدّر لفظة القتال عن المحذوف، فهذا ما لا يتفق مع الظروف التي يعيشها المسلمون آنذاك ولا تتفق مع المنطق أو العقل، لذا لا يصح مثل ذلك.

في ضوء ذلك وغيره نجد بعض علماء القرآن دَفَع النسخ بآية السيف أو غيرها من آيات القتال للآية المباركة لعدم تعارضهما من نحو السخاوي⁽¹⁾ أو لإحكامها عند ابن عطية⁽²⁾ أو لكونها جاءت للإخبار عن قدرة الله عند الطوسي والطبرسي⁽³⁾ في حين لم يدرجها بعضهم في منسوخاته من نحو النحاس والزهرى والهمداني وغيرهم.

27 - قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ * وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾⁽⁴⁾.

في الآيتين المباركتين خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم وأمرٌ من الله تعالى له بتبليغ رسالته إلى الناس جميعاً، لا على سبيل الجبر والقسر وإنما على سبيل

(1) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 73

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 251

(3) - ظ: التبيان / الطوسي: 5 / 435، مجمع البيان / الطبرسي: م 3 / 136

(4) - سورة يونس / الآية 109 - 109

الاختيار بعد تدبّر آيات الله وأحكامه، غير أنّ هذا النداء فيه من الوعيد ما فيه لأنّ الله تعالى وهبنا العقل وأمرنا بتحكيمة فيما يختلف فيه الناس من أمور الدين والدنيا فعندما لا نُعْمِلَ العقلَ في ما نُؤْمِنُ به أو الذي لا نُؤْمِنُ به فكأننا أنكرنا نعمةً عظيمةً وهبنا الله إياها وأنّ من مستلزمات الإيمان بالحق معرفة مصدره، فلمّا كان مصدره الله تعالى فذاك مبلغ التدبّر ولهذا نُسِبَ الحق الى الباري عز وجل حين قال ﴿جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، غير أنّ هذا الأمر لا يُعَدُّ أكثرَ من تبليغ للناس كافة كي يؤمنوا به، فيما ترك الخيار لهم في القبول من عدمه، بوصف الناس عقلاء ومخيرين فيما يرون أو يؤمنوا به، إذ لو أراد الله أن يكونوا مؤمنين لجعلهم كذلك، لكنّه جعل الاختلاف فيهم سُنَّةً باقيةً، لأجل أن يجعل للعقل دوره في النظر الى الأشياء التي تُحِيط بالإنسان، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي على دين واحد ورؤية واحدة، لكنّ ذلك يفقدهم قابلية التفكير والتدبّر في الأشياء، وبالنتيجة يفقد العقل دوره في التحكيم، في حين أنّ الاختلاف سُنَّةٌ صالحة وديمومة إذا كانت في الطريق السليم، وللاختلاف طريقان، اختلاف حسن وآخر غير حسن، فالحسن منهما يعمل على تقوية الأمة وتنقية الفكر ممّا يلحق به من دنس الضلال والانحراف، فيما يكون غير الحسن عامل هدم للأمة، لذلك رعى الله تعالى الاختلاف الحسن وجعل أهله في أحسن الدرجات، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾⁽¹⁾ إذ جعل الابتلاء والامتحان للناس في قبول الحق، ولا يكون ذلك إلّا

(1) - سورة المائدة / الآية 48

بوساطة العقل، فالعقل السليم سيجد طريق الحق واضحة فيقبله أمّا من خَرَفَ عقله أو انحراف عن طريق الصواب فسيكون هناك حاجز بينه وبين الحق، وعندها سيكون الاختلاف اختلافاً غير حسن، بخلاف الأول، وهذا ممّا يؤدّي الى حدوث صراعٍ بينهما، ولابدّ من أن يكون النصر لمن سلك الطريق الأوضح عاجلاً أم آجلاً، ولهذا السبب نجد أنّ الله تعالى قد أكد على استمرار الاختلاف وجعله طريقاً لبلوغ الحق حين قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽¹⁾.

هذا المبدأ القرآني قد جعله الله تعالى حاكماً على سلوك النبي في محاوره الآخرين من المشركين، بل ذهب الى أبعد من ذلك حينما أمره تعالى بالصبر على ذلك ولم يدعُ الى مقاتلتهم أو حربهم، بل جعل من الدعوة سلمية ومبنية على الحوار حين قال: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽²⁾ فجعل مراتب الحوار ثلاث فأمره بالحكمة من دون أن ينسبها أو يصفها بشيء، دلالة على الإطلاق، فيما كانت الموعظة حسنة، لا بالشتم واللعن والتكفير. وأن لا يكون الداعية بوقاً لكل ذلك، ومن ثم أمره سبحانه بجداولهم بأحسن الجدل، ولا يقبل دونه جدالاً.

هذه هي أجواء الآيتين المباركتين ومضمونهما، وتتلّمس فيهما دعوة الى سلوك حسنٍ في دعوة الناس الى الله سبحانه، وهذه المضامين الكريمة لا تتعارض إطلاقاً مع آيات السيف التي قيل أنها ناسخة لها حتى يقع النسخ، إذ توهم مَنْ توهم في ذلك منهم ابن زيد وابن سلامة وابن خزيمة

(1) - سورة هود / الآية 118

(2) - سورة النحل / الآية 125

والقاضي ابن العربي وابن العتائقي وغيرهم⁽¹⁾، وذهب آخرون الى عدم نسخها منهم السخاوي معتذراً لذلك بعدم تعارض الناسخ والمنسوخ في هذا الموضع⁽²⁾ وهو الصواب.

كذلك يمكن أن نستدل مرة أخرى على عدم النسخ أو القول بإحكام الآيتين معاً هو عندما ختمها الله تعالى بقوله: ﴿حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾⁽³⁾، إذ جعل الصبر المزبور في الآية مغياً بحكم الله تعالى⁽⁴⁾، من دون أن يحدّد لذلك الصبر يوماً أو واقعة، فهو في علم الله تعالى، وهذا غاية الإحكام في الآيتين، وعليه فلا يمكن القول بنسخهما.

28 - قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ * وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾⁽⁵⁾.

ابتدأت الآية المباركة بأمر إبلاغ المشركين بأن يعملوا ما يسعهم في عدائهم للدعوة الإسلامية ومقدار تمكّنهم المعروف من خلال منزلتهم وقوتهم في قومهم وقبائلهم التي أكسبتهم ذلك، وقد وُصِفوا بهذا الوصف لما في المكانة من معنى القدرة المنزلية⁽⁶⁾، فالتمكّن هو المكين في موضعه الذي يعجز الوصول إليه، لذلك قيل لمقار الطير مكانتها⁽⁷⁾ لعزتها وارتفاعها وعدم قدرة أحد الوصول إليها.

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 175، ابن سلامة: 191، ابن خزيمة: 272، ابن العربي: 108، ابن العتائقي: 108، البحر المحيط / ابن حيان:

(2) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 73

(3) - سورة يونس / الآية 109

(4) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 256

(5) - سورة هود / الآيتان 121 - 122

(6) - ظ: مفردات ألفاظ القرآن / الراغب: 773 - مكن

(7) - ظ: م. ن.

وقد ناسب هذه القوة والمَنَعَةُ التي كان يتمتع بها المشركون مقدارَ التهديد والوعيد، وممَّا زاد من تهديدهم أَنَّهُ تعالى وصفهم بغير المؤمنين، ولم يُسمِّهم بالمشركين زيادةً في زجرهم وتعنيفهم، وذلك أَنَّ المشرك لا يعرف الله طريقاً فهو لا يرى أَنَّ هناك إلهاً غير صنمه الذي يعبد، في حين أَنَّ غير المؤمنين قد طرق سمعَه نداءُ السماء، وأَنَّه يعرف الله سبحانه، لكنَّه وضع غشاوة الكفر على بصره وبصيرته فابتعد عن الإيمان بالله.

من هذه الدلالة نستوحي مقدار الافتراق الكبير بين الكفر والإيمان فوجب أن يكون التحدي بمقدار هذا الفارق بينهما، وربَّما يكون أكبر لذا قال: ﴿إِنَّا عَامِلُونَ﴾ بالصيغة الإسمية الدالة على ثبات التحدي والإيمان بقدرتهم العالية في المواجهة، في حين وصف عملَ غير المؤمنين بالصيغة الفعلية الدالة على عدم الثبات، وربَّما كان بسبب معرفتهم بالله سبحانه غير أَنَّهُم عموا وصموا عن ذلك، وهذا ممَّا يكشف عن ضعف داخلي يراود هؤلاء الموصوفين بعدم الإيمان، أي تتنازعهم فكرتان متضادتان فكرةُ عدم الإيمان بالله وفكرةُ معرفة الله تعالى، وهذا ممَّا يجلب لهم الضعف الداخلي لذا كان الأمر لهم بالصيغة الفعلية.

ثم أَنَّهُ قال: ﴿إِنَّا عَامِلُونَ﴾ ولم يقل ﴿فَأَنَّا عَامِلُونَ﴾ وذلك بحكم أَنَّ ظهور الفاء يدل على ارتباط الثاني بالأول وإفادته منه، وهذا ممَّا لا يريده سياق الآية المباركة وكذلك الأمر ﴿وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾.

ولمَّا كان مستوى التحدي من المسلمين هو الغالب رغم وجودهم في مكة - حيث نزول سورة هود فيها - فَأَنَّهُ يبعث في نفوس المسلمين آنذاك حالة اطمئنان عالية لوقوف السماء الى جنبهم، وهو يمثل وعداً لهم بالنصر بمقابل الوعيد والتهديد لغير المؤمنين.

فبعد أن تبين أن مجمل دلالة الآيتين هو تهديد ووعيد من خلال التركيب اللغوي والبياني لهما يكون قد سقط مذهب القول بنسخهما بآية السيف وذلك لتنافي موضوعي الآيات الناسخة والمنسوخة الذي قال به مجموعة من العلماء، منهم ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي والقاضي ابن العربي⁽¹⁾، ولعلّ مذهب هؤلاء في النسخ أنهم كانوا يرون في الآيات المنسوخة دلالة المواعدة⁽²⁾، وهذا لا يصح بعد أن علمنا دلالة التهديد والوعيد الذي يطفح به التركيب اللغوي والبياني للآيتين، لذا نجد أن هناك مَنْ لم يذكرها في منسوخاته، كالنحاس والهمداني والأزهري وغيرهم - لما قدّمنا - في حين أفصح السخاوي بعدم نسخها بآية السيف⁽³⁾.

ثم أن خروج الإنشاء في هاتين الآيتين من الأمر الى الوعيد يزيد الأمر تأكيداً على لزوم إخبارهم بذلك وزيادة في التحدي إذ لو أراد من الأمر إخبارهم بما سيقع عليهم من العذاب فقط لما لزم خروج الأمر الى الوعيد، وهذا مما يعضد القول بعدم النسخ عندما عضد القول بزيادة الأمر في التهديد والوعيد (وذلك بأنه يؤتى بالمبنى المغاير للمعنى لدواعٍ دلالية في مواضيع معينة لا تنهض بها الصيغة الأصل التي وضعت لها ذلك بأنّ للهيئة المعمارية فيما يخص البناء التركيبي لنسخ العبارات ولمهارة الإبداع الاستعمالي في تخيير اللفظ المنتقى الذي ينساب انسجاماً مع السياق العام تارة، والغاية الموضوعية تارة أخرى)⁽⁴⁾ فناسب هذا التركيب

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 194 - 195، ابن خزيمة: 273، ابن العثاقي: 109، ابن العربي:

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 358

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 74

(4) - التناوب الدلالي بين الخبر والإنشاء في التعبير القرآني / مديحة كاظم السلامي: 152 (رسالة

دكتوراه - إشراف أ. م. د. محمد عبد الزهرة الشريفي - كلية الآداب - جامعة الكوفة - سنة 1428

هـ - 2007م).

مع موضوع الآية الذي يدعو الى ضرورة الإيمان بالله من دون استعمال العنف والقتل والزجر، وإنّما جعله مرهوناً بحكمة الله تعالى، ولو أراد التهديد بالقتل لأوضح ذلك في طيات تراكيب الآية المباركة التي جاءت طافحة ببيانها المُشعر بتعليق أمر العباد بالله وحده، فأمر سبحانه نبيّه بتهديدهم ووعيدهم بما سيقع عليهم من النقم النازلة بهم عندما لم يؤمنوا به، مع معرفتهم بحقيقة ذلك غير أنّه جعل الوعيد والتهديد أداة لزجرهم ولم يستعمل السيف أو القتل خياره في دعوتهم.

29 - قوله تعالى: ﴿ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

جاءت هذه الآية أمراً بترك الكافرين وعدم التعرض لهم إذ لا تنفع الموعظة والإرشاد بعد أَنْطَبَعَ على قلوبهم، فهم في غفلة إذ لا يشغلهم إلّا شاغلُ نهمهم، حتى أصبحوا بين الأنام بمنزلة ما لا يعقل ولا يعلم من أمره إلّا الأكل والمتعة فاستولت الغفلة عليهم وهكذا خُتِمَ على قلوبهم، فمثل هؤلاء لا تنفع فيهم الموعظة ولا يشغلهم إلّا الأمل فكانوا من أهل الدنيا، إذ لا ينظرون إلى أبعد من مصالحهم المادية، (وقد رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: إنّ أخوف ما أخاف عليكم اثنان، اتّباع الهوى وطول الأمل، فاتّباع الهوى يصدُّ عن الحق، وطول الأمل يُنسي الآخرة)⁽²⁾، حتى قَيَّدت عقولهم وأفهامهم بقيود تصدّهم عن ذكرِ الله فلم يعقلوا إلّا ما هم

(1) - سورة الحجر / الآية 3

(2) - مجمع البيان / الطبرسي: م 339 / 329

عليه ولم يستقبلوا إلا ما أفاضت عليهم به شهواتهم ورغباتهم، فصدّوا عن الطريق وعموا عن أن يُبصروا حقيقة أمرهم، وهذا ممّا يدفعنا الى القول بعدم فائدة النصّح والتوجيه لغرض الأخذ بأيديهم الى ما هو في صالحهم، وهو الإيمان بالله تعالى ونبذ الشرك وهذا ما أوصت به الآية المباركة.

بيد أنّ فيها أيضاً ما يُوحى الى الوعيد والتهديد، وقد أشار الى ذلك ما جاء قبلها من قوله سبحانه ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾⁽¹⁾، إذ تستشعر أنّ في قلوبهم الخوف والرعب ممّا هو فيه والدعوة الى الدين الجديد إذ استشعروا بالخطر الداهم عليهم، وهم غير قادرين على ردّه لما كان من حالهم الذي هم عليه، فجاءت (ربّما) ولعلّها لم تأت في القرآن بغير هذا الموضع وأفادت الكثرة فيه، وقد اختلف العلماء في دلالتها على آراء كثيرة بين إفادة التكثير والتقليل، وإنّ إفادة التكثير عليه الأكثرون⁽²⁾، وهو الذي جزم به ابن مالك واختاره ابن هشام ومثّل له بالآية أعلاه (وفي الحديث: «ياربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: «ياربّ صائمٍ لن يصوم، وياربّ قائمٍ لن يقوم»... ووجه الدليل أنّ الآية والحديث والمثال مسوّقةً للتخويف)⁽³⁾ وقد ناسبت ما كان عليه الكافرون من التمرّغ بملذات الدنيا ونعيمها حتى أصابهم البطرُ وضعفُ العزيمة والكللُ عن مواجهة المخاطر فوقر في نفوسهم أن لو كانوا مسلمين كي يدرؤا عن أنفسهم الخطر القادم وهم غير قادرين على ردّه عن حياظهم.

(1) - سورة الحجر / الآية 2

(2) - ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم المدني: 1 / 609

(3) - مغني اللبيب / ابن هشام: 1 / 267، ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم المدني: 1 / 609 - 610

إذن، كان انسياق قوله سبحانه ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا...﴾ بهذه الآية المباركة ما يعضد من قوة المسلمين وعزيمتهم وقدرتهم على مواجهة الكافرين، إلا أن الله تعالى منعهم من استعمال القوة في مواجهتهم أو دعوتهم الى الإسلام، فجاءت جواب (ذرهم) الذي يعني الترك والإعراض عن المشركين الى ما هم عليه من الأكل والمتعة واللهو، زيادة في إضعافهم وتنكيلاً بهم وزيادة في إلزامهم بالحجة ومبالغة في الإنذار والإعذار فيه⁽¹⁾ وقد ختم ذلك بأشد الإنذار حين قال (فسوف يعملون) ما يؤول إليه مصيرهم ونهايتهم، ولم يقل (فسيعلمون) لأن السين هنا تفيد المفاجأة في حصول الفعل الذي دخلت عليه، وهذا لا يدل عليه السياق، وذلك أن إنذار الكافرين وموعظتهم وتهديدهم قد سبق لذا كان عدم استعمال السين هو الأولى في حين أن (سوف) هي رديفة للسين غير أنها لا تفيد المفاجأة وهو الاستعمال الأصلح كما بينا ذلك.

إذن، نستنتج من ذلك أن فحوى الآية - قيد الدراسة - والتي قبلها هو إنذار وتهديد ووعيد، وقد دل التركيب اللغوي لهاتين الآيتين على ذلك لذا لا يمكن القول بأنها منسوخة بآية السيف أو غيرها من آيات القتال، وذلك لتنافي موضوعي الآيتين، فضلاً عن ذلك أن موارد الوعيد لا يقع فيها النسخ أصلاً، وهذا مما يبطل قول مَنْ قال بنسخها من نحو ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي والقاضي ابن العربي⁽²⁾.

في حين لم يذكرها بعض علماء النسخ في منسوخاته، من نحو قتادة

(1) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 2 / 534

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 205 وابن خزيمة: 273، ابن العثاقي: 110، ابن العربي: 157

وأبو جعفر النحاس والهمداني والأزهري وغيرهم، وعَلَّلَ السخاوي عدم نسخها لكون فحواها تهديداً ووعيداً وأنَّ آية السيف لا تنسخ الموعظة والتهديد⁽¹⁾، وهو صواب، لأنَّ مضمون الآية كان تهديدهم ووعيدهم لأجل إرشادهم الى طريق الإسلام، وأنَّ المرء عندما يدخل ديناً معيناً ينبغي أن يكون غير مجبرٍ على ذلك، وإنما يكون ذلك من طوعه وإرادته كي يكون استقبال الدين في النفوس أكثر مجانسةً للنفس.

30 - قوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾.

لعلَّ أهم ما في الآية المباركة هو النهي عما في أيدي الكافرين من النِّعَم، والزهد فيها لأنها الى زوال، وأنَّ الباقي الذي لا يزول هو ما أعطاه الله للنبي محمد صلى الله عليه وسلم من السبع المثاني والقرآن العظيم، فهي النعمة العظمى، في الدنيا والآخرة وربما كان ذلك تسليّة للرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن تعرَّض لأذى الكافرين وتفريق الناس عنه وتنفيرهم عن الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ذلك تذكير له بما فعل المشركون في بدء الدعوة الى الإسلام الحنيف عندما كانوا يتفرقون على مداخل مكة ليُبعدوا الناس عنه، فأمره الله تعالى بالإعراض عنهم وعدم مواجهتهم، وأن يخبرهم بأنَّه نذير ليوم عظيم، أي جعل مآل الناس جميعاً الى الله تعالى.

لذا كان الأمر منه تعالى لنبيّه أن يزهد بما كان عند الناس من النِّعَم، وأن لا يتمنّى ما عندهم أن يكون للمسلمين الذي كانوا في أصعب أيام

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 77

(2) - سورة الحجر / الآية 88

حياتهم غير أن الله تعالى قال له: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾⁽¹⁾ التي هي خير من تلك النعم الدنيوية، وكأن الله سبحانه يريد من خلال النهي (تشریفاً وتكريماً لرفع المنزلة وجلالة المرتبة وتمكين المكانة)⁽²⁾ وهذا الأمر باقٍ لا طريق الى زواله لأن الله سبحانه يريد ذلك لنبيه إذ هو من مستلزمات النبوة وليس لنبي أن يتخلى عن ذلك أبداً لذا فالنهي لا يمكن أن يزول بنهي آخر، لأن فيه فساد للدعوة.

ثم أن قصة نزول هذه الآية وما رافقها من أحداث تبين منزلة تكريم النبي وعلو شأنه وارتفاع مكانته إذ نهاه الله تعالى عن تلك الخيرات والنعم التي جاء بها اليهود وإن كان الخطاب له صلى الله عليه وسلم إلا أنه يعني به كذلك عامة المسلمين الذين تمنوا ذلك، فقد نقل علماء القرآن أن (وافت من بصرى وأذرعات سبع قوافل ليهود بني قريضة والنضير فيها أنواع البز والطيب والجوهر وسائر الأمتعة، فقال المسلمون: لو كانت هذه الأموال لنا لتقوينا بها ولأنفقناها في سبيل الله فقال لهم الله عزّ وعلا: لقد أعطيتكم سبع آياتٍ هي خير من هذه القوافل السبع)⁽³⁾.

إذن، كان موضوع الآية المباركة يتعلق بنعم الآخرة وأن فيها تسلية للرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن تعرّض المسلمون الى أذى الكافرين فضلاً عن الأمر بضرورة خفض الجناح للمؤمنين وأن يلين لهم جانبه، ويتواضع معهم ويحسن معاملتهم، ولم تتعرض الآية الى موادعة الكافرين أو مصالحتهم أو غير ذلك مما يتفق مع المسالمة أو غيرها كي تكون آية السيف معارضة

(1) - سورة الحجر / الآية 78

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 158

(3) - الكشاف / الزمخشري: 2 / 550

لها لتكون ناسخة، بمعنى أن لا تعارض بين موضوع آيتين يُوجب النسخ فأنَّ المتأخرة منها تكون ناسخة لما سبقها في النزول، ولما كان الموضوعان غير متعارضين مع بعضهما فقد سقط أمرُ مهم لا يصمد أمامه أقوال من قال بالنسخ بآية السيف أو بآية من آيات القتال.

وقد ذهب بعض العلماء الى أنَّها منسوخة بآية السيف منهم ابن سلامة الذي جعل النسخ فيها: (قبل أن يُؤمر بالقتال، ثم صار منسوخاً بآية السيف)⁽¹⁾، وهذا يعني أنَّ موضوع الآية المنسوخة كان موادة وتسالَم مع المشركين، وهذا وهم، ومنهم أيضاً ابن خزيمة وابن العثاقي⁽²⁾.

بيد أنَّ بعضهم مَنْ أنكر نسخها، أمّا لعدم وجود تعارض بين موضوعي الآيتين، ومنهم القاضي ابن العربي إذ عدَّ القول بالنسخ من الفساد وقد ذكر معاني الآية الدالة على تشريف النبي ورفعته وجلالة مرتبته، ووهم بعضهم في ذلك قال: (فلما جهل المغبون هذا كلّه قال إنّ معنى الآية منسوخة وأنه لما أمر صلى الله عليه وسلم بقتالهم جاز أن يتمنى انتقال أموالهم اليه، وهذا فاسد، فان النهي باقٍ كما كان)⁽³⁾، ومنهم أيضاً السخاوي إذ عدَّ ما أُعطِيَ الرسول من السبع المثاني في القرآن العظيم أفضل من كلّ عطية، وهذا المعنى لا علاقة له بآية السيف، فاستدل من ذلك على بطلان النسخ بها⁽⁴⁾.

ومنهم مَنْ لم يذكرها في منسوخاته من نحو قتادة وأبي جعفر النحاس والهمداني والزهري وغيرهم على عادتهم إذا لم يكن في الآية نسخ لا يذكروها.

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 205 - 206

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 273 - ، ابن العثاقي: 110

(3) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 158

(4) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 77

31 - قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾⁽¹⁾.

في هذه الآية المباركة دعوة الى الحوار والمحااجة مع الخصم لإظهار الحقيقة والإيمان بها، وفي الحوار تتضح الأشياء وتظهر الحقيقة التي ربّما قد تُغيب، وقد جاء الأمر به من خلال الجدل الأحسن، وليس غيره، بمعنى إصابة الحق بالحجة الصادمة والبرهان الواضح عن طريق تقديم كلّ محاورٍ ما يراه قاطعاً لإقناع الخصم وإقامة الدليل على ما اختلفوا فيه.

والجدال في اللغة (المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة، وأصله مِنْ: جدَلْتُ الحبل، أي: أحكمتُ فتله، ومنه: الجديل، وجدَلْتُ البناء: أحكمته)⁽²⁾ أي أنّ في الجدل يحكم الخصمُ صاحبه بما يقدّمه من أدلة تقعده عن مواصلة الحوار والاستسلام له لأنها تغيّر مساره الفكري أو العقدي، يقول الطوسي: (فالجدال قتل الخصم عن مذهبه بطريق الحجاج)⁽³⁾ لذلك لم نجد الرسول صلى الله عليه وسلم في كل معاركه التي حصلت في حياته أن يبدأ بقتال، بل كان يقدّم النصيح قبل القتال فهداية فرد الى طريق الإيمان هو أعزُّ عليه من قتالهم جميعاً، إذ إنّ في الهداية إحياءً للنفوس في حين أنّ في القتل سحقاً لها وتدميراً، والله تعالى لا يريد ذلك للعباد، وما أرسل رسله إلاّ لإحياء البشر وهدايتهم الى الرشاد.

(1) - سورة النحل / الآية 125

(2) - مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الاصفهاني: 189 - جدل

(3) - التبيان / الطوسي: 6 / 440

ولعلّ الأوضح في دلالتها على الحوار البناء أنّه قال: (أحسن) ولم يقل بالجدال الحسن، أي اختار ما هو أعلى مرتبة في درجات الحوار لأجل إظهار الحقيقة بأجلى صورها وأنصع مضامينها كي لا يبقى من عذر لمن لا يريد سلوك الخير.

ثم أنّ سبب النزول لهذه الآية والتي تليها وهي قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ﴾⁽¹⁾ ربما يوحي الى ذلك، إذ دفع الرسول صلى الله عليه وسلم الى ضرورة حوار الخصم والابتعاد عن القتال والمقاتلة، فقد ذكروا في سبب نزولها أنّها نزلت في منصرف الرسول صلى الله عليه وسلم من أحد وذلك قبل قتل حمزة بن عبد المطلب، وقد مثّل به المشركون فتوعد الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمون المشركين عند الظفر عليهم بالتمثيل بهم⁽²⁾، فأنزل تعالى هذه الآية وما بعدها من سورة النحل بين مكة والمدينة لتنهاهم عن ذلك وإقرار مبدأ العين بالعين، وضرورة إقامة الحوار، وهو ما انتهت إليه الآية المباركة ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽³⁾.

إذن كان مبدأ الحوار وضرورة إشاعة هذا المنهج في جميع الناس هو ما تدعو له الآية المباركة وليس القتل والقتال، بل أنّ الله تعالى أمر نبيّه أن يكون العقاب بالمثل وعدم تجاوز الحدود في ذلك، وإشاعة مبدأ العدالة لا إشاعة مبدأ الثأر وإيقاع العقاب المضاعف بحق المسيء ولو كان على غير ملة الإسلام.

(1) - سورة النحل / الآية 126

(2) - الناسخ والمنسوخ / النحاس: 191، ظ: الكشاف / الزمخشري: 2 / 602، أسباب للنزول / الواحدي:

213 - 215

(3) - سورة النحل / الآية 125

كان هذا هو فحوى الآية المباركة، لكن ذهب بعض العلماء الى نسخها بآية السيف بحجة معارضتها، وأنّ وجود التعارض بين الآيات يرمي الى وقوع النسخ على الآية القديمة، منهم أبو جعفر النحاس إذ عدّ نسخها ما كان من الآية الناسخة انتهاء الى ما أمر الله به⁽¹⁾ ومنهم أيضاً ابن سلامة وابن العتائقي إذ ذهبوا الى نسخها بآية السيف كذلك⁽²⁾، في حين قرر القاضي ابن العربي نسخها لأنّ (المجادلة في صدر الإسلام كانت عمل النبي عليه السلام فلمّا أمر الله بالقتال نسخت المجادلة الأصلية وبقيت المحاجة مع من دعا الى ذلك)⁽³⁾ مقسماً دعوة النبي صلى الله عليه وسلم الى فترتين، فترة المجادلة وهي ما كان منها في صدر الدعوة الإسلامية، وعندما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة أُمرَ بالقتال، فنسخت الآية المباركة، وهذا وهمٌ لأنّ الأمر بالمجادلة الأحسن كان في المدينة أصلاً وكان الرسول صلى الله عليه وسلم حينها قادراً على المواجهة العسكرية مع أي جهة كانت، فلا حاجة الى أمر بذلك من دون وجود مسوِّغ دفاعي عن حياض الإسلام، وإلّا سقط مفهوم الحوار الذي تدعو له الآية ويكون الرسول صلى الله عليه وسلم عندها قد خرج عن هذا الأمر الإلهي، وهذا ما لا يجوز عليه ولا يصدق عنه.

ثم هل من عاقل يدعو الى قتال الخصوم وهو عنده الحجة القاطعة والدليل الناهض والبرهان الجلي لمواجهة الخصم، أيترك كلّ ذلك ويتوجّه الى القتل والقتال وسفك الدماء وهو القائل (لهدم الكعبة هذه في يومكم هذا في شهركم هذا أحبّ اليّ من قتل مسلم...) ثم أيهما

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 182

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ: ابن سلامة: 210، ابن العتائقي: 111

(3) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 159

الأفضل أن تهدي الخصم الى الإسلام بالدليل والمحاجة والحوار أم بالقتال والقتل؟.

لهذا تجد كثيراً من العلماء من ذهب الى عدم نسخها بآية السيف، منهم السخاوي حين قال: (وكل ذلك غير منسوخ ومازال يدعو - أي النبي محمد صلى الله عليه وسلم - الى الله «عزوجل» بالرفق واللين، وما قاتل قوماً قط حتى دعاهم الى الإيمان وعرضه عليهم، وبَيَّنَّه لهم، وأما المفاجأة بالقتال من غير أن يقدِّم القول والدعاء على الإسلام، فلا)⁽¹⁾.

ومنهم من لم يذكرها في منسوخاته كقتادة والهمداني وغيرهم، وبعضهم ذكرها استطراداً وجاء برواية الإحكام ورواية النسخ⁽²⁾ من غير أن يعلِّق على ذلك ومتوقفاً عنده دلالة على عدم تيقُّنه من نسخها، وأنَّ عدم النسخ هو الأصوب لما قدَّمناه.

32 - قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُهم يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهم فِي غَفْلَةٍ وَهم لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾.

في الآية المباركة خطابٌ للنبي محمد صلى الله عليه وسلم بإنذار قومه ممَّا هم فيه من الكفر بالله، وانتظارهم بالعذاب يوم القيامة، وقد وصف الله تعالى حالهم أنَّهم في غفلة، ووصفهم كذلك بعدم الإيمان، فاجتماع الغفلة مع الشرك تُوجب تنبيههم والنظر في أنفسهم ممَّا سيؤول حالهم اليه يوم لا ينفع مال ولا بنون ويُقضى عليهم، لذا كان أمره سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم بإنذارهم

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 82 - 83

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 5 / 697

(3) - سورة مريم / الآية 39

وليس إخبارهم أو دعوتهم لأنَّ الإخبار لوحده أو الدعوة لوحدها غير كافٍ لبلوغ الأمر لما سيؤول إليهم حالهم يوم الحسرة، وهو وصف ليوم القيامة حين يتحسّر الكافرون على ما فاتهم في الحياة الدنيا وانتهاء حالهم في الآخرة، فاقتران الدعوة أو الإخبار بالحسرة لا ينسجمان، لأنَّ الأمر يحتاج للتنبيه عليها الى فعلٍ هو أشدّ من ذلك بكثير، أي يجب أن يقترن الإخبار بالتخويف ولعلّ فعل الإنذار هو أكثر انسجاماً لهذا جاء قوله ﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾.

والإنذار كما يعرفه الراغب الأصفهاني هو: (إخبار فيه تخويف)⁽¹⁾ وأنَّ الإخبار عن القضايا المهولة أو التي ستقع ويلحق الناس منها أذى بليغ ضرورياً، وأنَّ على أيّ مشرّع كان لأبّد أن ينذر قومه بذلك وفي أيّ زمانٍ ومكانٍ لأجل حفظ الناس من الأخطار، وهذه حالة عقلائية يؤيّدُها المنطق ولا يمكن إبطالها أو التوقّف عنها.

ولمّا كان فحوى هذه الآية يتعلّق بأمر دائمٍ ولا يمكن إيقافه لأهميته، فيكون من قال بنسخها قد وَهَمَ كثيراً، إذ لا مسوّغ له، وقد فهم بعضهم الإنذار بأنّه إمهال أو عدم قدرة للمسلمين في مكة لمواجهة المشركين، فلما نزلت سورة براءة وأُمِرَ بقتال من نكث العهود والمواثيق، قالوا بنسخ هذه الآية، وهو غير صواب، ومن هؤلاء ابن سلامة حين قال: (نُسخ الإنذار بآية السيف)⁽²⁾ وكذلك ابن خزيمة وابن العثاقي⁽³⁾، وكأنّهم فهموا الإنذار بأنّه انتهاء وقت ومهلة لقبول الدعوة أو الدخول في الإسلام، في

(1) - مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الاصفهاني: 797 - نذر

(2) - الناسخ والمنسوخ: ابن سلامة: 217

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 273، ابن العثاقي: 112

حين كان الإنذار بإخبارهم بقبول ما سيلاقونه يوم القيامة بسبب كفرهم وغفلتهم عن ذلك، فهذا الإنذار ربما يحتمل دعوة الى أعمال الفكر والعقل والتفكر في العقيدة أكثر ممّا فهمه أصحاب نسخ الآية المباركة.

فضلاً عن ذلك نجد عدم انسجام بين موضوعي الآيتين - الناسخة والمنسوخة فالناسخة تدعو إلى قتال المشركين - كما أوضحنا - في حين أنّ المنسوخة تدعو الى التنبيه من الغفلة والتفكر فيما سيؤول إليه حال الناس، فشتان ما بين الغرضين والمعنيين، وهذا ممّا دعا بعض علماء النسخ الى إنكار نسخها منهم القاضي ابن العربي حين قال: (الإنذار بالآخرة لا ينسخه الأمر بالقتال فأنّه ينذر ويُقاتل وليس التخويف بالآخرة مرفوعاً بشيء حتى أنّ الإيمان لا يرفعه، والخوف من الله لا يردّه شيء ولا يرفعه الى حين لقائه)⁽¹⁾، بمعنى أنّ دخول المشرك في الإسلام لا يُرفع عنه الخوف من الله فهو ملازم له الى يوم القيامة.

في حين تساءل السخاوي متعجباً من القول بنسخها بآية السيف وعَدّ القول بها من الجهل حين قال: (وهذا من أعجب الجهل! أترى أنّه لما نزلت آية السيف بطل إنذاره وتذكيره بيوم القيامة!)⁽²⁾ وهو - فعلاً - من أعجب العجب.

وهناك من لم يدرجها في المنسوخات من نحو قتادة وأبي جعفر النحاس والهمداني وغيرهم، إيماناً وتسليماً بكون الخوف من الله تعالى باقٍ لا يمحوه أي شيء الى اليوم المعلوم، وهو الصواب، وقد تلوح شبهة

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 163

(2) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 89

مفادها أنّ ما نزل في مكة من آيات الوعيد والتهديد والإنذار مآله النسخ بعد الأمر بالقتال بسبب من ضَعَف المسلمين في مكة وقوتهم في المدينة، أي أنّ القوة ناسخة للآيات التي تشير الى ضَعْفهم وقلة عددهم، وهذا ممّا لا يصحّ وذلك أنّ مهمة الرسول التبليغ والإنذار - وهو أصل الدعوة الى الإسلام - حتى يكون الأمر بالقتل ناسخاً بوصفه وليد ضَعَف، والأمر خلاف ذلك كما علمت.

33 - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾⁽¹⁾.

تحتمل الآية المباركة دالتين هما دلالة الإخبار أو دلالة الدعاء، وقد جاءت بصيغة الإنشاء وهذه من صيغ علم المعاني ذات البنية التوليدية، بمعنى أنّ فيها معنى (أصل) وهذا المعنى لا يؤدّي مهمته الإنتاجية في حدود السياق الوارد فيه وإنّما يتعدّاه الى توليد معاني إضافية⁽²⁾ فضلاً عن المعنى (الأصل)، ففي قوله سبحانه ﴿لَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ جاءت بصيغة الأمر في الفعل (لَيَمْدُدْ) على وزن (ليفعّل) المقترن بلام الأمر غير أنّها تحتمل الاحتمالين السابقين ولعلّ أحدهما أرجح من الآخر ويمكن التفريق بينهما من خلال السياق الوارد فيه هذا التركيب أو من خلال إحياءات هذا التركيب على المعنى النهائي لأنّ بنية الأمر (لا تعرف الالتزام «بأصل المعنى» بل تحاول أن تنتج ما لم تتعوّد اللغة إنتاجه، وهذا

(1) - سورة مريم / الآية 75

(2) ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 278

الْمُنْتَجِعُ يَعْتَمِدُ عَلَى تَحَوُّلٍ مُوَضَّعٍ يُخْرِجُ الْبَنِيَّةَ عَنْ «أَصْلِ الْمَعْنَى»⁽¹⁾، فالقول أَنَّ
 الْآيَةَ الْمُبَارَكَةَ قَدْ خَرَجَتْ عَنْ أَصْلِ مَعْنَاهَا الْأَمْرُ بِالْإِمْدَادِ، إِلَى الْإِخْبَارِ يَدُلُّ عَلَيْهِ
 مَا جَاءَ بَعْدَهَا مَبَاشَرَةً فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ﴾⁽²⁾ فَأَنَّ (إِذَا)
 تَسْتَعْمَلُ فِي الْغَالِبِ ظَرْفًا لَمَّا اسْتُقْبِلَ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَخْرُجُ عَنِ الْاسْتِقْبَالِ
 لِلْمَاضِي لِتَحْمِلَ دَلَالَةَ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ دَلَالَةَ
 وَقُوعِ الْفِعْلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي يَعْنِي تَحَقُّقَ وَقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ الْجَزْمِ فِي ذَلِكَ
 الزَّمَنِ مَعَ اسْتِمْرَارِهِ لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، فَهُنَا مَجِيءُ (إِذَا) الْمُقْتَرَنَةِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي
 (رَأَوْا) أَفَادَ اسْتِمْرَارَ فِعْلِ رُؤْيَا مَا يُوعَدُونَ بِهِ لِأَنَّهُ أَصْلًا قَدْ تَحَقَّقَ فِي الْمَاضِي،
 وَمِمَّا يُعَزِّزُ هَذَا الْاسْتِمْرَارَ فِي وَقُوعِ الْفِعْلِ لِلْمُسْتَقْبَلِ مَجِيءُ (حَتَّى) الدَّالَّةُ عَلَى
 انْتِهَاءِ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْدَهَا كَانَ غَايَةً لَمَّا قَبْلَهَا وَلَيْسَ مُسَبِّبًا عَنْهُ، فَدَفَعَ الْفِعْلُ
 إِلَى الْاسْتِقْبَالِ وَإِنْ جَاءَ بِصِيغَةِ الْمَاضِي الْمُقْتَرَنِ بِـ (إِذَا).

مِنْ هَذَا نَجِدُ أَنَّ الْإِمْدَادَ فِي الضَّلَالَةِ قَدْ اسْتَمَرَ حَتَّى الزَّمَنِ الْمَقْرَرِ لَانْتِهَائِهِ،
 الَّذِي هُوَ مُقَدَّرٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُ نَسْتَشْفِ دَلَالَةَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْإِمْدَادِ فَهُوَ لَمْ
 يَتَوَقَّفْ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، بَلْ اسْتَمَرَ إِلَى حِينَ صُدُورِ الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ بَانْتِهَائِهِ.

وَمِمَّا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا جَاءَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ (لِتَفْعَلْ) يَفِيدُ مَعْنَى آخَرَ
 مُضَافًا لَهُ غَيْرَ الْإِخْبَارِ، فَهُوَ يَفِيدُ مَعْنَى مُلْزِمًا لَوُقُوعِ مَا يُوَكِّدُ الْخَبَرَ، وَهَذَا مَا تَوَصَّلَ
 لَهُ الْبَحْثُ قَبْلَ قَلِيلٍ، فَوُقُوعُ الْفِعْلِ كَانَ مُؤَكَّدًا وَلاَزِمًا فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ خِلَالِ
 مَا كَانَ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ.

(1) - م. ن: 292

(2) - سورة مريم / الآية 75

وقد ذهب الطبرسي الى دلالة الإخبار هذه حين قال: (هذا لفظ معناه الخبر وتأويله أنّ الله سبحانه جعل جزاء ضلّالته أن يمدّ له بأن يتركه فيها كما قال ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽¹⁾ إلّا أنّ لفظ الأمر يؤكد معنى الخبر⁽²⁾، وهذا ممّا دعا السخاوي الى القول بعدم نسخها بآية السيف ومعللاً ذلك كون (هذا خبر جاء على لفظ الأمر إعلماً بأنّ ذلك كائن ولابدّ، لأنّ أمر الله لنفسه بمعنى الخبر)⁽³⁾، وهو الصواب.

أمّا الاحتمال الآخر في الآية المباركة فهو الدعاء أي خروج صيغة الأمر الى الدعاء، وذلك أنّ الناظر اليها يجد أنّ أصل المعنى كان دعاءً، وذلك حين ذكر ما كان عليه المشركون من الإعراض عن الدعوة الحقّة وهلاك القرون السابقة عليهم، وتذكيرهم بكل ذلك، ثم عدم أخذ العبرة منها واستمرارهم في الشرك ومقاومة الرسول صلى الله عليه وسلم، فكان كل ذلك مدعاة للدعاء عليهم بأن يمدّهم في طغيانهم كي يكون عليهم حجة ليدّوقوا وبال أمرهم نتيجة إعراضهم، فجاء الدعاء بصيغة الأمر على صيغة (ليفعل) في قوله (لَيَمْدُدْ) إذ إنّ أصل هذه الصيغة الدعوية (أمدد لهم) المقترنة باسم (الرحمن) الدال على العزة والقوة والمنعة، وليكون الإمداد أوقع فيهم وألزم حجة عليهم، وأكثر عذاباً لهم يوم الحساب، وقد أكسبت صيغة الأمر هذه دلالة الدعاء قوة التسلّط وذلك أنّ الأمر يستلزم في سياقه متكلماً أو داعياً - في هذه الآية - يوجّه الطلب الى مَنْ هو أعلى منه مرتبة - وهو الله سبحانه - كي ترتد الاستجابة الى المتلقي

(1) - سورة الانعام / الآية 110

(2) - مجمع البيان / الطبرسي: م 3 / 526

(3) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 91

المباشر - وهم المشركون - فيكون الداعي حينئذ هو المتسلط القوي على المتلقي المباشر المتّصف بالضعف.

هذه الدلالة المستوحاة من احتمال الدعاء لا تتفق مع الأمر بالقتال في آية السيف، وإنما يحتاج الدعاء الى دعاء آخر يخالفه كي يقع النسخ، وهذا ما ذهب اليه القاضي ابن العربي حين استدل بعدم نسخها بآية السيف، حين قال: (ليس يخفى على كل متأمل أنّ قوله تعالى «فَلْيُمَدِّدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا» دعاء، المعنى ما كان في الضلالة، فطوّل الله في طغيانه، ولا خلاف بين الأمد أنّ الدعاء لا يُنسخ بالدعاء، إنما يُنسخ بدعاء آخر)⁽¹⁾، وهو صواب أيضاً.

إذن، كان المعنيان المحتملان في الآية المباركة قد أوهنا قول مَنْ قال بنسخها بآية السيف من نحو ابن سلامة وابن خزيمة⁽²⁾، ولم يذكرها بعضهم في منسوخاته من نحو قتادة والنحاس والهمداني وابن العتائقي.

34 - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا * يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾⁽³⁾.

ابتدأت الآية المباركة بعدم العجلة في طلب هلاك المشركين وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنّ الله تعالى يَعُدُّ أنفاسهم وآجالهم، فلا مُسَوِّغ للاستعمال بوقوع العذاب عليهم، وأردف هذه الآية بوصف المتقين بقوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ بعقد مقارنة بين حال المشركين من العذاب

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 165

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 218 - 219، ابن خزيمة: 274

(3) - سورة مريم / الآية 84 - 85

والذل والمهانة، وحال المؤمنين من التعظيم والإكرام في اليوم الموعود فقد اقترن الفعل (نحشر) بـ(الرحمن) تعظيماً لهم، في حين وصف المشركين بأنهم مساقون الى جهنم، فقال تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾⁽¹⁾، والسَّوقُ الجلبُ والطردُ، واقترن اللفظ بالشدة والأمور الفظيعة⁽²⁾، فاجتمع مع المؤمنين الإكرام والتعظيم، ومع المجرمين الإذلال والمهانة، إذ في هذا منتهى الوعيد والإنذار من عذاب يوم عظيم إذ سبق الإنذار بهذه الطريقة المخوفة لأجل ردعهم عما هم عليه من الشرك وأذى النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين، ومضافاً الى ذلك أنَّ الله أنذرهم بسرعة وقوع العذاب القائم حينما قال ﴿إِنَّمَا نَعْدُ لَهُمْ عَذَابًا﴾، أي أنَّ زمن قدومه لا يتجاوز الزمن الذي نَعْدُ لهم به أنفاسهم وآجالهم، وفي ذلك منتهى التهديد والوعيد من يومٍ لا مفرَّ منه كي يرجعوا الى رشدِهم ويفيئوا من غيِّهم، وذكر الزمخشري نقلاً عن ابن السماك (أنَّه كان عند المأمون فقرأها فقال: إذا كانت الأنفاس بالعدد ولم يكن لها مدد فما أسرع ما تنفذ)⁽³⁾.

إذن، في هذه الأخبار عن حال المشركين والمؤمنين بهذه المقارنة ما يُوحى إلى قرارٍ إلهي لا مفرَّ منه يتمثل باتباع أساليب رادعة قبل وقوع العذاب، فقد تتمثل بالتهديد والوعيد أو تصوير العذاب الذي سيقع فيه هؤلاء أو غيرها من الأدوات الرادعة عن الغي قبل نزول العذاب، بمعنى أنَّ الله تعالى لم يذكر القتل بالسيف بقصد الردع عن الانحراف والزيغ عن جادة الصواب، وإنما استعمل الطرق السلمية التي قد تقترب بنوع من

(1) - سورة مريم / الآية 86

(2) - مفردات ألفاظ القرآن / الراغب الأصفهاني: 436 - ساق

(3) - الكشف / الزمخشري: 3 / 44

التهديد بقصد إحياء روح التمرّد على الغي بسبب الخوف ممّا سيؤول إليه حالهم فيما بعد.

ونلاحظ هذا الأسلوب من التهديد في أدبيات العرب وشعرائهم ولم يخرج القرآن عن أساليب العرب في لغاتهم، إذ جاء في معلقة عمرو بن كلثوم في مخاطبة ملك الحيرة عمرو بن هند عندما شَعَرَ بامتهان كرامته، وسوء معاملة زوجة ملك الحيرة لأُمّه، فكان من ذلك أن قُتِلَ الملكُ بسيف عمرو بن كلثوم فقال في ذلك: .

أبا هندٍ فلا تعجل علينا وانظرنا نخبرك اليقيناً⁽¹⁾
قال الشنقيطي في معناها: (المعنى: يا أبا هندٍ لا تعجل علينا وانظرنا نخبرك اليقيناً من أمرنا وشرفنا)⁽²⁾، ثم ذكر مآثرهم وشجاعتهم، حيث يقول⁽³⁾:

بأنّا نُورِدُ الرايات بيضاً ونُصْـدِرُهُنَّ حُمْراً قد روينّا
وأيّام لنا غُرٌّ طُوالٍ عصينا الملكَ فيها أن ندينا
إذ ذكر مع الفعل (تعجل) تهديداً ووعيداً ثم أردفه بما يُزيد من ذلك التهديد عنفاً بإذلال المخاطب من خلال ذكر مآثر القوم وشجاعتهم وبأسهم، أي جعل مقابل ذلّة المخاطب - بفتح الخاء - عِزّة المخاطب - بكسر الخاء - ، وهذا الأسلوب ذاته الذي جاء في قوله سبحانه ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾.

لمّا كان الأمر كذلك فلا مسوِّغَ بَعْدُ الى القول بنسخ الآية، إذ إنّ

(1) - شرح المعلقات العشر / الشنقيطي: 117

(2) - م. ن.

(3) - م. ن.

التهديد والوعيد للكافرين والمشرّكين سنّة باقية إلى يوم القيامة لا يحيد عنها الوعد الإلهي، لهذا وجدت بعض علماء القرآن لم يقولوا بنسخها من نحو القاضي ابن العربي إذ قال: (ليس في قوله تعالى «فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ» معنى أكثر من أن الله تعالى أمره بتأخير غرضه من العذاب فيهم، وأعلم أنه يعدّ أنفاسهم كما يعدّ سنيهم وآجالهم)⁽¹⁾، نافياً بذلك القول بنسخها.

ومنهم أيضاً السخاوي إذ عدّ ما في الآية تهديداً فقال: (وقالوا في قوله «فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ» أنه منسوخ بآية السيف، وهذا تهديد ووعد وليس بمنسوخ بآية السيف)⁽²⁾، وهو الصواب.

فضلاً عن ذلك أن بعضهم لم يذكرها في منسوخاته من نحو قتادة وأبي جعفر النحاس والهمداني والزهري، إلا أن بعضهم الآخر قال بنسخها بآية السيف منهم ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي⁽³⁾ من دون تعليل سبب النسخ، مع علمنا أن موضوع التهديد والوعيد غير موضوع الأمر بالقتل في آية السيف، وإذا لم يتعارض الموضوعان في شيء فلا يقع النسخ بين الآيتين باتفاق العلماء، وهذا ما حصل في الآية موضع دراستنا وبحثنا.

35 - قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مُتَرَبِّصٌ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنْ اهْتَدَى﴾⁽⁴⁾.

وردت الآية المباركة في سياق إسقاط الحجج التي قد يتذرّع بها المشركون عند وقوع العذاب عليهم، وذلك في قوله سبحانه ﴿وَلَوْ أَنَّا

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 165

(2) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 91

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 219، ابن خزيمة: 273، ابن العثاقي: 112

(4) - سورة طه / الآية 135

أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِّن قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١﴾، وقد أرسل لهم ربهم من قبل آيات بينات تمثلت في الكتب السماوية قبل الرسالة المحمدية، غير أنهم أظهروا خلاف ما هم عليه فكذبوا فيما تحدثوا أو قالوا، فاشتد بغيهم وازداد انحرافهم، ولما يئس الرسول محمد صلى الله عليه وسلم منهم بعد أن سلك معهم كل سبل البرهان والحجج، أمره الله تعالى أن ينتظر أمره فيهم، ولم يأمره بقتالهم أبداً فعمل أحدهم يهتدي من غيّه أو يتوب الى رشده فيتقوى به الدين الحنيف، والله سبحانه قادر على تعذيبهم غير أنه سبحانه أمر نبيه بالانتظار، والتربص في اللغة (الانتظار بالشيء، سلعة كانت يُقصد بها غلاءً أو رخساً أو أمراً يُنتظر زواله أو حصوله) ^(٢)، فيكون التربص انتظاراً غير مُطلق وإنما هو محدّد، ويُراد منه أن يزول أو يحصل، وهذا المعنى قد استعمل في الآية المباركة سواء أكان من النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه أم من المشركين عامة، فكلُّ منهما يتربص بالآخر أن يقع فيه ما يرغب، فأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينتظرون وقوع أمر الله بالمشركين فيما كان المشركون ينتظرون أن يقع بالمسلمين ما يتمنون من الشر بهم، غير أن سياق الآية المباركة يُوحى بأمر آخر هو أن في سياق الأمر الذي ابتدأت به الآية الذي أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل الله تعالى يُوحى الى ضرورة انتظار ما سيقع في المشركين وأن أمراً ما سيقع فيهم لم يكن متعلقاً بالنبي أو بالمسلمين وكأنما الله تعالى قد أخلّى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من ذلك وأرجعه الى ذاته المقدسة، وفي هذا منتهى التحذير والتهديد ممّا سيقع على المشركين من

(١) - سورة طه / الآية ١٣٤

(٢) - المفردات / الراغب الاصفهاني: ٣٣٨ - ربص

العذاب، ثم أنّ السياق الذي وردت فيه الآية المباركة وما جاء قبلها يؤكّد هذا المعنى بعد أن أرسل سبحانه رسلَه وكتبَه تنذر الذين أشركوا من قبل فلا حجة لهم في البقاء على شركهم وبغيهم.

إذن كان موضوع الآية المباركة في مجملها موضوع تهديد وتحذير للمشرّكين بعد أن سقطت حجتهم وظهر ضَعْفُ دليلهم أمام الدلائل والبراهين التي واجههم الله بها كي يثوبوا الى رشدِهم.

هذا الموضوع الذي تحدّثت به الآية الكريمة غير موضوع آية السيف التي تدعو الى قتال أهل الشرك، إذ لا تقاطع بين الموضوعين أو أنّ المعنى في آية السيف لم يكن نقيضاً لها كما لا يوجد في الآية المباركة حكم شرعي يُنقض أو يُنسخ بآية السيف، لهذا لا يمكن أن يقع النسخ فيها، وذهب الى ذلك كثير من العلماء منهم القاضي ابن العربي إذ عدّها من التخصيص، وهذا لا يقع فيه نسخ⁽¹⁾، وكذلك السخاوي الذي عدّها ما جاء فيها كان من الوعيد⁽²⁾ وهذا لا يقع فيه النسخ أيضاً.

ومنهم مَنْ لم يذكرها في جملة الآيات المنسوخة عنده لعدم تعلّق الأمر بها من نحو قتادة بن دعامة السدوسي وأبي جعفر النحاس والهمداني وغيرهم، غير أنّ من العلماء مَنْ ذهب الى نسخها بآية السيف، منهم ابن سلامة وابن خزيمة وابن العتّاق والبارزي⁽³⁾ من دون أن يقدّم دليلاً على ذلك، ولعلّ قولهم في النسخ قد بُني على فهمٍ غير مستوعِبٍ لمعنى النسخ

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 166

(2) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 92

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 255، ابن خزيمة: 274، ابن العتّاق: 112، ابن البارزي: 41

ودلالته الذي نُقِلَ عن الصحابة، وقد تنبّه الى ذلك السخاوي حين قال: (وما يُروى عن السلف «رحمهم الله» مثل ابن عباس وغيره من إطلاق النسخ في هذا، إنّما يُريدون به الانتقال من حالٍ الى أخرى، فأطلقوا على ذلك النسخ، ونحن نُريد بالنسخ رفع الحكم الثابت نصّاً بنصٍّ آخر لولاه لكان ثابتاً وابن عباس وغيره لا يُريدون بالنسخ هذا)⁽¹⁾.

إنّ ما جاء في الآية المباركة - قيد الدراسة - لم تكن من آيات الأحكام ولم يتعلّق بها حكم شرعي يُراد رفعه بحكم آخر كي يقع النسخ، وهناك أمر آخر هو أنّ موضوعي الآيتين مختلفان عن بعضهما، فتأكد لذلك عدم وقوع النسخ بها من آية السيف أو من غيرها.

36 - قوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾⁽²⁾.

لعلّ هذه الآية المباركة تمثّل امتداداً لقوله سبحانه ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾⁽³⁾ وتدعو الى المصالحة والموادعة ولمّ الشمل بالحوار ودرء الفاسد بالصالح من العمل والقول، وقد تضمّنت الآية أمراً بذلك، وقدّم سبحانه تعالى الأحسن وأخّر السيئة، حينما قال: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ يُريد بذلك تقديم النصّح والإرشاد فضلاً عن الدليل بالحوار والجدال الحسن لأجل درء ما هو سيئ مع حفظ حرمة الدين وعدم ثلمه، قال الشيخ الطوسي: (ومعنى

(1) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 93

(2) - سورة المؤمنون / الآية 96

(3) - سورة النحل / الآية 125

ذلك أنهم إذا ذكروا المنكر من القول - الشرك - ذُكرت الحجة في مقابله وُذِّكرت الموعظة التي تصرف عنه الى ضده من الحق على وجه التلطف في الدعاء إليه والحث عليه⁽¹⁾، وهذا ما أيده الشيخ الطبرسي وعَدَّ أمر الدفع بالتي هي أحسن الإغضاء والصفح قبل الأمر بالقتال، أو هو بمعنى دفع الباطل ببيان الحجج والبراهين على ألطف الوجوه وأوضحها وأقربها للإجابة والقبول من قبل الخصم⁽²⁾، والله تعالى علم بما يقولون ويصنعون من الكذب والأباطيل، لكنَّه سبحانه لم يدع وسيلة سلمية إلاَّ أمر نبيِّه باتباعها قبل إعمال السيف والقتل في المشركين.

ثم أنَّ ذيل الآية يوحى إلى أمرٍ كبير وهو أن ليس على الرسول صلى الله عليه وسلم من أمرهم شيء أو عقوبتهم فإنَّ ذلك من شأن الله تعالى فيهم، حين قال: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ بمعنى أنه سبحانه قد حدَّد مهمة نبيِّه صلى الله عليه وسلم بالدعوة السلمية المبنية على الحوار الهاديء المقترن بالصفح والإغضاء عمَّن أساء، لأنَّ مجازاتهم من شأنه تعالى وليس على الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولمَّا كان الأمر بالقتال لا يكون إلاَّ منه سبحانه وهو شأنه في ذلك فيكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد كُفِّيَ أمرَ هؤلاء المشركين وقتالهم، لأنَّه في غيبه (جلُّ ثناؤه) ولا يطلع عليه أحدٌ، لهذا أنَّ الأمر بالموادعة والصفح باقٍ لا يزول ولا يمكن القول بنسخه بآية السيف، لأنَّ الأخيرة مخصوصة بقتال المشركين الذين اعتدوا على أحلاف الرسول صلى الله عليه وسلم في حين أنَّ الآية - قيد الدراسة - تختلف في موضوعها عن آية السيف وغير معارضة لها، لذا لا يمكن القول بنسخها بها.

(1) - التبيان / الطوسي: 393 / 7

(2) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: 4 / 117

وذهب الى عدم النسخ أيضاً السخاوي إذ عَدَّ القول بالنسخ قولاً غير صحيح⁽¹⁾ وقد تقدّم كلامه في ذلك⁽²⁾، في حين لم يقطع بعضهم برأي في كونها منسوخة بآية السيف أو أنها محكمة، وأنّ إحكامها - كما يرون - قد جاء من كون المداراة محثوث عليها ما لم تؤدّ الى ثلم الدين أو إزراء المروءة⁽³⁾، بمعنى أنّ درء المفساد بالحجة والدليل والحوار من أولويات الدين وإصلاح المجتمع ونشر الإسلام في ربوع الأمة، وأنّ القتل والقتال هو آخر مرحلة من مراحل الدعوة إليه أي عندما تنقطع السبل الى السلام ويواجه المسلمون بالقتال عند ذاك سيكون القتال جهاداً لأنه دفاع عن بيضة الإسلام وأما غير ذلك فلا يجوز منه شيء.

وهذا ما تراه الآية المباركة - بحسب علمي - إذ ليس فيها إلّا ما يدعو الى الحوار بالكلمة الطيبة والصفح عن المسيء، ولعلّ أوضح ما يكون منها ذلك أن جاءت الآية بأفعل التفضيل (أحسن) ولم تقبل بالحسن فقط، بل كان الأمر بأحسن أوجه الدعوة وأفضلها إمعاناً في طلب السلم ونبذ العنف.

في حين ذهب غيرهم الى القول بنسخها بآية السيف من نحو ابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي⁽⁴⁾ من دون تقديم ما يدلّ على قولهم، أما القاضي ابن العربي فقد عَدَّ القول بنسخها بآية القتال ردّاً على القدرية وأنه كان يعدّ الإعراض والصفح عن الكفار حسناً قبل صور أمر القتال ولما أمر

(1) ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 94

(2) - ظ: م. ن: 2 / 82

(3) - ظ: الكشف / الزمخشري: 3 / 204، البحر المحيط / أبو حيان: 6 / 512، الناسخ والمنسوخ /

الهمداني: 55

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 325، ابن خزيمة: 274، ابن العثاقي: 114

به صار قبيحاً⁽¹⁾، جاعلاً من الصفح والإعراض مقابلاً دلاليّاً للأمر بالقتال، بمعنى أنّ الصفح والإعراض كانا عنواناً لمرحلة سابقة ولمّا تهيأت الأحوال للمسلمين ينبغي أن تبدأ مرحلة جديدة تتمثل بالدعوة الى الدين الحنيف بالقتال - بحسب زعمه - وهذا غير صحيح، بل أنّ قوة المسلمين في المرحلة الثانية يجب أن تُستغل في إشاعة الحوار البناء الذي يقرره الأقوياء بعد أن توفرت لديهم سبل إقناع جديدة متمثلة بهيمنة الإسلام وقوته وسطوته التي تأخذ بالقلوب، لذا نجد أنّ كثيراً من قبائل العرب قد جاءت وفودها لمفاوضة النبي صلى الله عليه وسلم والدخول في الإسلام من غير قتال بسبب ما كان عليه حال المسلمين من القوة والمنعة.

إذن، نستنتج من ذلك أنّ قوة الإسلام ومنعته كانت عاملاً قوياً للدخول فيه من قبل المشركين من دون الحاجة الى قتالهم، ولذلك أنّ القول بنسخ الآية وفق رؤية القاضي ابن العربي وغيرهم لم تعد صالحة في شيء، وتبقى الآية غير منسوخة.

37 - قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾⁽²⁾.

على عادة مَنْ قال بنسخ آيات المواعدة فقد ذهب فريق من العلماء الى نسخ الآية هذه بآية السيف كون الأخيرة ناسخة لكل آيات المواعدة والمسالمة في عرفهم، ولمّا كانت الآية المباركة تدعو الى المواعدة والسلم وعدم نشر الأذى بين الناس فقد قيل بنسخها بآية السيف أو القتال، منهم ابن

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 173

(2) - سورة الفرقان / الآية 63

خزيمة والهمداني⁽¹⁾، ونقل الزمخشري عدم الحاجة الى نسخها حين قال: (وعن أبي العالية: نسختها آية السيف، ولا حاجة الى ذلك لأن الإغضاء عن السفهاء وترك المقابلة مستحسن في الأدب والمروءة والشرعية وأسلم للعرض والورع)⁽²⁾ فجعل من عدم سماع كلام السفهاء والجهلاء سمة دائمة ومرافقة للورع يجب على المسلمين أن يتَّسموا بها أينما كانوا وفي أي زمنٍ، فهي صفة ملازمة لهم الى يوم القيامة، بل أن الأمر بها من الواجبات، فحُسن السلوك وترك السفه والجهل ممّا يدعو له الإسلام ويعدها من الصفات الواجبة على المسلمين والملازمة لهم، لذا الآية أقرب الى الإحكام الذي لا يطاله النسخ، في حين جعل بعضهم حكمَ هذه الآية مخصوصاً بالكفار من حيث النسخ وعند بعضهم بقي حكمُها في المسلمين الى يوم القيامة وذلك عندما عدّوا (سلاماً) إلقاء التحية، بل هو المسالمة والمودعة، وعلّلوا ذلك بأن المؤمنين لم يُؤمروا قط بالسلام على الكفرة⁽³⁾، فقد كان العرب في الجاهلية يحيّون بعضهم بعضاً بأنعم صباحاً، وأبيت اللعن، وهم كذلك يقولون: سلامٌ عليكم، فكأنه علامة المسالمة وأنه لا حرب هناك، ولما جاء الإسلام قُصِرَ اللفظ على التحية وأمر المسلمون بإفشائه⁽⁴⁾ وفي هذا تخصيص، والتخصيص - كما قلنا - لا يدخله النسخ.

لكن يمكن القول أن «سلاماً» لها دلالة أوسع من دلالة المسالمة بل هي تشملها مقترنةً بالتحية، وذلك أن الخطاب القرآني خطابٌ للبشرية غير مقتصر على زمان محدّد أو مكان معيّن ثم أن دلالة سبب النزول

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن حزيمة: 274، الهمداني: 56

(2) - الكشف / الزمخشري: 3 \ 297

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 206، البحر المحيط / أبو حيان: 6 \ 621

(4) - ظ / لسان العرب / ابن منظور: 6 / 34 - سلم

هي دلالة مخصصة، وأنّ نزول الآية في مكة يحيلنا الى دلالة خاصة، ثم أنّ دلالة عموم اللفظ تتسع الى أبعد من ذلك، وأرى أنّ الآية المباركة قد حققت معنيين اثنين هما المسالمة والتحية على حدٍ سواء دالةً على السعة في المعنى، وأنّ القرآن الكريم مبنيٌّ على الاتساع، وذلك أنّ قوله سبحانه: (قَالُوا: سَلَامًا) يحتمل التحية ويحتمل القول الحسن والسديد تبعاً لتقدير المحذوف في الجملة القرآنية، فاذا قدرنا الفعل (نسلم سلاماً) كان السلام بمعنى التحية، وإذا قدرنا (نسلم سلاماً) كانت الدلالة تحتمل التحية والمسالمة على حدٍ سواء، وذلك أنّ مصدر الفعل (سلم) للتسالم، ومعاني هذه الصيغة (فاعل) الموالاة والتشارك غير أنّ الأخير هو الأقرب الى الدلالة في هذا الموضع إذ إنّ (التشارك بين اثنين أو أكثر هو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله... وفي هذه الصيغة معنى المغالبة)⁽¹⁾، وهذه الدلالة متوفرة في فحوى الآية لذا هي الأقرب الى الدلالة المطلوبة، فضلاً عن ذلك أنّ هذا التقدير للفعل المحذوف قد جمع معنيين، معنى مصدر الفعل (سلم) وهو التسلم أي مشاركة الجاهلين بالقول السديد، ومعنى التحية بذكر (سلاماً)، وقد أظهر أحدهما وحذف الآخر، ليكون للمتلقي حرية التقدير، والتوسعة في الدلالة، وأنّ القرآن العظيم قد بُني على أساس من سعة الدلالة وعدم التضييق فيها متجاوزاً في ذلك دلالة خصوص السبب، وهذا في القرآن كثير، منها قوله سبحانه ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾⁽²⁾ وذكر ابن قيم الجوزية (ت 716هـ) أنّ (مصدر تبتّل إليه تبتيلاً كالتعلّم والتفهّم ولكن جاء على

(1) - شذا العرف / المحلاوي: 49

(2) - سورة المزمل / الآية 8

«التفعيل» مصدر «فَعَّلَ» لسر لطيف، فأَنَّ في هذا الفعل إيذاناً بالتدرّج والتكَلّف، والتَحَمُّل والتكثّر والمبالغة، فأَتَى بالفعل الدال على أحدهما، وبالمصدر الدال على الآخر، فكأنه قيل: بَتَّلَ نفسك الى الله تبتيلاً وتبتّلَ إليه تبتّلاً، ففهم المعنيان من الفعل ومصدره⁽¹⁾، ومنه أيضاً قوله سبحانه ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾⁽²⁾، إذ جمع الفعل (أَضَلَّ) والمصدر ضلالاً من (ضَلَّ) فيكون قد جمع المعنيين: الضلال والإضلال في آن واحد⁽³⁾، وهذا من الاتساع في الدلالة. وكذا الحال في الآية المباركة - قيد الدراسة - عندما حُذِفَ الفعل من المصدر (سلام) ترك للمتلقي حرية التقدير للغرض ذاته لأجل السعة، لذا إن قيل أَنَّ (سلاماً) تعني التسالم أو أنها تعني التحية فالأخذ بأيّ من المعنيين - بعدما علمنا صلاحيتهما في المقام - يعني وقوع التخصيص، وهذا ممّا يدفع القول بنسخها، وأمّا القول أَنَّ (سلاماً) لا يعني التحية، إذ لم يتعارف في العصر الجاهلي دلالتها على التحية، فإنّها سوف تدل على المسالمة عندئذ، وعندما انتشر الإسلام وقُشِيَ القولُ بها تحية للمسلمين، فتكون حينئذ في الإسلام تحمل دلالة عموم وفي الجاهلية دلالة خصوص وفي كلا الحالين لا يقع النسخ بها مطلقاً، ومثلها أيضاً قوله سبحانه ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾⁽⁴⁾، فالسلام هنا بمعنى التسلّم والتبرؤ وهو لا يتنافى مع القتال فلا يقع فيه النسخ.

(1) - التفسير القيم / ابن قيم الجوزية: 501 - 502

(2) - سورة النساء / الآية 60

(3) - ظ: التعبير القرآني / د. فاضل السامرائي: 36

(4) - سورة القصص / الآية 55

38 - قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾⁽¹⁾.

لعل هذه الآية المباركة تتفق في فحواها مع ما دعت له الآية السابقة من المودعة والتسالم مع الخصوم حين قال سبحانه في وصف المؤمنين: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾⁽²⁾، غير أنها أضافت لها سلوكاً آخر أمرت به وأوجبه على المسلمين كافة عن طريق مخاطبة النبي محمد صلى الله عليه وسلم حين نهتهم عن الانصياع وراء غضبهم في أن يُستَفزوا ويُغادروا هدوءهم في مواجهة المشركين بالغضب منهم أو الاهتزاز من كلامهم، وجاء النهي عن تلك التصرفات والأعمال كي يكون ذلك فيهم سجية لا تُفارقهم ومكرمةً يتحلّون بها أمام المشركين، لأنّ السورة مكية لذا كان التوجيه للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه في مكة أثناء نزولها عليهم غير أنّ هذه الدلالة لا يمكن الوقوف عندها، فإنّ سبب النزول يمكن أن يُضيء جزءاً من مضمونها، ثم هناك التركيب اللغوي وبعض المصاديق التي رافقت الآية تُوحى للمتلقى معاني أخرى غير معنى سبب النزول، وقد روي أنّ (صلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه صلاة الفجر، فناداه رجلٌ من الخوارج ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽³⁾، فأجابه عليّ رضي الله عنه وهو في الصلاة «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾⁽⁴⁾ (5)، فكان جواباً عن إساءة من الخارجي - بحسب

(1) - سورة الروم / الآية 60

(2) - سورة الفرقان / الآية 64

(3) - سورة الزمر / الآية 65

(4) - سورة الروم / الآية 60

(5) - تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 3 \ 241

الرواية - من الإمام أمير المؤمنين عليّين أبي طالب عليه السلام ليكون الجواب مصادقاً من مصاديق الآية المباركة استُعمل في الواقع المُعاش في مواجهة الخصم، ولو كان حكم الآية منسوخاً لما استعملت في هذا الرد، إذ لا موجب له، وذلك أنّ نسخها يُوجب مثول حكم المنسوخ وضرورة مواجهة الخصم بحكم الناسخ، فعندما استُعمل حكم الآية في هذا الموقف دلّ على بقاء حكمها وعدم نسخه بآية السيف أو القتل، بمعنى أنّ الرد سيكون استعمال السيف وقتل الخارجي، غير أنّ ذلك لم يحدث، ليدلّ على بطلان حكم الناسخ فيها وبقاء حكمها الأصل المبنيّ على التسالم والموادعة والمشاركة للمسيء ولعلّ السبب الرئيس في ذلك أنّ هؤلاء المشركين قد وُصفوا بعدم اليقين لما دعوا له فوقعوا في الشرك، بمعنى أنّ عدم نسخ حكم التسالم ربّما يؤدّي الى جذب المشركين وإدخالهم في الإسلام عندما يحصل اليقين لديهم ولو بعد حين، فجعل من التسالم وسيلة من وسائل الدعوة الى الله، وهو السلوك الحسن سُنّة في الذين آمنوا الى يوم القيامة غير أنّه يحتاج الى الصبر والأناة في مواجهة الشرك، لذلك كان الله تعالى قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالصبر حين قال تعالى: (فاصبر).

فضلاً عن ذلك نجد في الآية الكريمة أسلوباً تربوياً يُربّي به الله تعالى نبيّه وأصحابه حين قال سبحانه ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنْكَ﴾ على صيغة (استفعل) الدالة في هذا الموضع على طلب استقدام الفعل، فضلاً عن معانيها الأخرى (أحدها الطلب حقيقة، كاستغفرتُ الله، أي طلبتُ مغفرته، أو مجازاً كاستخرجتُ الذهب من المعدن، سُمّيت الممارسة في إخراجهِ والاجتهاد في الحصول عليه طلباً حيث لا يمكن الطلب

الحقيقي⁽¹⁾، أي أن الله تعالى قد نهاه عن استدراجه من قبل المشركين الذين يطلبون ذلك عن طريق استفزازه أو اهتزازة أو كفرهم، فيستشيط لذلك غضباً عليهم وهو خلاف ما أمر به النبي محمد صلى الله عليه وسلم من الصبر على أذاهم والرفق بهم⁽²⁾.

إذن، كان موضوع الآية المباركة هو الصبر على الاذى من خلال العمل بسلوك أسلوب فيه أناة ورؤية في مواجهة الخصوم لا أسلوب العنف المفضي الى خراب الأمة، وهذا لا يتقاطع مع موضوع آية السيف التي قيل أنها نسختها⁽³⁾، لذا لا يمكن القول بنسخها، - لما بينا - بل هي محكمة.

39 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِغْ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾⁽⁴⁾.

بُنِيَت الآية المباركة على الإنشاء الطلبي بصيغة النهي بـ(لا) الجازمة، وتتمثل انتاجية هذا النوع من الإنشاء في (طلب كف عن فعلٍ على جهة الاستعلاء)⁽⁵⁾ وأن التعامل مع هذه البنية يبدأ من أصل فاعليتها من منطقة (الإثبات) لأن «الكف» عن فعلٍ معيّن يحصل بشغل النفس بصد المنهي عنه، وهذا ممّا يستدعي تقدّم الشعور بالمكفوف عنه، إذ إنّ مَنْ يطلب الكفّ عن فعلٍ ما لأبَدٍ وأن يكون عنده وعيٌّ بإمكان وقوعه من قبل المنهي، إذ أنّه ليس من العقل أن يكون هناك إنسان لا يعي شيئاً عن فعل ما

(1) - شذا العرف في فن الصرف / المحلاوي: 52

(2) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: م 4 \ 311

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 256 - 257، ابن خزيمة: 275، التبيان / الطبرسي: 8 \ 204

(4) - سورة الأحزاب / الآية 48

(5) - عروس الأفراح / السبكي: 2 \ 324

ولا يعتزم فعله ثم أمره بتركه⁽¹⁾، وإذا حصل ذلك فلا قيمة للأمر أو النهي، وبالنتيجة سيكون النهي نهياً عبثياً، لفقدان مصاديقه في الواقع.

إذن، كان عدم إطاعة الكافرين والمنافقين وترك أذاهم أمراً غير عبثيٍّ لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم مأموراً أصلاً بذلك، وهنا جاء تأكيداً لما سبق، والله تعالى يعلم أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قادرٌ على ذلك، لذا أمرُهُ هنا امتثالُ نهيه لتذكيره في هذا الموضع الذي تعرَّض له النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه نفرٌ من المشركين والمنافقين في المدينة بعد غزوة⁽²⁾ أحد ليطلبوا منه عدم ذكر آلهتهم بسوء وأن يقول أنَّ لها الشفاعة لمن عبدها، وأنَّ حصول هذا الأمر مشروط بأن يتركوه وربُّه، فشقَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقام أحد أصحابه ليقتلهم غير أنَّه صلى الله عليه وسلم منعه لأنَّه أعطاهم الأمان من قبلُ فأخرجوا من المدينة، ونزلت الآية⁽³⁾. ثم نلاحظ أمراً آخر أنَّ هذه البنية الإنشائية لم تخرج الى أيِّ صيغة أخرى كالتهديد أو غيره، بل هي إنشائية في النهي خالصة وذلك أنَّ مصاديق هذا النهي موجود في الواقع ولم يكن هنا التباس في تهديد أو دعاء أو التماس التي قد يخرج إليها هذا الإنشاء الطلبي⁽⁴⁾، ولما كان كذلك فلا مُسَوِّغٌ للقول بنسخها بآية السيف، بسبب كون دلالة الآية المباركة على

(1) - البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 297

(2) - أتوقَّف هنا عند لفظة (غزوة) وقد درجت في معارفنا والصحيح أن تسمى واقعة أو معركة لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم في كلِّ معاركه لم يكن غازياً، بل كان في موضع المدافع عن حياض المسلمين في المدينة المنورة، وأمَّا في فتح مكة فقد ذهب الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه بعدما نقضت قريش وأحلافها العهود، وأمَّا في تبوك فكان صلى الله عليه وسلم قد أمسك فيها بزمام المبادرة وباغت الكفار في تبوك بعدما أعدَّوا عدتهم لقتال المسلمين والهجوم عليهم في المدينة المنورة، فضلاً عن ذلك لم تكن لفظة (غزوة) مصطلحاً في عهده صلى الله عليه وسلم وإنما أطلقه المؤرخون على هذه الوقائع بعد ذلك بمدة طويلة من نحو الواقدي وغيره.

(3) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 3 / 527، مجمع البيان / الطبرسي: 4م \ 335

(4) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 297 - 198

التذكير بأمر قد سبق منه قبل ذلك، وعندما وقع ما يدعو اليه ذكره به من عدم إطاعة الكافرين والمشركين وترك أذاهم.

إنَّ ترك الأذى يحتمل أمرين مهمين⁽¹⁾ الأول: أنَّ لا يُؤذيه في شيء وذلك كان عندما دخلوا عليه وكلموه بما أرادوه فشقَّ عليه ذلك وطلب أحد أصحابه قتلهم فمنعه من ذلك، وهذا يعني الإعراض عن أذاهم بالحسنى، والثاني: الامتناع عن أذيتهم أي قتالهم، وكان ذلك قبل أن يُؤمَّر بالقتال، إذ لا مُسَوِّغ للقتال في ذلك لأنَّ الحوار بين الخصوم في أمرٍ معيَّن يطرح كل طرف ما يراه في صالحه، وأما الطرف الآخر فله الموافقة على ذلك أو الرفض، وهذا يجب أن لا يكون مآله التقاتل، بل مزيداً من الحوار حتى ينصاع الطرفان الى ما هو خيرهم وأتباعهم، لأنَّ الاختلاف غير التقاطع إذ إنَّ الله تعالى في هذه الآية المباركة يدعو الى ضرورة اتباع أفضل الطرق وأحسنها في الحوار قبل وقوع السيف في رقاب الناس لذا كان الإعراض عن إساءة الخصم وأذاهم هو السبيل الذي دعا له الله سبحانه وأمر به نبيّه صلى الله عليه وسلم في ترك الأذى.

إذن، كان موضوع الآية المباركة هو التفريق بين ثقافة التقاطع وثقافة الاختلاف، ففي ثقافة التقاطع تتفاعل المختلفات في الرؤى ويبقى كل طرفٍ متحصناً في خندقه لا يقبل الآخر، في حين أنَّ ثقافة الاختلاف تتفاعل فيها المشتركات في الرؤى، فتذوب من خلالها كثيرٌ من العوارض، فتتفكك عرى حصون الطرفين ويقترب أحدهما من الآخر.

هذا هو فحوى الآية المباركة، فأين هذه القيم الكثيرة من قيمة الاقتتال

(1) - ظ: الكشف / الزمخشري: 3 / 556، مجمع البيان / الطبرسي: م 4 \ 363، البحر المحيط / أبو حيان:

والذبح والقتل لمجرد الاختلاف أو تقاطع الرؤى، لذا كان من الاستحالة أن نقول إن هذه الآية منسوخة بآية السيف لافتراق موضوعيهما وعدم تعارضهما مع بعضهما. ولعلّ الذين ذهبوا الى أنّها منسوخة بآية السيف هو ما نُقل عن كونها من آيات الإعراض الذي نُسبَ نسخ كل آياته بآية السيف، وقد تبينَ خطأ هذه الفكرة، لذا وجدت بعضهم قد نفى نسخها بآية السيف أو بأيّ آية أخرى من نحو السخاوي⁽¹⁾ في حين وجدتُ بعضهم لم يذكرها في المنسوخات أبداً من نحو قتادة والنحاس والهمداني، وأمّا القائلون بنسخها فمنهم ابن عباس⁽²⁾ وابن سلامة وابن خزيمة وابن العثاقي⁽³⁾ من دون أن يذكروا دليلاً على ذلك.

40 - قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾.

ابتدأت الآية المباركة بالأمر في قوله سبحانه ﴿قُلْ﴾ أي يا محمد بمعنى أنّ الأمر الصادر من السماء كان الى النبي صلى الله عليه وسلم ليأمره بإبلاغ شيءٍ ما يتعلّق بمضمون الآية.

إنّ هذه الصيغة الأمرة جاءت من فعل الأمر وهي من الصيغ الطلبية الكائنة على جهة الاستعلاء، وهذا ممّا أخرج الآية المباركة من كونها خبراً. الصيغة الاستعلائية الأمرة أخرجت الدعاء والالتماس، وذلك أنّ الأمر

(1) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 \ 111

(2) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 3 / 556

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 258، ابن العربي: 184، ابن خزيمة: 275، ابن العثاقي: 117

(4) - سورة يس / الآية 25

يقتضي حضور طرفين أحدهما يختصّ بالعلوّ على الثاني⁽¹⁾، وهذا متوفّر في مضمون الآية المباركة، إذ إنّ الأمر هو الله تعالى والمأمور كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فتحقق بذلك الأمر وخرج ممّا قد تذهب إليه صيغة الأمر هذا الى الدعاء والالتماس.

فضلاً عن ذلك أنّ بنية الأمر هي بنية توليدية قادرة على توليد معاني ودلالات أخرى غيرها من البنى الإنشائية لأنها لا تعرف الالتزام (بأصل المعنى)، بل تحاول أن تنتج ما لم تتعوّد اللغة إنتاجه⁽²⁾، ففي قوله تعالى «قل» أمر فيه توجيه للنبي صلى الله عليه وسلم في كيفية التعامل مع المشركين، وبدافع الاختصار ولأجل اتساع المعنى وجعل المتلقّي أكثر إحساساً في الكشف عن المعنى الذي يتضمنه النص، لأجل ذلك كلّ حَذَفٍ ما يمكن حذفه مع بقاء القدرة على تخيل المعاني التي يمكن أن ينتجها النص، فقال تعالى «قل»، ثم ألحقها بالمقول مباشرة من دون أن يذكر ما سيؤول إليه ناتج هذا الإبلاغ للقوم المخاطبين به، ليجعلهم أكثر تحمّساً في معرفة ذلك والتدبّر فيه وتحليل مضامينه سواء أكان للمخاطبين به عند نزول الآية أو للمتلقين فيما بعد والى يومنا الذي نحن فيه، ولأجل تقدير المحذوف من النص المبارك، لأبّد من مراجعة بعض الأدوات التي تُضيء لنا بعض الجوانب المعتمدة في نظرنا، فقد ذكر العلماء أنّ سبب نزولها (أنّ أبا سفيان قال لكفار مكة، لمّا سمعوا ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾⁽³⁾، إنّ محمداً يتوعّدنا بالعذاب بعد أن تموت ويخوّفنا بالبعث، واللات والعزى لا تأتينا الساعة أبداً ولا نُبعث، فقال الله «قل:

(1) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 292

(2) - ظ: م. ن: 293

(3) - سورة الأحزاب / الآية 72

يا محمد ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّهُ﴾⁽¹⁾، إذن كان سبب النزول يدلنا على أن هناك حواراً غير أنه لم يُفَضَّ الى شيء مع المشركين، فتوَعَّدَهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم بالعذاب بعد الموت، بمعنى أن الله سبحانه هو مجازيهم يوم البعث على تعنتهم وكفرهم ومحاربتهم النبي صلى الله عليه وسلم، لذا من الممكن أن نقدر لذلك محذوفاً يتفق مع السياق العام في الآية المفعم بالتهديد والوعيد من يوم الحساب، وبالارتداد الى دلالة العمق في الآية الكريمة يكون التقدير ﴿قُلْ يَا مُحَمَّد لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ فَسْتَرُونَ جَزَاءَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وتُشير الى هذا التقدير قرائن مصاحبة للنص المتمثلة بسبب نزول الآية الكريمة فضلاً عن عدم انحياز الرسول صلى الله عليه وسلم الى المشركين والبراءة منهم من دون المنازعة والقتال.

هذا الأسلوب الذي اتبعه الرسول صلى الله عليه وسلم دائماً ما يُفْضي الى تحريك دوافع التفكير والصراع الداخلي في نفس المتلقي المشرك أو الكافر في البحث عن الوسائل التي تنقذه ممّا سيقع فيه أو ما سيؤول اليه أمره فيما بعد، وإذا كان هذا الأسلوب ناجحاً في كسب الناس الى الإسلام، فلا مسوّغ لأن يتّبع أسلوباً دموياً لإدخالهم في الدين إذا كان أسلوب السلم هو الأجدي، لذا أن القول بنسخ الآية المباركة بآية السيف قولٌ يكاد يكون بعيداً عن الحقيقة ويفتقد لوجود المصداق، بل أن وقوع السيف في رقاب الذين يُدْعَوْنَ الى الدين يكون مثار شك في الدين نفسه الذي يُبنى على سفك الدماء في سبيل تثبيت أركانه. وقد ذهب بعض من قال بنسخها بآية السيف اجتهداً لا على سبيل الرواية المقطوع بها سنداً ومتمناً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاضي ابن

(1) - البحر المحيط / أبو حيان: 7 \ 343

العربي: (لَمَّا كَانَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ الْبَرَاءَةَ وَالْإِنْحِيَاظَ دُونَ الْمَنَازَعَةِ وَالْقِتَالَ، نَسَخْتُهَا آيَاتِ الْقِتَالِ فَصَارَ نَاسِخًا لِمَفْهُومِ هَذَا الْكَلَامِ لَا لِلْفِظَةِ وَإِلَّا فَكُلُّ أَحَدٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبٍ أَحَدٍ لَا قَاتِلَهُ وَلَا مَنْ لَمْ يُقَاتِلْهُ)⁽¹⁾، وَنَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْمَسَالِمَةَ وَالْمَوَادَعَةَ هِيَ الَّتِي كَانَتْ دَلِيلَهُ إِلَى نَسْخِهَا بِآيَةِ السِّيفِ لَا غَيْرِ، وَهَذَا مَا لَا يَتَّفِقُ مَعَ السُّلُوكِ الْعَامِّ الَّذِي كَانَ يَتَّبِعُهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبْلَاغِ رِسَالَتِهِ لِلنَّاسِ.

مَنْ الذِّينَ قَالُوا بِنَسْخِهَا بِآيَةِ السِّيفِ أَيْضًا ابْنُ سَلَامَةَ وَابْنُ الْعَتَائِقِيِّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽²⁾ فِي حِينَ لَمْ يَذْكُرْهَا بَعْضُهُمْ فِي الْمَنْسُوخَاتِ، مِنْ نَحْوِ قِتَادَةِ وَمُجَاهِدِ وَالْحَسَنِ وَالْهَمْدَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ⁽³⁾ وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ وَقُوعَ النِّسْخِ فِيهَا بِآيَةِ السِّيفِ مِنْ نَحْوِ السَّخَاوِيِّ⁽⁴⁾.

41 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁽⁵⁾.

فِي الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ نَهْيٌ لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَنْ يَحْزَنَ لِمَا يَقُولُهُ الْمُشْرِكُونَ اتِّجَاهَهُ فِي مَجَالِسِهِمْ وَنِدَوَاتِهِمْ، وَالْآيَةُ تَتَأَلَّفُ مِنْ جَمَلَتَيْنِ، الْأُولَى ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ الَّتِي قِيلَ عَنْهَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ السِّيفِ⁽⁶⁾، وَالْأُخْرَى قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ وَبَيْنَ الْآيَتَيْنِ فَصْلٌ، وَقَدْ تَحَقَّقَ بَيْنَهُمَا تَمَامُ الْإِنْقِطَاعِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِهِمَا بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ إِذْ جَاءَ الْمَقْطَعُ الْأَوَّلُ مَبْنِيًّا

(1) - النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ الْعَرَبِيِّ: 187

(2) - ظ: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ سَلَامَةَ: 259، ابْنُ الْعَتَائِقِيِّ: 126، ابْنُ الْجَوْزِيِّ: 48

(3) - ظ: التَّبْيَانُ / الطَّوْسِيُّ: 8 / 338

(4) - ظ: الطُّودُ الرَّاسِخُ فِي الْمَنْسُوخِ وَالنَّاسِخِ / السَّخَاوِيُّ: 2 \ 113

(5) - سُورَةُ يَسَ / الْآيَةُ 76

(6) - ظ: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ / ابْنُ خَزِيمَةَ: 275، ابْنُ سَلَامَةَ: 260، الْعَتَائِقِيُّ: 126، ابْنُ الْبَارَزِيِّ: 46

على الإنشاء بسبب من ورود النهي فيه، أما الثاني فقد ورد مبنيًا على الإخبار، فضلاً عن ذلك تنافر الداليتين بينهما، وهذان الشرطان وفرا تمام الانقطاع بينهما، ممّا دعا الى إنتاج دلالة أخرى كبيرة أفضل ممّا لو وصل بينها وصلٌ بالفاء مثلاً كقولنا ﴿فَأَنَا نَعْلَمُ مَا يَسْرُونَ وَمَا يُعْلَنُونَ﴾ ففي هذا الاتصال لم تتولد علاقة جدلية بين مستوى السطح ومستوى العمق للجملتين، نتيجة لعدم حضور فاصل في بنية العمق يعمل على تشكيل علاقة تركيبية في بنية السطح، وعندها لا يمكن أن يتولّد سؤالٌ يُحاكي البنية السطحية للجملتين، فيقتصر عندها المنتج الدلالي على أضيق ما يكون، بمعنى أنّ هذا المُنتَج يقتصر على نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحزن من قولهم، ثم يأتي بعد ذلك ما يعقبه بالعلم بأسرارهم وخفائهم وما يعلنون من دون الإشارة الى ذلك العلم وأهميته، لأنّه سيكون خارج حدود النهي.

لكن عندما يحدث الفصل وتزول هذه (الفاء) سيختلف المستوى العميق لكلّ من الجملتين اللتين حدث فيهما تمام الانقطاع - كما علمنا - وعندها سيتولّد سؤالٌ في العمق، وهو «لماذا لا يحزنني قولهم»؟ فسيكون الجواب نحن نعلم ما يُسرّون وما يُعلنون في أقوالهم بمعنى إنّنا قادرون على إفشال سعيهم لذا نجد في ذلك تخفيفاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتسليّة تمنحه القدرة على مواصلة المسيرة ومقارعة هؤلاء المشركين الذين تحزّبوا للقضاء على الدعوة الإسلامية، فضلاً عن ذلك لو رجعنا الى البنية العميقة لهذا النهي يمكن أن نتلمس فيها شرطاً هو «إنّ تحزن من قولهم» وسيكون الجواب «فستحبط عن مواصلة الدعوة الى الدين» وهذا مرادهم من ذلك، غير أنّ هذا الشرط المنضوي في البنية العميقة سيعزّز من دلالة البنية السطحية للنص بما يربطه بالآتي من قوله سبحانه

﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ فهذا يضيف لما سبق دلالة أخرى تقوّي ما سلف من دلالة المقطع الأول من الآية، وهي التهديد الذي يوجّه الى المشركين فضلاً عن ضَعْفِ ووهن ما هم عليه، وهذا يشكّل دلالة كبرى يعيها الرسول صلى الله عليه وسلم وهي تأكيد النصر عليهم فيُوحى بتسليّة للنبي وزيادة في عزيمة على مواجهة ذلك العنف المتمثّل بالتحشيد ضد الدعوة الإسلامية آنذاك فترتاح نفس النبي صلى الله عليه وسلم لذلك أيّما ارتياح.

لذا نجد الزمخشري يؤكد هذا المعنى بقوله: (والمعنى فلا يهتمّك تكذيبهم وأذاهم وجفائهم، فأنا عالمون بما يسرّون من عداوتهم «وما يعلنون» وإنّا مُجازوهم عليه، فحقّ مثلك أن يتسلّى بهذا الوعيد، ويستحضر في نفسه صورة حاله وحالهم في الآخرة، حتى ينقشع عنه الهم ولا يرهقه الحزن)⁽¹⁾.

ولمّا كانت الدلالة التي توخّاها النص المبارك هي أنس النبي صلى الله عليه وسلم فما علاقة آية السيف بذلك كي تنسخها، إذ لا يوجد تقاطع في الدالّتين ولا موادة أو مسالمة أو دعوة الى التهذئة كي تكون آية السيف ناسخة لها - بحسب ما يرى أهل النسخ - بل أنّ الأمر كلّه يتعلّق بتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم في ترك ما لا مسوِّغ له في التعامل مع حال المشركين وأنّ حساب هؤلاء يتعلّق بالله سبحانه وحده، تهديداً ووعيداً لهم، وهذا التهديد والوعيد ما لا يقع فيه النسخ بآية السيف غير أنّ الدلالة التي يتوخّاها النص المبارك ربما غابت عن أذهان كثير منهم فوقع اللبس فاجتهدوا في نسخها وخالفوا بذلك القواعد التي وضعوها لأنفسهم في نسخ الآيات القرآنية وغيرها.

إذن، نستخلص ممّا سبق عدم إمكان وقوع النسخ في الآية المباركة،

(1) - الكشف / الزمخشري: 4 \ 31

وقد أنكر وقوعه فيها أيضاً السخاوي⁽¹⁾ والقاضي ابن العربي⁽²⁾، فضلاً عن عدم ذكرها في منسوخات قتادة والنحاس والهمداني وغيرهم من نحو ابن عباس ومجاهد والحسن عندما ذهبوا الى عدم وجود ناسخ ومنسوخ في سورة يس⁽³⁾.

42 - قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ حِينٍ﴾⁽⁴⁾.

نزلت الآية المباركة في مكة قبل الهجرة النبوية في سورة صلي الله عليه وسلم عندما كان أبو طالب رضي الله عنه حياً وقد زاره نفرٌ من كبار قريش في مرضه وقال بعضهم لبعض انطلقوا بنا إلى أبي طالب فنكلمه في محمد صلي الله عليه وسلم فلينصفنا منه فيكفّ عن شتم آلهتنا وندعه وإلهه الذي يعبدّه قبل أن يموت فيكون منهم اتجاهه شيء تعيّرهم به العرب إذ وقع منهم بعد وفاته⁽⁵⁾.

إذن، السورة في عمومها فيها حوارٌ بين النبي محمد صلي الله عليه وسلم ومشركي قريش حول التوحيد ونبذ الشرك، وكان الرسول قد قويّ آنذاك في حوارهِ بوجود أبي طالب رضي الله عنه الذي كان زعيماً لقريش عامة، ولهذا لم يجرؤ أحدٌ منهم على أذاه أو التعرّض له بأي شكل من أشكال الصدام، وإنّما كان الحديث بينهم جدالاً لا يرقى الى الحرب أو القتال أو الخصومة بالأيدي أو بالسلاح.

وقد قيل إنّ هذه الآية منسوخة بآية السيف⁽⁶⁾، وعلل بعضهم أنّ سبب

(1) - ط: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 \ 114

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 188

(3) - ظ: التبيان \ الطوسي: 8 / 403

(4) - سورة ص / الآية 88

(5) - تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 4 \ 27 - 27، ظ: تفسير البيضاوي / البيضاوي: 2 \ 307

(6) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 275، ابن سلامة: 262 - 263، العتائقي: 127

النسخ يعود الى معنى الحين ودلالته في الآية، لذا وجدتُ بعضهم عندما يقول بنسخها يتوقف قليلاً ليقول: «وفيه نظر»⁽¹⁾، وقال ابن سلامة في أنها: (مختلفٌ فيها، وطائفة من أهل العلم يذهبون معنى قوله ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ فمن يجعل الحين الدهر لا نَسَخَ فيها عنده، ومن يجعل الحين يوم بدرٍ، فيه النسخ عنده والناسخُ آية السيف)⁽²⁾ ونستنتج من هذا أن القول بالنسخ في الآيات القرآنية كان مرجعه الاجتهاد في النص، لا بالرواية المقطوعة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لذا أن هذه الاجتهادات لا يصح الأخذ بها دليلاً عليه، ونجد هذا أيضاً في كلام ابن العتائقي - كما ذكرت ذلك قبل قليل - حين قال: «وفيه نظر» أي عنده ما يدحض القول بالنسخ، غير أنه نقله عن غيره، وتوقف هو عنده تحرجاً.

في حين نرى بعضهم لم يذكر الآية في منسوخاته أبداً، رُبّما أخذ ذلك من كون الآية والسورة التي تضمّنتها ما كانت لتُوحى بأي ملمحٍ من موادة أو مسالمة مع المشركين حتى تأتي آية السيف لتنسخها، عند من يرى أن الموادة والمسالمة منقوضة بالنسخ، إذ كانت السورة على عمومها تدعو الى نبذ الشرك والإيمان بالله، وقد سيق فيها قصصُ بعض الأنبياء عليهم السلام لأجل أخذ الموعظة من تلك الأقوام التي سبقتهم وما آلَ إليه حالهم، فكانوا عبرةً لمن جاء بعدهم، فضلاً عن ذلك نرى فيها توجيهاً للنبي محمد صلى الله عليه وسلم من قِبَلِ الله تعالى تضمّنتها تلك القصص لتكون موعظة لهؤلاء المشركين ليقفوا عن غيهم اتجاه رسالة السماء وبأسلوب حوارٍ مفعم بالحيوية والحركة يدعو من خلاله الى الإيمان بالله مشفوعاً بقصص

(1) - ظ: الناسخ والمنسوخ / العتائقي: 127

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 262 - 263

الأنبياء عليهم السلام الذين كانوا يدعون قومهم الى الإيمان بالله الواحد الأحد ونبذ الشرك ثم ليختم السورة بأكملها بتهديد ووعد لهم إذا لم يؤمنوا بالله وينتصر الإسلام فقال: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ أي لابد أن تعلموا خبر انتصار الدين الحنيف، وانتشاره ولو بعد مدة من الزمن، أو قد يكون المعنى لتعلمن مصيركم يوم القيامة، وهو تهديد ووعد، وفي هذا لا يقع إبطال عمل الآية عند علماء النسخ، وذلك أن على المسلم أن يدافع عن دينه ويوضح سبل الرشاد فيه عندما يتعرض الى الأخطار والأزمات، وهذا من الواجبات الحتمية، لذا أن التهديد والوعيد للعدو واجب ولا ينقطع أثره عند مدة من الزمن بل هو باقٍ ما بقي الدين.

لذا لا يمكن الموافقة على القول بنسخ هذه الآية المباركة بآية السيف لأن مضمون آية السيف لم يكن معارضاً لمضمون الآية الكريمة من نحو المواعدة والمسالمة والمناقضة لآيات القتل والقتال، بل أن مضمون السورة بأكملها دعوى، ولما أراد تعالى أن يختتمها وجه إنذاراً للمشركين وتهديداً بضرورة الإيمان بالله ونبذ الشرك وهذا من الخصائص الواجبة على مر الأزمان والعصور ولا يتوقف العمل به أو نسخه.

43 - قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي * فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾⁽¹⁾.

تعد سورة الزمر من السور المكية غير ثلاث آيات منها⁽²⁾ وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

(1) - سورة الزمر / الآيتان 14 - 15

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 264

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿١﴾ وذهب مجاهد وقتادة والحسن إلى أَنَّ السورة كلها مكية^(٢)، ولعلَّ القول أَنَّ جميع آيات السورة مكية هو الأولى، وذلك أَنَّ لفظة عبادي هي عامة لكلِّ الناس سواء أكانوا مسلمين أم كافرين لأنَّ الآية وصفتهم بالمسرفين وهذا الوصف عام لكليهما، لذا أَنَّ إضافة (عباد) إلى (يأء المتكلم) لا تفيد التخصيص وقد جرى ذلك على غير الغالب من عادة القرآن في تخصيص (عباد) المضافة إلى ياء المتكلم بالمؤمنين^(٣)، وهذا ممَّا يدفعنا إلى القول أَنَّ السورة مكية كلها، ولو كانت الآيات المذكورة خاصة بالمؤمنين لأمكن القول أَنَّها من الآيات المدنية ولعلَّ كون السورة من السور المكية هو الذي دفع بعض علماء القرآن إلى القول بنسخها وذلك أَنَّ معظم السور المكية - بزعمهم - تدعو إلى الموادة والمسالمة بسبب من ضَعْف المسلمين في مكة، ولَمَّا قويت شوكتهم في المدينة أمرهم الله تعالى بنسخ الأحكام الدالة على التسامح وإشاعة القتل بالمشركين، وهذا غير صحيح في أغلبه.

في عموم السورة المباركة دعوة إلى التبصّر في خلق السماوات والأرض وبيان حال الإنسان وضعفه وحاجته إلى مَنْ ينجيهممَّا هو فيه من الكفر والانحراف عن طريق الحق والصواب، ويبيّن لهم سوء ما يحقّق بهم إذا استمروا على كفرهم وشركهم، ثم يوجّه الله تعالى خطابَه إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم فيقول له: ﴿قُلِ اللَّهُ أَغْبَدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾^(٤)، بمعنى

(١) - سورة الزمر / الآيتان ٥٣ - ٥٥

(٢) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: ٤٨٧ / ٤

(٣) - ظ: التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن عاشور: ٢٤ / ٤٠

(٤) - سورة الزمر / الآية ١٣

أنَّ العبادة مخصصة بالله وحده وذلك عندما قدّم له لفظ الجلالة (الله) على فعله وكان حقه التأخير ليدلّ على خصوصية العبادة له لا لغيره من المخلوقات الأخرى، ثم ليكون الخطاب موجهاً الى المشركين بعد حصر العبادة بالله سبحانه على وجه التهديد والوعيد بعد أن قدّم ما يبطل أعمالهم وانحرافهم عن الدين الحق فاعذر بالتهديد لهم فقال: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾⁽¹⁾ فخيّرهم بين الإيمان والكفر، وفي هذا مبالغة في الخذلان والتخلية⁽²⁾ بعد أن قدّم دلائل الإيمان الواضحة إذ لا نجد في هذا تكليفاً بمعنى أنَّ الله تعالى لم يجعل التخيير بمعنى الإباحة فيما اختار ما يشاؤون من العبادة، بل هدّدهم لأن يختاروا الذي وُضِّح طريقه واستقام المبني على الإيمان بالله وعدم الشرك به وفي هذا غاية التهديد والوعيد، وذهب الى هذا القول مجموعة من العلماء منهم الطبرسي وابن كثير والبيضاوي⁽³⁾ وغيرهم.

ولمّا كان الأمر مبنياً على التهديد والوعيد فلا يصحّ القول بنسخ الآية سواء أكان بآية السيف أم بغيرها لأن ليس في ذلك حكم قد حلّ وقت انتهائه أو فناءه، فيشار إليه، بل أنَّ هذا الأمر يكون معمولاً به على مرّ السنين والأيام إذ إنّ الهداية الى طريق الصواب وتصحيح الانحراف العقائدي من المسلّمات في كلّ الأديان ولا يتوقف عند حدود زمانية معيّنة لهذا لا يمكن القول بنسخ الآية. فضلاً عن ذلك أنَّ القول بنسخها بآية السيف هو الآخر باطل بسبب من

(1) - سورة الزمر / الآية 15

(2) - ظ: الكشاف / الزمخشري: 4 / 121

(3) - ظ: مجمع البيان / الطبرسي: 5 / 15، تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: 4 \ 48، تفسير البيضاوي:

عدم تعارض مضموني الآيتين كي يقع فيها النسخ، فأية السيف تدعو الى قتال المشركين الذين نقضوا العهود والمواثيق في حين أن الآية المباركة تدعو الى الدين الحنيف.

44 - قوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَسِرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾⁽¹⁾.

اتسمت السور المكية في أغلبها بسمة الدعوة الى الحق والتوحيد ونبذ الشرك وتعدّد الآلهة، لذا كان الخطاب العام لها خطاباً توعوياً يدعو الى التوحيد ومفعماً بسوق الأدلة الملموسة الواضحة للعيان فضلاً عن التذكير بعاقبة الأمم السابقة على أمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وما أحاط بهم من الشر والعذاب لمخالفتهم أنبيائهم، وكان هذا التوجّه القرآني في السورة المكية بسبب الإعراض عن الدعوة المحمدية من قبل المشركين في مكة، وسورة الدخان واحدة من السور المكية⁽²⁾ التي تحمل بين آياتها هذه المضامين العليا في الدعوة الى السماء ونبه الله تعالى نبيه الى أنه في حال الإعراض الدائم عن ذلك فما عليك من شأنهم شيء فإنّ الله تعالى هو الذي يتكفل ذلك وأنت رقيب عليهم فيما دعوتهم وأعرضوا عنك، فخُتمت هذه السورة بقوله سبحانه: ﴿فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾⁽³⁾، والفعل (ارتقب) من رقب يرقب (يدلّ على انتصاب لمراعاة شيء، من ذلك الرقيب)⁽⁴⁾، والرقيب هو الحافظ⁽⁵⁾، أي أنّ الرقيب الذي يعاين الأشياء ويفحصها لئلا تفسد لأجل المحافظة عليها، وهذا ما يُناسب المعنى العام للآية المباركة فإنّ الله تعالى

(1) - سورة الدخان / الآيتان 58 - 59

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 276

(3) - سورة الدخان / الآية 59

(4) - مقاييس اللغة / ابن فارس: 396 - رقب

(5) - المفردات / الراغب: 813 - رقب

يأمر نبيّه محمداً صلى الله عليه وسلم بأن يعاين قومَه وتصرفاتهم ويرشدهم الى ما فيه الخير كي يحافظ عليهم من الانحراف وإذا زاغوا وأمعنوا في الانحراف فليس للنبي من أمرهم شيء فمرجع ذلك الى الله تعالى، بمعنى أنّ الله سبحانه يُري الرسول صلى الله عليه وسلم ما يُصنَع بهم فيقهرهم بالنصر عليهم وإذلالهم.

غير أنّ من المفسرين من ذهب الى أنّ (ارتقب) جاء بمعنى انتظر⁽¹⁾ لكنّ الانتظار لا يحقّق كل معاني الترقّب التي يردها سياق الآية العام في مجمل السورة، فالانتظار كما يراه ابن فارس (ت395هـ) من الفعل (نظرته أي انتظرته... كأنه ينظر الى الوقت الذي يأتي فيه)⁽²⁾ أي أنّ فعل الانتظار منحصر بالوقت، وفي الآية المباركة بوقت نزول العذاب على المشركين وهذا معنى قاصر عن المراد ويُشير الى هذا أيضاً الراغب الأصفهاني (ت425هـ) بقوله: (والنظر: الانتظار، يُقال: نظرته وانتظرته وانظرته أي أخرته)⁽³⁾، وربّما كان معنى الانتظار هذا الذي يراه بعض المفسرين للمفردة (ارتقب) يدعو بعضهم الى القول بالنسخ، بمعنى أنّ وقوع العذاب يتأخّر الى حين توفّر الأسباب التي تدعو له، فجعلوا من يوم نزول آية السيف هو اليوم المنتظر فقل بنسخها بآية السيف، وهذه الرؤية الخاصة بالمسألة ربّما كانت الغالبة في تحليل وتفسير بعض الآيات القرآنية التي يختلف فيها المفسرون.

ومن القائلين بنسخها بآية السيف ابن خزيمة وابن سلامة⁽⁴⁾ ومنهم

(1) - ظ: التبيان/ الطوسي: 9 \ 243، مجمع البيان / الطبرسي: م70/5، تفسير البضاوي: 2 / 385

(2) - مقاييس اللغة / ابن فارس: 997 - نظر

(3) - المفردات / الراغب: 813 - نظر

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 276، ابن سلامة: 276

أيضاً ابن العربي حيث يقول: (نسختها آية القتال... كأنه يقول له: ارتقب العواقب ترى العجائب وهم لا يرون إلا ما يكرهون من النوائب)⁽¹⁾، الذي يُوحى بمعنى التأخير للترقب، غير أن ابن العثاقي (ت 790هـ) حين قال بنسخها لم يحدّد الآية الناسخة لها فقال: (أي انتظر بهم العذاب، فإنهم منتظرون موتك)⁽²⁾ ليدل لنا على المعنى ذاته.

وهناك من لم يقل بنسخها منهم السخاوي الذي ذهب الى أن لا نسخ في سورة الدخان فأبطل القول بنسخ الآية المباركة⁽³⁾.

ومما يؤكد بطلان نسخها بآية السيف أيضاً عدم تعارض موضوع الآيتين مع بعضهما فآية السيف تدعو لقتال مَنْ نقض العهد من المشركين مع النبي صلى الله عليه وسلم والآية المباركة تدعو الى معاناة وضع المشركين ومحاولة إرجاعهم الى طريق الإيمان بالله ونبذ الشرك.

45 - قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽⁴⁾.

لعلّ من دواعي عدم القبول بنسخ الآية المباركة هو تعدّد أماكن نزولها وأسبابها، وكذلك تعدّد الآيات الناسخة لها، فقد نقل الرواة أنّها نزلت في رجل من المشركين سبّ عمر بن الخطاب فهمّ أن يبطش به وذلك بمكة قبل الهجرة⁽⁵⁾، وروي أيضاً أنّها نزلت في غزاة بني المصطلق في بئر يُقال

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 198

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العثاقي: 131

(3) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 \ 131

(4) - سورة الجاثية / الآية 14

(5) - ظ: أسباب النزول / الواحدي: 283

لها المريسع في عبدالله بن أبي، وفي رواية أخرى أنّها نزلت في يهودي يقال له فنحاص تعدّى على النبي صلى الله عليه وسلم فاشتمل عمر سيفه ليقتله فنزلت الآية المباركة، وروي عن قتادة أنّها نزلت في مكة قبل الهجرة⁽¹⁾، فهذه الروايات في سبب النزول ومكانه تُشير الى عدم اليقين فيها لذا لا يمكن الأخذ بإحداها والقول فيما كانت الآية مدنية أم مكية أو هي في عمر بن الخطاب أم في غيره.

ولمّا كان الأمر كذلك فإنّ هذا يفقد مصداقية ما قيل في مجملها، ولو أردنا أن نحقق في الأسباب المروية لوجدنا ثغرات كثيرة تفسد هذه الأقوال وبالتالي لا يمكن أن نطمع بسبب واحد منها نعتمده كي نتيقن ممّا يلي ذلك.

أمّا ما قيل في الآيات الناسخة لها فهي متعددة أيضاً، ولعلّ في التعدّد هذا ما يكون مهمزاً للطعن بالقول في نسخها، فقد نُقل عن ابن عباس أنّها نُسخت بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾⁽²⁾ وهو قول قتادة وغيره⁽³⁾ في حين ذهب الضحاك الى أنّ ناسخها قوله سبحانه ﴿فَإِذَا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾⁽⁴⁾، ويرى أبو هريرة أنّ قوله سبحانه ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾⁽⁵⁾ هو الناسخ لها⁽⁶⁾ على أنّ القاضي ابن العربي قد

(1) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 132

(2) - سورة التوبة / الآية 5

(3) - ظ: الناسخ والمنسوخ / قتادة: 45، ابن خزيمة: 276، النحاس: 224، ابن سلامة: 278، ابن حزم: 134،

ابن الجوزي: 212، ابن العثاقي: 131

(4) - سورة الأنفال / الآية 57

(5) - سورة الحج / الآية 39

(6) - ظ: الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 \ 132 - 133

عدّ كلّ آيات القتال ناسخة لها حين قال (وهذا منسوخ بآيات القتال)⁽¹⁾، ولم يستثن منها واحدة.

فضلاً عن ذلك نجد من رأى غيرها إذ عدّ الآية من المحكمات فقد قال أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ): (قال السدي ومحمد بن كعب، قيل: وهي محكمة)⁽²⁾.

هذا التضارب في أسباب النزول ومكانها والآيات الناسخة لها يدعونا الى عدم الثقة فيما قيل من نسخها، ولعلّ التضارب في الآيات الناسخة وتعدّدها يأخذ بنا الى القول بأنّ ما قيل بنسخها مبنيّ على الظن لا على التيقن أو النقل الصحيح، فضلاً عن ذلك نجد أنّ السخاوي يُفند الأقوال الناسخة للآية بتعليل منطقي، إذ كان يرى أنّ الذي يريده ابن عباس رضي الله عنه هو تغير الأحوال لا المعنى المراد منه عندنا، ثم يرى أنّ في الآية إشارة الى الوعيد والنصر على المشركين، وهذا ممّا لا يدخله النسخ، وكذلك أنّ المسلمين لم يكونوا منهيين عن قتال المشركين وإنّما أمروا بالصبر ولو أراد النهي عن القتال لوقع النسخ بآية السيف وهذا غير واقع أصلاً.

فضلاً عن ذلك أنّ معنى الآية المباركة في الأصل حكاية جاءت على الخبر⁽³⁾ والخبر - كما علمنا - لا يدخله النسخ.

إذن، من مجمل هذه التناقضات المتمثلة في أسباب نزول الآية واختلاف مكانها بين مكة والمدينة وتعدّد الآيات الناسخة لها وغيرها نستنتج بطلان القول بنسخها، بل هو مدعاة للاعتقاد بأنّ هذه الأقوال

(1) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 199

(2) - البحر المحيط \ أبو حيان: 8 / 65

(3) - ظ: معاني القرآن \ الفراء: 3 \ 45 - 46

مبنية على الظن والاجتهاد غير المبنية على حقائق تشير إليه سواء أكانت بالرواية الصحيحة أم بغيرها من الطرق المعتبرة في النقل والتحقق.

46 - قوله تعالى: ﴿قُلْ تَرَبُّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾⁽¹⁾.

تَعَدَّ سورة الطور من السور المكية، وقد جاءت بعد سورة الذاريات التي خَتِمَتْ بالوعيد للمشركون، لتأتي هذه السورة وليكون مفتتحها وقوع ذلك الوعيد والتهديد⁽²⁾ وجاء فيها قوله سبحانه ﴿قُلْ تَرَبُّصُوا﴾ بصيغة الأمر أي أن الله تعالى يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقول للمشركون «تَرَبُّصُوا»، وذهب أكثر المفسرين الى أن معنى التربص هو الانتظار أو المكث، قال ابن فارس: («ربص» الرء والباء والصاد، أصل واحد يدلُّ على الانتظار)⁽³⁾ والى هذا المعنى يذهب ابن منظور (ت 711هـ) فيقول: (التربص: الانتظار، ربص بالشيء ربصاً وتربص به: انتظر به خيراً أو شراً... والتربص المكث والانتظار)⁽⁴⁾ ولعلَّ معنى الانتظار هو الذي دفع الى القول بنسخها بآية السيف، فحين نزلت هذه الآية يكون قد حلَّ وقوع النسخ ويمثل نزولها - أي آية السيف - نهاية ذلك الانتظار، فيصحَّ عندهم بذلك النسخ.

لكنَّ إسباغ معنى الانتظار لوحده على التربص يُفقد الآية دلالتها التي يرجوها السياق، إذ نلاحظ أنَّ التربص قد حمل معنى مضافاً الى معنى الانتظار وهو معنى تغيّر الحال في المتربص الى حالٍ مغايرة أخرى، أي معناه الانتظار المقترن بتغيير الحال الى حال أخرى مختلفة وهو ما يشبه دلالة الترقب التي

(1) - سورة الطور / الآية 31

(2) - ظ: مجمع البيان/ الطبرسي: 5 \ 162

(3) - مقاييس اللغة / ابن فارس: 417 - ربص

(4) - لسان العرب / ابن منظور: 5 / 109 - ربص

جاءت بمعنى الانتظار المقترن بالمعينة والفحص⁽¹⁾، ولاحظنا أن اقتصار دلالتها على الانتظار يُفقدُها معاني أخرى يحتاجها السياق لذا أن عملية الفحص في المعاني والدلالات مهمة جداً لاستكناه الدلالة المرجوة في كل مفردة في القرآن، إذ لو أراد معنى الانتظار لوحده لقال: انتظروا لكن عندما أراد السياق معنى مضافاً للانتظار اختار اللفظ الذي يسعفه بذلك المعنى، وهذا الأسلوب عام في القرآن الكريم نافعياً بذلك وجود الترادف التام فيه.

ولما كان في دلالة لفظة التربص زيادة على معنى الانتظار أُخْرِجَ التربص منها وجعلها في موضع لا يمكن معه تحديد زمن حصول الدلالة الإضافية فيه المتمثلة في انتقال حال المتربص الى حالٍ أخرى مخالفة لها، وعندما لا يمثل فعل الانتظار الذي انتهى في عُرف كثير من المفسرين والقائلين بالنسخ الى زمن نزول آية السيف بطل القول بالنسخ لأنه ربّما يدفع التغير في هذه الحال الى أبعد من زمن ذلك النزول تبعاً لمقتضى العام في الآية المباركة وهذا مما يُفسد القول بنسخها بآية السيف، فضلاً عن ذلك أن الأمر المزبور في الآية المباركة في قوله سبحانه ﴿تَرْبَّصُوا﴾ يُوحى بالتهديد للمخاطبين، وقد ذهب الى هذا الرأي قسمٌ من المفسرين⁽²⁾، والتهديد لا يقع فيه النسخ، كما علمنا من قبل.

ثم أن خروج الأمر الى التهديد يحتاج الى سياق خارجي يرتد الى المتكلم - وهو النبي محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الآية - من حيث رضائه على الأمور به وهم المشركون.

(1) - ظ: الفقرة (44) عند التعرض لقوله سبحانه ﴿فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾ سورة الدخان / الآية 59

(2) - ظ: التبيان / الطوسي: 9 / 413، مجمع البيان / الطبرسي: م 5 / 168، البحر المحيط / أبو حيان: 8

ويُشير الى هذا العمق التقديرُ الذي ذكرناه وقرائنُ الاحوال المصاحبة في النص المبارك، التي تنتج منه علاقة تضاد بين الأمر والمأمور أي يتحول الأمر فيها الى ضد ما ينتجه وهو (الطلب) الى رفض المأمور به⁽¹⁾ وهم المشركون.

هذا التسامي من قبل الأمر وانحطاط مستوى المأمور يوحي بقوة الأول وضعف الثاني مهما ظهر له من علامات القوة والتبجح، ولما كان كذلك فلا حاجة إذن لنسخ هذا الأمر في الآية لأن الله تعالى قادر ومسيطر على كل تلك الحالة القائمة في دلالة الأمر في وقتها ولا حاجة الى تأخير.

فضلاً عن ذلك فقد رأى القاضي ابن العربي أن الآية الكريمة من الآيات المخصوصة التيلا يقع فيها النسخ إذ قال فيها: (وهذا خطاب للمنافقين، هذا أن يكون التربص مخصوصاً في آية الطور بالمشركين محدوداً في المنافقين الى نزول براءة وذلك لم ينقطع الى أن استأثر الله برسوله فالآية مخصوصة غير منسوخة)⁽²⁾، بمعنى أن دلالة التربص وفاعليته باقية الى ما بعد حكم آية السيف، لهذا لم يقع فيها النسخ.

إذن، نستنتج من كل ذلك فساد القول بنسخها بآية السيف وأن حكمها باقٍ، وقد دلّ على ذلك التركيب اللفظي على الآية وصيغة الأمر فيها فضلاً عن ارتفاع دلالة التربص الى دلالة مضافة الى دلالة الانتظار فتجاوزت بذلك معنى آية السيف الى ما بعدها.

(1) - ظ: البلاغة العربية - قراءة أخرى / د. محمد عبد المطلب: 293 - 294

(2) - الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 208

- 47 - قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽¹⁾.
- ذهب كثير من العلماء أنَّ قسمًا من هذه الآية قد نُسخ واختلفوا في ناسخها، ومنهم من لم يُقل بنسخها وعدّها من المخصوصات ومنهم من أكّد على إحكامها، فمن الذين قالوا بنسخها بآية السيف ابن عباس وقتادة وابن زيد وتبعهم في ذلك ابن خزيمة والهمداني وابن العثاقي⁽²⁾، في حين ذهب ابن سلامة الى أنَّ ناسخها الآية التي تليها وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾⁽³⁾ وقد نُسخ معنى الآيتين بآية السيف⁽⁴⁾.
- وقد ردّ هذا القول جماعة، منهم النحاس إذ جعل من موضوعي الآيتين موضوعين مختلفين ولو كانا متعارضين لأمكن وقوعه، ثم أنَّ موضوع آية السيف عنده ليس بعام لجميع المشركين ولا هو على ظاهره، بل عدّ الآية النسخة مخصّصة لبعض المشركين مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁵⁾ الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّها كانت لبعض السراق⁽⁶⁾.
- وأبطل السخاوي النسخَ لاختلاف موضوعي الآيتين عن بعضهما⁽⁷⁾، فضلًا عن ذلك عدّ بعضهم الآية المباركة من المخصوصات،
-
- (1) - سورة الممتحنة / الآية 8
- (2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 241، ابن خزيمة: 277، الهمداني: 58، ابن العثاقي: 136، التبيان: الطوسي: 9 / 582، مجمع البيان / الطبرسي: م 5 / 272
- (3) - سورة الممتحنة / الآية 9
- (4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 383
- (5) - سورة المائدة / الآية 38
- (6) - ظ: الناسخ والمنسوخ / النحاس: 214
- (7) - الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 / 155 - 156

والمخصوص لا يقع فيه النسخ، منهم مجاهد لأنّ معنى التخصيص ظاهر فيها وذلك أنّ الآية تُشير الى أنّ الذين لم يُخرجوا المسلمين من ديارهم في مكة ولم يُقاتلونهم هم ثلّة من المسلمين الذين أخفوا إيمانهم وهم المقصودون بالآية، ومنهم من جعل المقصودين أولئك الذين بينهم وبين النبي محمد صلى الله عليه وسلم عهد ولم ينقضوه وهم خزاعة وبنو الحارث بن مناف. وكلا الأمرين المذكورين صالح لإبطال نسخ الآية المباركة فضلاً عن القول بإحكامها، وذلك أنّ البرّ محكوم بالالتزام به وإشاعته بين الناس وهذا ممّا يدعو الى القول بإحكامها والمحكم لا يقع فيه النسخ.

ولعلّ من الأمور الداعية أيضاً الى عدم نسخها هو أنّ الآية المباركة نزلت في المدينة وفيها كان بناء الدولة وتأسيسها ووضع أحكام الدين فلا يُعقل أن يُؤسس اليوم حكم ويلغى بالغد بحجة زوال مسوّغات وجوده ويُجلّ الأمر بالقتل أو السيف، ثم أنّ الأحكام في المدينة تتمتع بثبات قوي لأنّ الإسلام كان قد استقر في بنيانه وأسس أسسه أفضل ممّا كان عليه في مكة قبل الهجرة الذي اتسم وضع الإسلام فيها بالخرج والمسلمين بالضعف فكان من الممكن حصول ذلك للمحافظة على الإسلام والمسلمين أيام ضعفهم أو أن تأتي بعض أحكامه وقتية لعبور مرحلة معينة يشوبها عدم الاستقرار.

فضلا عنذلك أنّ التركيب النحوي وبناء الجملة القرآنية في مجمل الآية يدعو الى ثبات الحكم فيها إذ نجد تأسيساً لحكم معين وذلك حين ابتدأت الآية بقوله ﴿لَا يَنْهَاكُم﴾ فاستعمل (لا) النافية الداخلة على صيغة الفعل المضارع (يفعل) الدالة على نفى المستقبل⁽¹⁾، أي أنّ الله

(1) - ظ: المفصل / الزمخشري: 306، ظ: الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي: 33

تعالى قد نفى أن ينهى المسلمين عن البرِّ بأقربائهم الذين تخلّفوا في مكة سواء أكانوا مسلمين أم من المشركين الذين لم يقاتلوهم أو يخرجوهم من ديارهم، وفي هذا التركيب جاء قوله سبحانه: ﴿لَمْ يقاتلوكم﴾ لم يخرجوكم ﴿مستعملاً فيه (لم) النافية وقد دخلت على الفعل المضارع ممّا أخذ بزمه الى المضي لأنّ بناء (يفعل) إذا جاء مسبقاً بـ(لم) يُشير الى الماضي⁽¹⁾، بمعنى أنّ الله تعالى قد أسس حكماً جعل مسوّغه واقعاً فيما مضى من الزمان أي كان الحكم مشروطاً بفعل قد مضى، ولأجل استمرار هذا الفعل جاء قوله سبحانه ﴿أَنْ تَبَرَّوهُمْ﴾ تالياً لما سبق بصيغة المصدر المؤوّل من (أن والفعل) ولم يقل بالمصدر (برهم) وذلك لأجل دوام وقوع فعل البرّ مرة بعد أخرى ولو جاء بالصيغة الأسمية لأمكن القول بوقوعه مرة واحدة، فتكون الصيغة الفعلية قد أشارت الى وقوع البرّ في المذكورين كلّما سنح ذلك ووقع المسوّغ له، وهذا الاستمرار والتواصل لم يمنع وقوع فعل مخصوص بجماعة كما في آية السيف.

إذن، لهذه الأسباب والمسوغات التي ذكرها علماء القرآن فضلاً عن اختلافهم في وقوع النسخ من عدمه بالآية وما أضافه التركيب الجملي والنحوي لها، كلّها مسوّغات لا تُشير الى أي إمكان لنسخ الآية، لا بآية السيف ولا بغيرها بل أنّ حكمها باقي ما بقي الإسلام لأنّ البرّ بالناس سواء أكانوا مسلمين أم مشركين الذين لم يبدر منهم أيّ أذى اتجه المسلمين يُعدّ من القيم النبيلة والإسلام يدعو الى ذلك.

(1) - ظ: الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي: 33

48 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾.

تُعَدُّ سورة المزمل من السور المكيّة، ولعلّ مضمونها أو أغلبه يُوحى الى مكّيّتها، والمتمثّل بسوقِ الدلائل والآيات الموحية بالحضرة السماوية القادرة على الفعل بما شاء بالعباد، فضلاً عن قصر الآيات المفعمّة بالتهديد والوعيد، وتوجيه النبي محمد صلى الله عليه وسلم بترك المشركين الذين آذوهم فهو (تعالى شأنه) المتكفّل بهم.

بعد أن قدّم كلّ ذلك في السورة المباركة وأوضح للمشركين طريق النجاة، عدّها لهم تذكرة وجاء قوله سبحانه ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾، أي جعل هذه التذكرة موعظة ورسالة تؤشّر إلى طريق الحق والنجاة وهو طريق الله سبحانه، أي أنّ المشيئة المزبورة في الآية المباركة - بعد هذا - لم تتح للمشركين خياراً آخر غير خيار الحق، وقد ذهب بعض المفسرين الى أنّ الفعل (شاء) له مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط، وتقدير الجملة يكون (فمن شاء أن يتخذ سبيلاً اتخذه الى ربّه)، فيستدل على أنّ المشيئة هنا ليست على معنى الإباحة بل تتضمن معنى الوعد والوعيد⁽²⁾، وربما يكون هناك أكثر من تقدير يقرّره المعنى الذي يتوصل اليه المتلقون، بحسب أفهامهم ومستويات إدراكهم، غير أنّها تتجّه بما يُناسب التوجّه الى الله تعالى لطلب النجاة، لذا يمكن أن نقدر محذوفاً آخر هو (فمن شاء النجاة اتخذ الى ربّه سبيلاً)، فلا يعقل أن يختار مَنْ أراد النجاة غير الطريق المؤدّي اليها، وخلافه لا يقبله المنطق والعقل السليم، ومثل هذا التقدير يتناسب مع مقولة أبي حيان الاندلسي في أنّ

(1) - سورة المزمل / الآية 19

(2) - ظ: البحر المحيط / أبو حيان: 8 / 510

الآية دالة على الوعد، إذ إنّ الوعد غير الوعيد، فالأول للخير والثاني للشر والعذاب، ففي التقديرين المزبورين - فيما مضى - يتحقق الأمران، وهذا الاختلاف في التقدير ربّما هو الذي قاد علماء النسخ الى اختلاف رؤيتهم في الناسخ، فمنهم مَنْ ذهب الى أنّ الناسخ هو قوله سبحانه ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽¹⁾، منهم ابن سلامة⁽²⁾، وتوقف عندها ابن العتائقي حين قال: (نسخت بقوله «وَمَا تَشَاءُونَ» وفيه نظر)⁽³⁾، في حين عدّ ابن العربي نسخها بهذه الآية من الجهالة وكذلك السخاوي⁽⁴⁾، وبعضهم ذهبوا الى نسخها بآية السيف، منهم ابن خزيمة وابن البارزي⁽⁵⁾.

ولعلّ هذا الاختلاف في القول بالناسخ هو مَنْ أبطل القول بنسخها، وذلك أنّ رواية النسخ لأبْد أن تكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من غيره، فلا يُعقل أن يتعدّد القول بنسخها منه صلى الله عليه وسلم وهذا باطل، فضلاً عن ذلك أنّ مضمون التهديد والوعيد هو الآخر لا يقع بسببه النسخ، لأنّ من الواجب أن يكون التهديد مستمراً ضد مَنْ يدعو الى حرب الإسلام والمسلمين كي تستقيم الحال ويتحقّق السلم والسلام في ربوع البلاد فلا يتوقّف عند زمن معيّن أو وقت محدّد لأنّ الأخطار المحيطة به مستمرة.

(1) - سورة التكوين / الآية 29

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن سلامة: 318

(3) - الناسخ والمنسوخ / العتائقي: 139

(4) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن العربي: 222، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ / السخاوي: 2 \ 169

(5) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 277، ابن البارزي / 55

في هذه الآية المباركة خطابٌ للرسول محمد صلى الله عليه وسلم من قبل الله تعالى، فيه توجيه وتحديد لطريقة التفاهم والحوار مع الكافرين، وقد وصف أهل مكة بالكافرين لعلّه من باب إطلاق العام على الخاص، بوصف مَنْ أشرك بالله وأتباع الديانات الأخرى كلّهم في عداد الكافرين، وأنّ المقصود من الكافرين أهل مكة في هذه الآية لأنّ سورة الطارق مكّية عند علماء القرآن.

لقد اجتمع أغلب علماء التفسير على أنّ الآية المباركة تدعو الى المهلة والإمهال في الدعاء على المشركين لإنزال العذاب عليهم، منهم الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، والطبرسي (ت 548هـ)، وأبو حيان الاندلسي (ت 745هـ)، ولعلّ هذا السبب هو الذي دعا بعض علماء النسخ الى القول بنسخها بآية السيف التي ألغت كل مهلة في التسامح والتسالم - بحسب زعمهم - منهم ابن حزيمة وابن سلامة وابن العتائقي وابن العربي وابن البازي⁽²⁾، بيد أنّ الفحص الدقيق للآية يجد خلاف ما قاله أولئك في دلالتها ومعانيها، فقوله سبحانه ﴿فَمَهْلُ﴾ لا تعني الإمهال أو التأخير، بل جاءت بمعنقل لهم مهلاً، أي طلب التروّي والسكينة على سبيل القول والدعوة الى ذلك فيه، فيما يكون قوله سبحانه ﴿أَمَهُلُهُمْ﴾ بمعنّى أرفق بهم⁽³⁾، وقد قدّم الدعوة الى التسامح بالقول الرفيق ثم أتبعه باللين والرفق سلوكاً وعملاً، فابتدأ

(1) - سورة الطارق / الآية 17

(2) - ظ: الناسخ والمنسوخ / ابن خزيمة: 277، ابن سلامة: 326، العتائقي: 140، ابن العربي: 224، ابن

البارزي: 57

(3) - ظ: المفردات / الراغب الأصفهاني: 780 - 781 - مهل

الله سبحانه بتوجيه نبيّه بضرورة التوجيه بالكلام الحسن ثم إظهار ذلك من خلال السلوك الرفيق بالمشرّكين، إبعاداً للعنف والمواجهة والخصومة التي قد تؤدي الى انحراف كثيرٍ منهم عن الدين الجديد.

هذا السلوك الإنساني كان العلامة الذي وُسم به الإسلام والمسلمون آنذاك، بعيداً عن العنف المؤدّي الى الهلاك والدمار.

لكنّ هذا المعنى ربّما هو الذي دفع بعض علماء النسخ الى القول بنسخ الآية المباركة بآية السيف - كما ذكرتُ ذلك قبل قليل - بوصف الآية تدعو الى المصالحة والمسالمة، فلما قويت شوكة المسلمين بالمدينة نزل ما ينسخها.

بيد أنّ التدبّر في فهم الآية المباركة - كما اتضح ذلك قبل قليل - ينفي معنى التصالح والمسالمة كي يصحّ نسخها بآية السيف - بزعمهم - بل دلّ معناها على ضرورة أن يتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم سلوكاً رقيقاً في التعامل مع الكافرين ليكون ذلك مدعاة لدخولهم في الدين الجديد وليُظهر أنّ الاسلام لم يكن ديناً يدعو الى القتل والعنف، ومما يُعصّد هذا السلوك، أن جاء التأكيد في الآية المباركة على هذه الطريقة في التعامل حين قال تعالى: ﴿رُؤُوداً﴾، وهذا المصدر المصغّر عن (اروداد) يعني (التردد في طلب الشيء بالرفق)⁽¹⁾ أي التكرار في الطلب مرة بعد أخرى على سبيل الرفق والتؤدّة.

إذن، لا يصح القول بنسخها بآية السيف، لاختلاف موضوعي الآيتين وتأكيدها على ضرورة أن يسلك سلوكاً رقيقاً في التعامل مع الكافرين، وأمر كذلك على ضرورة تكرار هذه المعاني واستمرارها، ليكون شعاراً

(1) - ظ: المفردات / الراغب الأصفهاني: 271 - رود

للنبي والمسلمين عَبَرَ الأزمان ولا يتوقف عند زمن معين، وهذا مما يلغي القول بالنسخ المعطل للعمل بأحكام معيّنة.

50 - قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾⁽¹⁾.

تُعَدُّ سورة (الكافرون) من السور المكيّة، وذكر علماء القرآن في سبب نزولها قصة أوردتها كتب التفسير عندما تحاورت قريش مع الرسول صلى الله عليه وسلم بشأن العبادة، وقد نقل الشيخ الطوسي (أنّ هذه السورة نزلت جواباً لقول جماعة من المشركين دعوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يعبد آلهتهم سنة ويعبدوا هم إلهه سنة... وقيل: إنهم قالوا: نشركك في أمرنا، فإن كان الذي في أيدينا خيراً كنت قد أخذت بحظّ منه، وإن كان الذي في يدك خيراً قد أخذنا بحظّ منه)⁽²⁾ فنزلت هذه السورة ردّاً عليهم وردعاً لهم، بنكران عبادتهم والبراءة من آلهتهم، وإنّما حصل ذلك بعد أن اتضح جحودهم وابتعادهم عن الدين الحق، ولشدة تمسكهم بأصنامهم فكان من نهاية الأمر أن تبرأ منهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم فقال ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ وهذا منتهى التبرّئ والإبتعاد عمّا يعبدون، وممّا يدلّ على عدم إمكان نسخها بآية السيف ذلك أنّ التبرّء من الكفر لا حدّ له من زمان أو وقت ينتهي إليه، وإنّما هو دائم قائم، ودوام البراءة من الأصنام والأوثان مبدأ يمنع وقوع أثر النسخ في آية السيف التي نزلت مخصوصة فيمن نقض العهد والمواثيق مع النبي، فالحكم الدائم لا ينقصه الخاص.

(1) - سورة الكافرون / الآية 6

(2) - التبيان \ الطوسي: 420 / 10، ظ: الكشاف / الزمخشري: 813 / 4، أسباب النزول / الواحدي: 343

كما أنَّ الدلالة اللغوية لكلمة (دين) تفرض معنىً آخر يُبعد عن القول بالنسخ، وهو أننا يمكن أن نستنتج دلالة الجزاء في لفظ (الدين) وذلك أنَّ يأس النبي محمد صلى الله عليه وسلم من إيمان مشركي مكة وعدم انصياعهم إلى الدين الجديد قد أُوقر في نفسه البراءة منهم، فقال لكم جزاؤكم بما اتبعتمهم ولي جزائي على اتباعي دين الحق المنزل من الله تعالى، فيكون معنى الدين هو الجزاء الذي يتحمّله المشركون جزاء شركهم وأذاهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين وقد ورد معنى الجزاء للدين في لغة العرب، قال ابن منظور: (ودانه ديناً أي جازاه، والدين الجزاء)⁽¹⁾، ومفهوم الجزاء للفظ (الدين) هو الآخر يُخرج الآية من كونها منسوخة بآية السيف لاختلاف دلالة الآيتين وعدم تعارضهما، إذ إنَّ التعارض في الداليتين يُوجب وقوع النسخ.

إذن، نستنتج من كلا الأمرين والداليتين المأخوذتين من سبب النزول والسياق اللغوي عدم وقوع النسخ فيها.

(1) - لسان العرب \ ابن منظور: 4 \ 460 - دين

المصادر

القرآن الكريم

- الإتيان في علوم القرآن - تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفي سنة 911هـ) - ضبطه وصححه وخرّج آياته محمد هاشم سالم - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - 1424هـ - 2003م.
- أسباب النزول - علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت 468 هـ) - دار ومكتبة الهلال - بيروت - 1985 م.
- أسباب النزول - بسام الجمل - المؤسسة العربية للتحديث الفكري - المركز الثقافي العربي - الطبعة الأولى - 2005 م.
- إشكالية البعد التاريخي للقرآن - دراسة تأسيسية لتأريخ بعض السور القرآنية - د. عادل عباس النصراوي - دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - سوريا - الطبعة الأولى - 2015 م.
- إشكالية فهم النص القرآني عند المستشرقين - د. عادل عباس النصراوي - دار الرافدين - لبنان - كندا - الطبعة الأولى - 1437هـ - 2016 م.
- إعراب القرآن - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس

- (المتوفى سنة 338هـ) - اعتنى به الشيخ خالد العليّ - بيروت - لبنان - دار المعرفة - الطبعة الثانية - 1429هـ - 2008م.
- أنوار التنزيل - ناصر الدين بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت 791 هـ) - تحقيق مصطفى محمد - القاهرة - د.ت.
- أوائل المقالات - الشيخ المفيد (ت 413 هـ) - تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري - دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - 1414 هـ - 1993 م.
- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه - مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ)
- البحر المحيط - أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، (ت 745 هـ) - حقق أصوله وعلّق عليه وخرّج أصوله د. عبد الرزاق المهدي - بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي - ط 1 - 1423هـ/2002م.

- البحث النحوي عند الأصوليين - الدكتور مصطفى جمال الدين - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والاعلام - دار الرشيد للنشر 1980م.
- البرهان في علوم القرآن - للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت - لبنان - المكتبة العصرية - الطبعة الأولى - 1425هـ - 2004م.
- البلاغة العربية، قراءة أخرى - د. محمد عبد المطلب - الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - ط 2 2007م - دار نوبار للطباعة - مصر.
- البيان في تفسير القرآن - السيد أبو القاسم الخوئي - منشورات دار التوجيه للنشر والتوزيع - الكويت - ط 4 - 1389هـ - 1979م.
- تأريخ القرآن - تيودور نولدكه - فريد ريش شفالي - نقله الى العربية

- وحققه جورج تامر - دار نشر جورج المز - هيلدسهايم - زوريخ - نيويورك -
 باذن دار نشر ومكتبة ديت ريش - فيسادن - 2000 م.
- التبيان - لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (المتوفي سنة 460هـ) - تحقيق أحمد حبيب قصير العالمي.
 - التبيان لرفع غموض النسخ - د. إبراهيم مصطفى الزلمي - مكتبة التفسير - أربيل - الطبعة الأولى - 2000 م.
 - التحرير والتنوير - محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ) - الدار التونسية للنشر - تونس - 1984 م.
 - التعبير القرآني - د. فاضل السامرائي - وزارة التعليم العالي البحث العلمي - جامعة بغداد - بيت الحكمة - 1986 - 1987 م.
 - تفنيد دعاوي النسخ في القرآن الكريم - جمال البنا - دار الشروق - مصر - الطبعة الأولى - 2011 م.
 - التناوب الدلالي بين الخبر والإنشاء في التعبير القرآني (رسالة دكتوراه) - مديحة كاظم السلامي - إشراف أ.م.د. محمد عبد الزهرة الشريفي - كلية الآداب - جامعة الكوفة - 1428هـ - 2007 م.
 - الثابت والمتحول بحث في الإبداع والإتباع عند العرب - أدونيس - دار الساقي - بيروت - لبنان - الطبعة العاشرة - 2011 م.
 - الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية - السيد علي خان المدني - حققه وعلق عليه السيد حسن الخاتمي - الناشر مهر بيكران - مشهد - إيران - ط 1 - 1388 م.
 - حقائق وشبهات حول معنى النسخ في القرآن الكريم - أ.د. محمد عمارة - دار السلام - مصر - الطبعة الأولى - 1431هـ - 2010 م.

- الخطاب الأصولي مقدمة تأسيسية لاستكشاف البنية - عبد الرحمن علي مشنتل - مكتبة الآداب - القاهرة - الطبعة الأولى - 1427 هـ - 2006 م.
- دراسات إسلامية - د. حسن حنفي - دار التنوير العربي للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - 1982 م.
- * الرسالة - للإمام محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق د. عبداللطيف الهميم ود. ماهر ياسين الفحل - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1426 هـ - 2005 م.
- رسالة في المحكم والمتشابه (المنسوبة الى الشريف المرتضى المتوفى سنة 436 هـ) - تحقيق وتقديم السيد عبد الحسين الغريفي البهبهاني - مجمع البحوث الإسلامية - مطبعة مؤسسة الطبع والنشر التابعة للإستانة الرضوية المقدسة - الطبعة الثانية - 1433 هـ
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية.
- شرح الرضي على الكافية - محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة ستارة - ط2 - 1384 هـ.
- شرح المفصل للزمخشري - موفق الدين بن يعيش - طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها - أحمد الأمين الشنقيطي - حققه وأتم شرحه فاتن محمد خليل اللبون - دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ (في ذيل كتاب جمال القراء

وكمال الإقراء) - تأليف الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي
(المتوفى سنة 643 هـ) - حققه وعلّق عليه د. عبد الكريم الزبيدي - دار البلاغة
- الطبعة الأولى - 1413 هـ - 1993 م.

- عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) - بهاء الدين السبكي - القاهرة - عيسى
الحلبي - 1937 هـ

- العقيدة والشريعة والإسلام - المستشرق اجناس كولد زيهير - نقله الى العربية
محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق وعلى حسن عبد القادر - دار
الرائد العربي - بيروت - لبنان - (طبعة مصورة عن دار الكتاب المصري بتأريخ
فبراير 1946 م).

- الفعل زمانه وأبنيته - الدكتور ابراهيم السامرائي - مؤسسة الرسالة - بيروت -
ط2 - 1400 هـ - 1980 م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تأليف
أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467 - 538 هـ) - تحقيق
عبدالرزاق المهدي - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الاولى
- 1421 هـ - 2001 م.

- الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094 هـ) - تحقيق
د.عدنان درويش ومحمد المصري - منشورات ذوي القربى - قم - مطبعة
سليمان زادة - الطبعة الأولى - 1433 هـ

- لسان العرب - للإمام العلامة ابن منظور (630 هـ - 711 هـ) - نسقه وعلّق عليه
ووضع فهارسه - مكتب تحقيق التراث - دار احياء التراث العربي - مؤسسة
التاريخ العربي بيروت - لبنان - ط2 - (1413 هـ - 1993 م).

- مجمع البيان في علوم القرآن - لمؤلفه الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن

الطبرسي - وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليق عليه الفاضل المتتبع الحاج

السيد هاشم الرسولي المحلّاتي - بيروت - دار إحياء التراث العربي - 1397هـ.

• محمد في مكة - و. مونتجمري وات - ترجمة عبد الرحمن الشيخ وحسين

عيسى - د. أحمد شلبي - الهيئة المصرية للكتاب - 2002 م.

• محمد نبّي الإسلام - مايكل كوك - ترجمة نبيل فياض - منشورات دار الزمن -

لندن - 2000م.

• المصنفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ - ابن الجوزي - تحقيق

د. حاتم صالح الضامن - نشر في مجلة المورد المجلد 6 العدد 1 سنة 1977 م.

• معاني القرآن - تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) - تحقيق

أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - دار السرور.

• معاني النحو - د. فاضل صالح السامرائي - عمان دار الفكر - الطبعة الثانية -

1423هـ - 2003م.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري - قدّمه ووضع حواشيه

وفهارسه حسن حمد - أشرف عليه وراجعته د. أميل يعقوب - دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان - ط2 - 1426هـ - 2005م.

• مفردات ألفاظ القرآن - العلامة الراغب الأصفهاني - تحقيق صفوان عدنان

داودي - منشورات ذوي القربى - قم - إيران - ط4 - 1425هـ

• مفهوم النص - دراسة في علوم القرآن - د. نصر حامد أبو زيد - الناشر المركز

الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب - بيروت - لبنان، ط2 - 2011م.

- من إسلام القرآن الى إسلام الحديث - جورج طرابيشي - بيروت - لندن - الطبعة الثانية - 2011م.
- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى - عن قتادة بن دعامة السدوسي (ت 117 هـ) - تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - 1409 هـ - 1988 م.
- الناسخ والمنسوخ - ابن خزيمة (ت 311 هـ) في ذيل كتاب (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) - لأبي جعفر النحاس - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - 1428 هـ - 2007 م.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم - لأبي جعفر النحاس - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - 1428 هـ - 2007 م.
- الناسخ والمنسوخ - تأليف الشيخ هبة الله ابن سلامة أبي النصر (ت 410 هـ) بهامش كتاب أسباب النزول للواحدي - عالم الكتب - بيروت.
- الناسخ والمنسوخ - لابن حزم، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي (ت 320 هـ) - نشر مع تنوير المقباس - مصر - 1390 هـ
- الناسخ والمنسوخ - تأليف القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري المالكي (ت 543 هـ) وضع حواشيه الشيخ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - 1427 هـ - 2006 م.
- الناسخ والمنسوخ - علي بن شهاب الدين الهمداني (786 هـ) تحقيق محمد جواد النجفي - مركز الحكمة للدراسات الإسلامية - مطبعة الرائد - الطبعة الأولى - 2009 م.
- الناسخ والمنسوخ - ابن العتائقي الحلي (من أعلام القرن الثامن

- الهجري) - دراسة وتحقيق د. ثامر كاظم الخفاجي - مطبعة ستارة - قم -
الطبعة الأولى - 1423 هـ
- النسخ في القرآن بين المؤيدين والمعارضين - تأليف الشيخ محمد محمود
ندا - مكتبة الدار العربية للكتاب - المطبعة الفنية - مصر - الطبعة الأولى -
1417هـ - 1996م.
- النص القرآني وآفاق الكتابة - أدونيس - دار الآداب - بيروت - الطبعة الأولى -
1993م.
- نقد الخطاب الاستشراقي - د. ساسي سالم الحاج - دار المدار الإسلامي - الطبعة
الاولى - 2002م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - مطبعة
السعادة - 1327هـ

السيرة العلمية للباحث



الدكتور عادل عباس هويدي النّصراوي

- محل الولادة: النجف الأشرف، جمهورية العراق
- تأريخ الولادة: 10 من ذي الحجة لسنة 1377هـ - الموافق 28 حزيران لسنة 1958م.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية.
- تخرج في كلية الآداب - جامعة الكوفة، وحصل على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها سنة 2002/2003م.
- حاصل على شهادة الماجستير من الكلية نفسها عن رسالته الموسومة (الظواهر اللغوية في كتب إعجاز القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري) سنة 2006م.

- حاصل على شهادة الدكتوراه من الكلية نفسها عن أطروحته الموسومة (الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني المتوفى سنة 1120هـ).

- له أكثر من 25 بحثاً منشوراً في المجلات المحكمة.
- له أكثر من 35 مقالاً منشوراً في المجلات العامة.

المؤلفات المطبوعة

- الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني - 2012م.
- ثلاث رسائل في تجويد القرآن الكريم - دراسة وتحقيق - 2013م.
- نصيحة الضال في الإمامة للشيخ محمد رضا الغراوي - دراسة وتحقيق - 2013م
- السيد علي خان المدني وآثاره العلمية - 2014م.
- التوجيه الدلالي لآيات الأحكام - دراسة تحليلية - 2015م.
- إشكالية البعد التاريخي للقرآن - دراسة تأسيسية لتاريخ بعض السور القرآنية - 2015م.
- إعجاز القرآن - دراسة في ضوء المقاربات اللغوية - 2016م.
- إشكالية فهم النص القرآني عند المستشرقين - 2016
- الأنساق الدلالية للصوت اللغوي - بحوث تطبيقية في القرآن الكريم - 2016م
- النسخ في القرآن الكريم - دراسة في استنطاق النص - آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً (وهو الكتاب الذي بين يديك)

- المنهج الرياضي في دراسة اللغة والشعر - دراسة صوتية معجمية عروضية.
- المشتقات للميرزا محمد صادق التبريزي - دراسة وتحقيق.
- قواعد التجويد للعلامة السيد محمد الجواد العاملي - دراسة وتحقيق.

الفهرس

5	الإهداء
7	مقدمة
11	النسخُ في القرآنِ الكريمِ وتداعياتُ فهمه
31	الاستدلال على النسخ
35	وظائف النسخ
38	نظرة سريعة على آيات القتل في القرآن الكريم
43	الآيات التي ادّعي نسخها بآيات القتل
43	توطئة:
44	1 - قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ...﴾
49	2 - قوله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾
52	3 - قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ...﴾
56	4 - قوله تعالى ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ...﴾
61	5 - قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ ...﴾
66	6 - قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾
70	7 - قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ...﴾
74	8 - قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ ...﴾
78	9 - قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ...﴾
82	10 - قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِغِ الرِّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾
85	11 - قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ...﴾

- 12 - قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ...﴾ 88
- 13 - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ...﴾ 92
- 14 - قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا...﴾ 96
- 15 - قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ...﴾ 99
- 16 - قوله تعالى: ﴿وَدَّرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا...﴾ 103
- 17 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ 107
- 18 - قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ...﴾ 110
- 19 - قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ 113
- 20 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا...﴾ 117
- 21 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا...﴾ 121
- 22 - قوله تعالى: ﴿وَأْمُلِي لَهُمْ إِنْ كِيدِي مَتِينٌ﴾ 125
- 23 - قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ...﴾ 128
- 24 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي...﴾ 131
- 25 - قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ...﴾ 134
- 26 - قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ 137
- 27 - قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ...﴾ 140
- 28 - قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا...﴾ 143
- 29 - قوله تعالى: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمْ...﴾ 146
- 30 - قوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا...﴾ 149
- 31 - قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ...﴾ 152
- 32 - قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ...﴾ 155
- 33 - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ...﴾ 158
- 34 - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا...﴾ 161
- 35 - قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبَّصُوا فَسَتَعْلَمُونَ...﴾ 164
- 36 - قوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ 167

- 37 - قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ...﴾ 170
- 38 - قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ...﴾ 174
- 39 - قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِغِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ...﴾ 176
- 40 - قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ 179
- 41 - قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ 182
- 42 - قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ 185
- 43 - قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي...﴾ 187
- 44 - قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ...﴾ 190
- 45 - قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ...﴾ 192
- 46 - قوله تعالى: ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ 195
- 47 - قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ...﴾ 198
- 48 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ 201
- 49 - قوله تعالى: ﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُويْدًا﴾ 203
- 50 - قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ 205
- المصادر 207
- السيرة العلمية للباحث 215

إشكالية النسخ في القرآن الكريم

دراسة في استنطاق النص آيات القتل ومنسوخاتها أنموذجاً



الدكتور عادل عباس هويدي
النصراوي

ولمّا كانت نظرة الإسلام بهذا المستوى من الأفق الرحب والفضاء الواسع الذي يبحث عن سبل السلام والابتعاد عن الحرب والقتال فقد نظر الى الآخر غير المسلم نظرة إنسانية لم يمنعه منه مانع من دين أو عقيدة أبل جعل الوازع الإنساني هو الطريق الى تحقيق السلم والتضامن بين الناس على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم وأديانهم بمعنى أنّ الإسلام كان يدعو الى بناء دولة مدنية تضم في أحشائها كلّ القوميات والأديان أيحكمها قانون مزاجه الإنسان المتحضّر الذي يرتفع فوق كل تلك المسميات التي لو فُعّلت في أيّ كيان اجتماعي لجعلت منه كياناً لا يستطيع الصمود أمام المتغيرات.

إنّ اكتشاف هذه المضامين يحتاج الى تدبّر عميق في النص القرآني فضلاً عن الصبر والتأني في ملاحظة دقائق التركيب ولغة النص وأصل دلالتها وما تطوّر عنها عند ذلك ستجد الدلالة واضحة ومغايرة لما عليه الآخرون أي أنّ آليات اللغة مهمة جداً في معرفة خبايا النص وإنّ كانت لوحدها غير كافية إلا أنّها تشكّل ظاهرة مؤثرة في الكشف عن الدلالة ربّما تفوق أيّ ظاهرة أخرى تستعمل ذلك .

تاريخ الولادة : 10 من ذي الحجة
لسنة 1377 هـ - الموافق 28 حزيران
لسنة 1958 م .

حاصل على شهادة البكالوريوس في
الهندسة المدنية .

تخرج في كلية الآداب - جامعة الكوفة
وحصل على شهادة البكالوريوس في
اللغة العربية وآدابها سنة
2002/2003 م .

حاصل على شهادة الماجستير من
الكلية نفسها عن رسالته الموسومة
(الظواهر اللغوية في كتب إعجاز
القرآن حتى نهاية القرن الخامس
الهجري) سنة 2006 م .

حاصل على شهادة الدكتوراه من
الكلية نفسها عن اطروحته الموسومة
(الجهود اللغوية والنحوية عند ابن
معصوم المدني المتوفى سنة 1120 هـ) .



لبنان - بيروت / الحمرا

تلفون: +961 1 751055 / +961 1 541980

daralrafidain@yahoo.com

info@daralrafidain.com

www.daralrafidain.com



Dar Alrafidain



Dar.alrafidain



Dar Alrafidain

